


لجنة التعريف بالاسلام

يصدرها :

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

ثورة رائدة

المستشار محمد أحمد رجب

ان اعظم تقدير لنضال الشعب في مصر وتجربته الرائدة هو الدور الذي استطاع ان يؤثر به في حياة امته العربية وخارج حدود وطنه الصغير الى آفاق وطنه الأكبر .

(الباب الأول من الميثاق)

يشرف على إصدارها :

محمد توفيق عويضة

الكتاب الثالث عشر

١٣٨٤ - ١٩٦٤

بسم الله الرحمن الرحيم

نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُمْ بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى .

صدق الله العظيم



إهداء

إلى قائد الثورة

إلى زعيم الشعب

إلى رائد القومية العربية وباعث النهضة الاجتماعية

إلى صانع التاريخ

إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر

أهدى هذه الطاقة التى قطفتها من حديقة الثورة . فهى منه وإليه . رجاء قبولها : رمز إعجاب وتقدير ، ومحبة ووفاء ، وأمنية ودعاء .

القاهرة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٦٤ .

محمد أحمد رجب

فصول الكتاب

الفصل الأول

الثورة ... أصولها وجذورها

الفصل الثاني

ثورات وشعارات متباينة

الفصل الثالث

التفجير الثوري ... موعده وامتداده

الفصل الرابع

ايجابية الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الثورة ... أصولها وجذورها

الانسان يتأثر — فى يومه — بكافة محيطاته ، يتأثر بما يعيش فيه من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية . وهو يتأثر بظروف عمله وحصوله على قوته وسكنه . ويتأثر بمدى الحرية التى يمارسها والحدود التى ترسم خطاه فى المجتمع . كما يتأثر وضعه بالنسبة للآخرين . فاذا أحس يوما اضطرابا فى عمله ، أو تهديدا فى رزقه أو سكنه أو ران على حريته قيد بدأ يعى أن جديدا طرأ عليه يغاير الواقع الذى يجب أن يعيشه . وبقدر هذا الطارىء من الظلم أو الاستبداد تكون قوة الوعى وعمقه ، فاذا كان الظلم فادحا أو الاستبداد ممقوتا ، تحول الوعى الى نضال بغية رفع الظلم وازالة الاستبداد ، بمعنى أن الوعى ينقلب الى تحقيق ثورى هادف . وهذا الوعى هو الذى يحدد مصير الانسان ويرتفع به عن البدائية الى المستوى الحضارى الملائم .

والثورات الناجحة لا تقوم خبط عشواء ثم تضمن بلوغ الهدف واستمرار الثورية ، بل ان للثورة الناجحة مقومات تعوزها وأصولا تقوم عليها لضمان الصمود الى آخر الشوط دون تقهقر أو انهيار لتضمن استمرار الروح الثورية التى بدأت بها .

ومن تلك المقومات والأصول :

أولا : اذا كان الوعى هو أصل الثورة وهو الذى على ضوئه يتحدد

ما يجب هدمه من المظالم ،فان الشعب هو الذى يمارس هذا الهدم ويقوم به ، ومن ثم يتحتم على قائد الثورة أو قادتها أن يحيطوا الشعب بمبررات النضـال ليدرك أنه يعيش فى واقع غريب عن طبيعته بعيـد عن مؤثراته وخصائصه التاريخية . فتتكون لديه عقيدة جديدة فى التغييرات وفى البذل والفداء فيتم الثورة .. يثور عن فهم ويناضل عن عقيـدة ، يجاهد بسبب الألم ويثور من أجل الأمل .

« ولقد أثبت التاريخ ما للمعتقد القوى من القوة التى لا تقاوم ، فقد خضعت دولة الرومان المتينة الجانب لجيوش من رعاة البـدو الذين أضاء قلوبهم ما جاء به محمد — صلى الله عليـه وسلم — من الايمان ، ولهذه العلة لم يقدر ملوك أوربا على مقاومة جنود أشربت نفوسهم برسالة الهدى والاسلام ، لأنهم كانوا مستعدين لتلبية الدعوة كجميع الرواد وللتضحيـة بأرواحهم فى سبيل نشر عقائدهم التى كانوا يؤمنون أنها الحق الذى يجب أن يتبع » [1] .

ويقول السيد الرئيس جمـال عبـد النـاصر عن أهمية وعى الشعب وضرورة احاطته بالثورة ليسهم فى تنفيذها :

« ان الجيش على اتصال وثيق بالشعب ويتفق معه فى الأهداف وان أمانى الشـعب تجمعت فى حركة الجيش فـراح الجيش يوجهها بطريقـة مرضية . وهذا هو سر قوة الاتحاد القائم بين الجيش والشعب » [2] .

ويقول :

« أريد أن أؤكد لكم أننا وحدنا لا نستطيع أن نحقق شيئا ، فلابد أن تعملوا معنا لتحقيق أهدافنا ؛ ويعرف كل منكم حقه كما يعرف واجبه [3] .

---

(١) روح الثورات الدكتور جوستاف لوبون .
(٢) تصريح أفضى به سيادته لمندوب وكالة الأنباء الفرنسية يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٥٣
(٣) خطاب السيد الرئيس فى تفتيش دميرة يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ .

ويقول فى خطاب آخر :

« واذا لم تقو روح الشعب ، واذا لم يعرف كل فرد منا أن يقف ومتى يجاهد وكيف يجاهد ، فلن نصل الى تحقيق أهدافنا الوطنية .

« أنتم أيها المتعلمون تعرفون ذلك ، ولكن الشعب يجب أن يعرفه ، ويجب أن يعلم كل شيء ، فان اليوم الذى تبث فيه روح العزيمة القوية فى نفوس الشعب هو اليوم الذى نبدأ فيه الحصول على حريتنا . وبث روح العزيمة هو واجب كل منكم »[1] .

ثانيا : أن يكون هدف الثورة الصالح العام . اذ أن المطامع الطبقيـة تسوق الدفع الثورى كما أن الدوافع الانتهازية من اختيار لأسهل السبل فى الكفاح أو توفير لأسباب الحياة اليومية وغيرها من أسباب مماثلة أخرى قد لعبت هى أيضا دورا خطيرا فى تخريب الحركات الثورية ، وجر الكثير منها خارج النطاق الثورى[2] .

وثورة سنة ١٩١٩ أبلغ مثل على ما أسلفنا بيانه من أن الأنانية والدوافع الانتهازية تؤدى الى انعدام الثورية ، فقد قام الشعب بتلك الثورة وهو ينتظم فى صف واحد من أجل غاية كريمة . هى أن ينال استقلاله . وتقدم الشعب قادة وضعوا رؤوسهم على أكفهم ودخلوا على الأسد البريطانى عرينه يطالبون بالجلاء عن بلدهم . وصمدوا أمام القتل والتهديد والتنكيل والوعيد حتى تسربت الأغراض الى تلك القيادة فتبددت وتشكلت فى أحزاب بعدت عن الغاية وأخذت تعمل من أجل مصلحة أعضائها الخاصة .

«وكانت النتيجة فشلا كبيرا ، فقد زاد الطغيان بعدها تحكما فينا سواء بواسطة قوات الاحتلال السافرة أو بصنائع الاحتلال المقنعة التى كان يتزعمها فى ذلك الوقت السلطان فؤاد وبعده ابنه فاروق ؛ ولم يحصد

---

(١) خطاب السيد الرئيس فى المؤتمر الوطنى بجامعة القاهرة فى يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣
(٢) على طريق الثورة للاستاذ فؤاد الركابى .

الشعب الا الشكوك فى نفسه ، والكراهية والبغضاء فيما بين أفراده وطبقاته »[1] .

وهذا ما فصله السيد الرئيس فى احدى خطبه فقال :

« كنا نقاسى كل ألوان الذل والعبودية باسم الحرية التى ابتدعها حكام العهد الماضى .. فكان لهم فيه برلمان قالوا عنه انه منبر للحرية ومشعل للعدالة الاجتماعية ، ودستور قالوا انه النور الذى يضىء طريق الحرية .

نعم كانت الحرية فى نظرهم حرية الطغيان وحرية استغلال ذوى النفوذ لعرق المواطنين وكفاحهم ، فكانت الحرية فى نظرهم أن يعيشوا ولو على أنقاض الآخرين .

كانت الأحزاب تبيع الدوائر الانتخابية فى المزاد للمرشحين ، فمن دفع الأجر الأوفى رشح فى الدائرة ، ثم يأتى المرشح فيشترى الدائرة من بعض الأفراد ، حتى اذا جلس على كرسى النيابة بدأ يسترد ما دفع أضعافا مضاعفة وبدأ يستغل ذوى الحاجات والضعفاء ويثرى ويجمع المال وتنتهى الحياة النيابية بالغرم على الطبقات الفقيرة المحتاجة الى المعونة » .

ويقول سيادته فى تأصيل ثورة سنة ١٩٥٢ :

« ان هذه الثورة التى قام بها الضباط الأحرار والتى استطاعوا أن يحققوا هدفها الأول لم تكن لمنفعة ذاتية ، ولم تكن للحكم أو للتحكم والاستبداد ، ولكنها كانت تعبر عن مشاعر المواطنين جميعا »[2] .

---

(١) كتاب فلسفة الثورة ، قالت مجلة آخر ساعة فى العدد رقم ١٠٢٧ — ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٤ :

« اثارت فلسفة الثورة التى كتبها الرئيس جمال عبد الناصر واختص بنشرها آخر ساعة ضجة هائلة لم يثرها اى شىء كتب عن الثورة ، لقد ترجمتها جامعات العالم الكبرى وفى مقدمتها المعهد الامريكى للتاريخ الحديث ومضت تستخلص من سطورها كل معنى بل كل خلجة .

« وعلق عليها كبار الكتاب حتى أن ليدل هارت زعيم النقاد والكتاب فى الاستراتيجية العسكرية والسياسية كتب معلقا عليها أنها تصلح لتكون نورا يلقى على كثير من احداث افريقيا وآسيا وبعصرها » .

(٢) خطاب السيد الرئيس فى هيئة تحرير شبرا يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

ثالثا : الترتيب والتدرج من مستلزمات ومقومات الثورة الحقيقية .. تقوم على أصولها الثورة الحقيقية ، وتبلغ الهدف بلا عوائق ، بخلاف الثورة الفجائية فطريقها غير مأمون ، وكثيرا ما كان مصير أمثالها الفشل وانعدام الثورية . يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر وهو يؤصل أيضا لثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

« بدأت ثورة الجيش منذ عشر سنوات .. كنا عددا قليلا من الضباط وبدأنا نستعرض أحوالنا ، كان علينا أن نختار أن نبقى حراسا للحكام ضد الشعب ، أو نكون حراسا للشعب ضد الحكام الظالمين . كان علينا أن نختار بين الرشوة والترقيات التى تنهال على رجال الجيش والامتيازات التى كان يتمتع بها ، وبين أن نثور من أجل هذا الشعب الذى يستغله الحاكمون ويستبد به الظالمون ، ولقد اخترنا أن نكون مع الشعب نحارب الظلم والظالمين .

« ولكن لم نكن نستطيع أن نقوم بثورتنا منذ عشر سنوات .. كانت تنقصنا الثقة . كان كل واحد منا لا يثق بأخيه ، ولا يثق بنفسه ، ولما اكتملت الثقة استطاع هذا الجيش أن يقوم بثورة ٢٣ يوليه ، فلنأخذ أيها المواطنون من هذا مثلا نحتذيه ، وعندما يتوافر الايمان تتوافر أسباب النجاح .

« لو أننا قمنا بهذه الثورة فى أول سنة قررناها لما نجحت ، ولحدثت نكسة كالنكسات التى حدثت سنة ١٩١٩ وثورة عرابى ، فان هذه النكسات جعلت الشعب هو الذى يدفع ثمن الثورة ويستشهد ويتعذب ، ولا يقضى على المحتالين والمفسدين »[1] .

ويقول سيادته فى خطبة أخرى :

« ... ولقد مرت على حركتنا ثلاث مراحل :

« الأولى : كانت خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٥ ،

---

(١) خطاب السيد الرئيس فى الاسكندرية ، يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٥٣ .

وهى فترة قمنا خلالها بنشر مبادئنا واشعال الروح الوطنية وتقوية الجيش عن طريق رفع مستوى ضباطه ، وكان أول مشكل لذلك هو حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ الذى أهدرت فيه كرامة الوطن .

« والمرحلة الثانية : كانت خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٩٤٥ وشهر مايو سنة ١٩٤٨ ، وقد بدأت الحركة تأخذ خلالها شكلا منظما ، وأصبحنا مجموعة كبيرة ، وكنا مترددين فى أول الأمر فى الخطة التى نسلكها لتحرير الوطن : هل نبدأ حربنا بالاستعمار أولا ، أو نبدأها بأعوانه ؟ لكن ترددنا لم يطل ، اذ رأينا الاستعمار لا يستطيع أن يثبت أقدامه الا باعتماده الكامل على أعوانه من الخونة أو الأشخاص الذين تتفق مصالحهم مع سياسة المستعمر المتقلبة المتغيرة حسب ظروفه وأهوائه فى تقريب الأشخاص أو الأحزاب . فلقد كان المستعمر يستغل الأوضاع السائدة فى مصر لمصلحته وكان يستغل تفرق الأحزاب والخلافات التى تقوم بين الملك وبعض الأحزاب فاستطاع المستعمر أن يقضى بذلك على ثورة سنة ١٩١٩ لأننا لم نعن بتقوية جبهتنا الداخلية ، واستمر أعوان الاستعمار يعاونونهم وينفثون سمومهم بين الصفوف ، حتى فشلت الثورة ، وشغلت البلاد بمسائل شخصية لم تقم الثورة من أجلها ، واستمر المحتل فى النهاية جاثما فوق الصدور فى الوقت الذى شغل فيه متحينو الفرص بجنى ثمرة ثورة سنة ١٩١٩ .

« لقد اعترضت طريق المرحلة الثانية عقبات كان أهمها عدم وجود الثقة بين النفوس . فالفرد لا يثق بنفسه ولا بزميله ، وكانت هذه أصعب فترة مرت بنا ، لذلك بذلنا جهدنا فى بث الثقة وعدم افشاء الأسرار الشخصية للأفراد وأسرار حركتنا ، واستطعنا بذلك ضم أحرار جدد الى صفوفنا فى الوقت الذى كانت المخابرات والبوليس السرى والبوليس السياسى تنشط كلها فى تعقب أية حركة ، ولكننا نجحنا بفضل ايماننا بالله ، والايمان بالوطن والصبر والعزيمة .

« وكانت المرحلة الثالثة للحركة ، وهى التى بدأت عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٢ ، وهى المرحلة الفاصلة التى بدأت الحركة فيها تتطور وتتخذ لاتجاهها شكلا محددا لتحقيق خطتها فى القضاء على أعوان الاستعمار» [1] .

منذ أقدم العصور كان الشعب المصرى يعيش حياته على أعلى مراتب الارتقاء ، على قاعدة الحضارة والعرفان بفضل تاريخه الطويل وتجاربه الرشيدة ، فأحب الحياة حتى تمناها فى الآخرة ، وقامت الأهرام والمدافن استعدادا لها ، وبقيت هذه الطبيعة الانسانية متأصلة فيه حتى يومنا هذا دليلا على سلامة نفسه وصفاء ضميره وسموه .

وحب الحياة يستتبع أمرين :

الأول : النزعة الى السلام والنفور من العدوان ، تقديسا للحياة وابقاء عليها .

الثانى : الثورة العارمة دفاعا عن حق الحياة كلما جد عارض يهددها .

وبقدر حب المصريين للسلام كان نفورهم من العدوان والثورة عليه . اذ ليس ثمة حياة يرضاها حر فى ظل قهر أو استعباد .

وأبلغ تعبير عن تلك النوازع النبيلة المتأصلة فى نفوس المصريين هو قول السيد الرئيس جمال عبد الناصر : « نسالم من يسالمنا ، ونعادى من يعادينا » .

ولا يستطيع المؤرخ أن يحدد سطرا معينا وصفحة معينة من التاريخ ليقول : هنا مبدأ الثورة .

ولا يستطيع أيضا أن يحدد فردا أو جماعة ليقول بأن هذا أو هؤلاء هم السبب فى التفجير الثورى التى تم فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، ولا حتى

---

(١) قصة الثورة نشرت يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ .

متى اكتشف هذا الشعب النبيل بذور الثـورة فى أعماقه . يقول الرئيس جمال عبد الناصر :

« واذن فمتى كان ذلك اليوم الذى اكتشفت بذوره فى أعماقى ؟

« فلو أضفنا الى هذا كله أن تلك البـذور لم تكن كامنة فى أعماقى وحدى ، وانما وجدتها فى أعماق كثيرين غيرى هم الآخـرون بدورهم لا يستطيع الواحد منهم أن يتعقب بداية وجودها داخل كيانه لاتضح اذن أن هذه البذور ولدت فى أعماقنا حين ولدنا ، وأنها كانت أملا مكبوتا خلفه فى وجداننا جيل سبقنا .

« ولقد استطردت وراء هذا كله لأشرح السبب الأول الذى من أجله وجدت من الصعب على أن أتحدث عن فلسفة الثورة وقلت ان هذا الحديث يلزمه أساتذة يتعمقون فى البحث عن جذورها الضاربة فى أعمـاق تاريخ شعبنا »[1] .

وأوثر قبـل أن أعرض عرضا متواضعا بعض تاريخنا الحديث وما قام به من ثورات أن أعرض ثورتين قامتا فى تاريخنا القديم مستكملتين مقومات الثورات الهادفة الناجحة .

أما الثورة الأولى فهى ثورة مصر ضد الهكسوس المسماة « حـرب التحرير » . وليس هنـا مجال الـكلام عن الهكسوس وأصلهم ، ومن أين أتوا . انما نحن هنا فى صدد ثورة مصر وحكامها ضد حـكم الهكسوس والقيام بطردهم وتطهير البلاد من أوزارهم ، فقـد غزوا البـلاد فى أعقاب الأسرة الثالثة عشرة واستولوا على مقاليد الحكم بمساعدة ضعاف النفوس من المصريين ، وظلوا يحكمون البلاد حكم المستبد الغاشم من سنة ١٧٨٥ الى ١٦٨٠ قبل الميلاد حتى غلى مرجل الغيظ فى صـدور الأحرار من أهل البلاد الذين سرعان ما لبوا نداء قادتهم الذين تحصنوا فى الجنوب وقامت

(١) فلسفة الثورة ، للسيد الرئيس جمال عبد الناصر .

ثورة ضارية عارمة ، ساندها جيش الفرعـون حتى أجلوا الأعداء عن عاصمة « أواريس » التى كانت مقر حكمهم فى الشمال .

قام الملك « سفنن رع » سنة ١٦٨٠ ، وهو من أواخر ملوك الأسرة السابعة عشرة ، وكان مقر حكمه طيبة بأول محاولة لطرد الهكسوس من من مصر يسانده الشعب فى ثورة طاحنة . ولم يلبث أن استشهد هذا الملك الشجاع فى حومة الوغى ، وكانت تسانده فى كفاحه زوجته الملكة « اياح حقب » .

وخلفه على الملك ابنه « كاموسى » الذى استشهد بدوره فى ميدان القتال بعد أن أجلى العدو عن أغلب بلاد الصعيد .

وبعد أن ولى أخوه الأصغر « أحمس » الملك سنة ١٥٧٠ قبـل الميلاد بدأ ملك الهكسوس يتحرش به ، ومن أظرف ادعاءاته عليه أن أرسل اليـه يقول بأن فرس البحر الذى فى طيبة صوته مزعج وأنه يؤرقه فى نومه ، بينما هو فى سريره فى عاصمة ملكه « أواريس » فى أقصى شمال الدلتا .

وجمع الملك قواده وأهل الحكم الى مجلس شورى حتى يتبين رأيهم فى أمر الجهاد ، فأخذوا يثنونه عن السـير فى طريقـه الوعر مبينين له لذة الحياة الهينة اللينة وما يجنـونه من ثمـرة العيش فى ظل السلم تاركين الهكسوس وملوكهم حكم الشمال ما داموا بعيدين عنهم .

فثـار الملك « أحمس » فى وجوههم ، واتهمهم بالجبن والخنـوع واستنفر الشعب الذى لبى نداءه وسار على رأس جيشه حتى طرد المحتل من البلاد ، ولم يكتف بذلك بل طارد ملوكهم فى الصـحراء وتعقبهم حتى لحق بهم عند حصن « شاروهين » الذى تحصنوا به وضيق عليهم الخناق ثلاثة أعوام كاملة حتى اضطروا للجلاء عن الحصن وتفرقوا أيدى سبأ ... وعاد الى عاصمة ملكه مرفوع الرأس .

وأشرقت على البلاد شمس العزة والكرامة من جديد [1] .

وأما الثورة الثانية فهى ثورة « حور محب » الذى حكم مصر فى المدة من سنة ١٣٥٠ الى سنة ١٣٠٨ قبل الميلاد ، والمعروفة فى كتب التاريخ بالثورة الهادئة .

ففى أعقاب تغير الدين فى مصر ابان حكم « أخناتون » المسمى بملك التوحيد ، كانت الأحوال غير مستقرة ، فقد ولى الحكم بعد وفاة « أخناتون » زوج ابنته الكبرى « سمنخ كارع » لمدة وجيزة ثم تلاه الملك الطفل « توت عنخ آمون » الذى حكم مصر ثمانى سنوات ، ثم جاء بعده « آى » الذى لم يكن من بيت الملك ، فثار عليه « حور محب » الذى كان قائدا للجيوش ونحاه عن الملك ، ولما استتب له الأمر قام بحملات عدة أعادت للبلاد هيبتها التى أضاعها أخناتون .

وكان من أهم ما قام به من أعمال عمرانية مكافحته الانحلال الخلقى الذى عم العهد السابق ، ورد للحكم المصرى هيبته ، اذ كانت الرشوة والابتزاز قد أنتشرا فى صورة بشعة ، وضمن اصلاحاته قانونا حازما من أبرز أحكامه :

١ — منع اضطهاد الموظفين الماليين والاداريين للفقراء وفرض عقوبات صارمة لأعمال القسوة منها جدع الأنف والنفى الى أقصى البلاد على الحدود .

٢ — منع اضطهاد رجال الشرطة المعهود اليهم حفظ النظام .

٣ — اختار الموظفين ذوى السيرة الحسنة ليقوموا بجمع الضرائب ، ونصب وزيرين ليقيم أحدهما فى الشمال والآخر فى الجنوب يشرفان على هذه العملية وحذرهما قائلا : « لا تأخذا رشوة من أحد والا فكيف تستطيعان أن تحكما بالعدل اذا كنتما جناة على القانون ! » .

---

(١) مصر القديمة : الدكتور محمد سليم حسن .

٤ — رفع الضرائب عن القضاة حتى لا يرتشوا ويضمن عدالتهم .

٥ — قضى على جميع التجار الذين كان ديدنهم انتهاز الفرص ابان ضعف الحكم لجمع الثروة والامعان فى ظلم الشعب والفتك بموارده الاقتصادية [1] .

وكان السيد عمر مكرم أول مصرى فى التاريخ الحديث ، نادى بحق الشعب فى الحرية وفى المساواة . وكانت بداية شهرته فى خلال الحملة الفرنسية على مصر — ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ — ٢٧ يونيه سنة ١٨٠١ — اذ كان من قواد حركة المقاومة الشعبية التى انتهت بجلاء الفرنسيين عن أرض الوطن فهو الذى صاح صيحة التحرير فلباها أولا العلماء اذ شكلوا لجنة للثورة وجعلوا مقرها الجامع الأزهر ثم قاد الجموع وأثار اليقظة والدعوة الى الكفاح .

وقاد الجموع الثائرة ضد الاحتلال البغيض . بعد مرور ثلاثة أشهر فقط على وجوده . مرت على المصريين الكرام والنار تغلى فى صدورهم بسبب تفنن هؤلاء المحتلين فى ابتزاز الأموال ومصادرة الممتلكات وانتهاك الحرمات . ولم ينم الشعب الأبى حتى اضطر الفرنسيين الدخلاء ان يرحلوا عن مصر فى ٢٧ من يونية سنة ١٨٠١ . غير ماسوف عليهم .

وبعد ذلك قاد الحركة الشعبية التى قامت ضد ظلم المماليك والتى كانت أول ثورة فى التاريخ الحديث فى يوم ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ . يوم أن اجتمع علماء الشعب المصرى وزعماؤه وحرروا وثيقة اجتماعية كبرى لوقف الحكام الطغاة عند حدودهم وألزموهم بحقوق الشعب . وحيث يقول المؤرخ المصرى الشيخ عبد الرحمن الجبرتى :

« فى أوائل شهر ذى الحجة جاء رجال من بلبيس الى المشايخ فى الأزهر يشكون الظلم ، وتقابلوا مع الشيخ الشرقاوى يعلنون سخطهم من الضرائب

---

(١) تاريخ مصر للدكتور نجيب هاشم .

والاستبداد الجاهل واستشعر الشيخ الشرقاوى ان الشعب جاد فى سخطه كل الجد وان النفوس تغلى غليانا مكبوتا لا تؤمن نتائجه واستشعر فى نفسه بحكم المسئولية الدينية والوطنية التى اشتهر بها رجال الدين فى ذلك العهد فلم يحاول ان يهدىء من نفوس هؤلاء الثائرين . ولم يحاول ان يقول لهم انهم اولوا الأمر لم يثبط ارادتهم ، وانما اشعل جذوتهم وأحسن توجيههم .

غضب الشيخ لكرامة الشعب فتوجه الى الأزهر وجمع المشايخ وغلقوا أبواب الجامع ، وامروا بترك الأسواق والجوامع والمتاجر وركب الشيخ فى اليوم التالى ، وخلفه خلق كثير الى منزل الشيخ السادات ، وكان منزله قريبا من منزل ابراهيم بك شيخ البلد الذى لم يلبث حين رأى هذا التجمع ان أرسل مندوبا عنه هو أيوب بك الدفتردار الى العلماء وهم قادة هذا الجمع الشعبى .. ووقف المندوب بين أيديهم يسألهم عن مرادهم فقالوا :

نريد رفع الظلم والجور ، واقامة الشرع ، وابطال الحوادث والمكوسات ، نريد العدل الذى لا تقوم حياة بدونه ، ونريد رفع الظلم الذى هو أساس الهوى الى الحضيض .

نريد ازالة الجور لأن الجور مرتعه وخيم ، نريد اقامة الشرع لأنه شرع الله وقد آمنا به .

ونريد ابطال الحوادث واقرار الأمن .

كما نريد رفع المكوسات لأن الضريبة بغير استئذان الشعب لا يمكن ان تكون شرعية ولا مقبولة بحال ، وانتهى الحال بارغام الحاكمين على ان يعلنوا انهم «تابوا ورجعوا» وانهم سيضربون على أيدى أتباعهم ليكفوا عن سلب الناس . وكان قاضى القضاة موجودا ووقعها الوالى ووقعها ابراهيم ومراد .

وبذلك سبقت مصر جميع الشعوب فى اعلان حقوق الانسان بتلك الوثيقة الاجتماعية الكبرى التىأوقف بها الشعب الحكام الطغاةعند حدوده والزموهم بالاعتراف بحقوق المواطنين السياسية والاجتماعية .

ولم يضع عمر مكرم الوقت سدى ، ففى اليوم التالى — الاثنين ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ دعا العلماء والفقهاء ونقباء الصناع وقاضى القضاة الى الاجتماع بدار المحكمة الشرعية العليا وقرروا خلع الوالى « أحمد خورشيد باشا » من الولاية واسنادها الى « محمد على » .

وكان السيد عمر مكرم الأول فى المقاومة الشعبية ضد الحملة البريطانية التى انتهت بهزيمة الانجليز مرتين ، الأولى : يوم ٣١ مارس سنة ١٨٠٧ ، والثانية فى ٢١ ابريل سنة ١٨٠٧ ، وكان جهاده فاصلا فيها ، وانتهت بهزيمة انجلترا هزيمة ساحقة . استعد الشعب فى حماسة من أجل المعركة الفاصلة ، وكانت القاهرة الرأس المدبر للمقاومة الشعبية والعين الساهرة على مؤازرتها بالاستعداد العسكرى عندما تحين الساعة ، وكانت الاستجابة عندما وردت أنباء المعركة الأولى .. اذ استنفر الشيوخ وفى مقدمتهم السيد عمر مكرم أهلها الى التطوع للقتال . وخطب خطباء المساجد فى حث الناس على الجهاد فأقبلوا متطوعين تحت لواء المقاومة الشعبية . وكان تطوع الشعب تلقائيا يعبر عن استعداد روحى بالتضامن وحرص على صيانة مقومات الحياة [1] .

يقول الشيخ عبد الرحمن الجبرتى يصف اجتماع زعماء الشعب ورجال الحكومة من أجل التشاور ودراسة الموقف ورسم ما يجب تنفيذه :

« وفى يوم الثلاثاء ٢٨ محرم حصلت جمعية ببيت القاضى وحضر حسن باشا وعمر بك الدفتردار وكتخدا بك والسيد عمر النقيب والشيخ الشرقاوى والشيخ الأمير وباقى المشايخ ، وتكلموا فى شأن حادثة الانجليز والاستعداد لحربهم وقتلهم وطردهم ، فانهم أعداء الدين والملة ويجب أن يكون الناس والعسكر على حال من الالفة والشعبية والاتحاد ، وأن تمتنع العساكر عن التعرض للناس بالايذاء كما هو شأنهم ، وأن يساعد بعضهم بعضا على دفع العدو » .

(١) انتصار مصر فى رشيد — للدكتور عبد العزيز رفاعى .

ويقول :

« ففى يوم الأربعاء (٢٩ المحرم) ركب السيد عمر النقيب والقاضى والأعيان المتقدم ذكرهم ونزلوا الى ناحية بولاق لترتيب أمر الخندق المذكور وفى صحبتهم قنصل الفرنساوية ، وهو الذى أشار عليهم بذلك ، وفى صحبتهم أيضا الجمع الكثير من الناس والأتباع والكل بالأسلحة » .

فماذا كان موقف محمد على من هذا الانتصار الباهر وتقدير أصحاب الفضل فيه ؟

لقد وقف اثر هذه المعركة الفاصلة موقفين يدلان على أن الأجنبى مستحيل أن يشعر بشعور أهل مصر .

الأول : أنه لم يقدر لأهل رشيد البسالة الفريدة والبذل والفداء « فلم يكن من رأيه الاعتراف بحقوق الشعب لأنه كان يأبى الانحراف عن طبيعته الاتوقراطية فكان طبيعيا ألا يشجع هذه الروح المشرقة كى لا ينضج الشعب فيناصبه العداء » [1] .

لذلك أهملت شئون رشيد وهى لم تبرأ بعد من جراحها وأخذ محمد على ينظر اليها نظرته الى اتجاه لابد من القضاء عليه تمشيا مع مبادئه ، فاعتدى عليها الجنود الذين شاركوها فى الدفاع عن مصر ، بعد معركة الحماد ، فاستباحوا أهلها ونساءها وأموالها زاعمين كما يقول الجبرتى أنها أصبحت « دار حرب بنزول الانجليز عنها وتملكها » .

الثانى : تنكر محمد على للعلماء الذين غرسوا شجرة الملك فى بيته وعلى رأسهم السيد عمر مكرم فأخذ يبث العيون والجواسيس حوله ويرصد حركاته وسكناته ويقصى الملتفين حوله الى أن واتته الفرصة فأمر بنفيه الى دمياط .

---

(١) انتصار مصر فى رشيد : للدكتور عبد العزيز رفاعى .

وبقى السيد عمر مكرم فى دمياط أربع سنوات تحت حراسة مشددة ثم أذن له بالاقامة فى طنطا لمدة خمس سنوات ، ولما ظن محمد على أنه فقد شعبيته أذن له بالحضور الى القاهرة . ولكن أفزع محمد على التفاف الناس حوله فأعاده الى طنطا حيث توفى رحمه الله .

هذا فى حين أن السيد عمر مكرم له فضل أول فى تنصيب هذا الأجنبى واليا على مصر .

فقد سار نواب الشعب [1] وعلى رأسهم السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى ، وخلفهم جموع غفيرة من المواطنين الى منزل محمد على بالأزبكية وحملوا اليه ما انتهى اليه أمرهم من خلع الوالى ، وسألهم : ومن تريدون بدله ؟

فأجابوه : لقد اخترناك بدلا منه بشروط منها أن تسير فى الحكم بالعدل وفق نصوص الشريعة السمحاء وألا تبرم أموالا الا بمشورتنا واذا خالفت هذه الشروط عزلناك من الولاية .

فقبل هذه الشروط ونهض مكرم والشرقاوى وألبساه خلعة الولاية [2]

وما كاد يظفر برضا الباب العالى حتى سار فى سياسته على مبادىء الحكم المطلق ، وتنكر لكل من عاونه فى تثبيت ملكه ، وكان العلماء والزعماء أول من تنكر لهم ، وجزى السيد عمر مكرم جزاء سنمار ، ونكل بالشعب ودخل التاريخ مجرما مبرزا يوم القلعة أو يوم الدم ، يوم أن أعلن يوم الجمعة أول مارس سنة ١٨١١ مهرجانا فى القلعة للاحتفال بتوديع الحملة العسكرية وحقيقة الأمر انه كان قد أعد مذبحة شاملة للمماليك وأجهز عليهم .

---

(١) كفاح الشعب ، الجزء الاول ، محمد امين حسونة .

(٢) كفاح الشعب ، الجزء الاول ـ محمد امين حسونة .

ثم عمد الى تسخير الشعب فى خدمته وفرض الضرائب الباهظة ونهب أموال الأوقاف « وفى الفترة ما بين سنة ١٨١٣ وسنة ١٨١٨ أى فى خمس سنوات قسم محمد على أراضى مصر مساحات ثابتة وعين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما يجاورها من القرى ، وقسم أراضى القرى الى أحواض ، وعين لكل حوض عددا من الفلاحين الذين يقومون بزراعته ، وفى كل موسم زراعى يحدد حصة الحكومة فى المحصول ووضع للفلاحين النظام الآتى :

١ — لا يحق للفلاح أن يتصرف فى محصوله ، وعليه أن يورده عند جمعه الى « شون » الحكومة فيوزن أو يكال ... ويقرر لكل وحدة السعر الذى تحدده الحكومة .

٢ — تخصم من هذا التقدير الضريبة المفروضة على الأرض وثمن المواشى والبذور والأسمدة التى أخذها الفلاح .. وما يتبقى بعد ذلك للفلاح لم يكن يسلم له نقودا وانما يسلم له صكا على الحكومة .. ولم تجر العادة على أن تدفع الحكومة من هذا الصك شيئا ، وكانت الحكومة تتذرع بشتى الحيل لكى تلغى هذه الصكوك أو تضيعها .

وفى سنة ١٨٠٦ طلب محمد على الضرائب المتخلفة من تحصيل أربع سنوات مضت .. وفى اليوم التالى طلب الضرائب المقررة عن السنة المقبلة [١] .

ويقول الجبرتى :

« فى سنة ١٨٣٩ سافر ابراهيم باشا الى القليوبية ، ثم الى المنوفية والغربية لقبض الخراج سنة تاريخه والمطالبة بالبواقى التى انكسرت على الفقراء ، وكان الباشا « أبوه » سامح فى ذلك ، وهى بواقى سنين ، فكان يطلب جميع ما على القرية فى ثلاثة أيام ، ففزع الفلاحون ومشايخ البلاد

---

(١) قصة الارض الطيبة — محمد صبيح .

وتركوا غلالهم فى الأجران وهربوا فى النواحى بنسائهم وأولادهم ، وكان يحبس من يجده من النساء ويضربهن .

ومن أنباء هذا العام فرض ضرائب على كل رأس من الجاموس ٢٠ قرشا ، وعلى الجمل ستين قرشا ، وعلى الشاة قرش والرأس من البقر ١٥ قرشا ، والقرى كذلك ، وفرض على تجار الصابون أن يقوموا بتقديم ما يلزم للباشا بدون مقابل .

« وفى هذه السنة اتسعت عمائر أهل الدولة حتى اذا بنى أحدهم دارا فلا يكفيه فى مساحتها الكثير ، ويأخذ ما حولها من دور الناس بدون قيمة ليوسع بها داره ويأخذ ما بقى فى تلك الخطة لخاصته وأهل دائرته ثم يبنى أخرى كذلك لديوانه وجمعيته .

وجاء فى مترجمات أمين سامى المعروفة بتقويم النيل ما يلى :

« ومن أنباء سنة ١٨٣٥ صدر أمر محمد على لعموم جهات القطر بأن قسمة القطر الى أقسام هو لغرض تقسيم عمارته وتقدم زراعته وأنه تحقق له عدم الدقة والالتفات من مأمورى تلك الأقسام خصوصا فى عدم الاعتناء بزراعة الأصناف المجلوبة من الخارج وتأخير جنى ثمارها ، فلذا صمم تصميما قطعيا على زيارة أنحاء القطر بنفسه ، وأنه اذا وجد بين المأمورين والقائمين أو حكام الأخطاط والمشايخ والخول يجمعهم فى وسط الغيط الحاصل فيه التأخير فيأمر بحفر حفرة ويدفنهم أحياء على رءوس الأشهاد » .

ولم يكتف بهذا فأقصى المصريين عن مناصب الدولة وأبعدهم عن الاشتراك فى المهام العليا وحرم عليهم الدفاع عن وطنهم كما دافعوا فى معركة رشيد واكتفى منهم بتقديم نفقات الحرب وصناعة معداتها ، وجعل مناصب الجيش والادارة والوظائف الرئيسية وقفا على الأجانب سواء من بنى بلدته « قولة » أو من الافرنج ، فقد خشى اذا أسهم المصريون فى تسيير أداة الحكم

ومشاركته فى شئون الدفاع والسياسة العليا أن يشتد ساعدهم فيعزلوه كما سبق لهم أن خلعوا الوالى السابق أحمد خورشيد [1] .

وجاء فى مذكرات الامام محمد عبده أنه أخذ يرفع الأسافل ويعليهم فى البلاد والقرى كأنه كان يحن لشبه فيه ورثه من أصله الكريم حتى انحط الكرام ، وساد اللئام ، ولم يبق فى البلاد الا آلاى له يستعملها فى جباية الأموال وجمع العساكر بأية طريقة وعلى أى وجه ، فمحق بذلك جميع عناصر الحياة الطيبة من رأى وعزيمة واستغلال نفسى لتصير البلاد المصرية جميعها أقطاعا واحدا له ولأولاده بعد أن كانت اقطاعات كثيرة لأمراء عدة » .

وبهذا زرع محمد على فى نفوس المصريين بذور الحقد عليه وعلى أسرته من بعده ، وبذور النضال الثورى للتخلص من ظلمهم واستبدادهم وخلفه بعد وفاة ابراهيم ابنه عباس الأول الذى تفنن بدوره « فى عداء الشعب واتجه الى السياسة البريطانية وأغلق المدارس والمعاهد والمصانع »

وجاء سعيد الذى فتح باب مصر على مصراعيه للاجانب وبلغت حالة البلاد المالية فى عهده أسوأ حالة .

ثم ولى الحكم بعد سعيد اسماعيل الذى أفرط فى سلب حقوق المواطنين وأفرط فى ملذاته وشهواته وجر الخراب على خزانة الدولة فاستدان فى فترة حكمه أكثر من تسعين مليونا من الجنيهات أى بمعدل ستة ملايين جنيه فى السنة ، هذا بخلاف الضرائب العامة وخيرات الأوقاف وحصيلة أملاكه الواسعة ، الأمر الذى أدى الى تدخل الدول صاحبة الديون وعزله وطرده من مصر .

وجاء توفيق سليل الغدر والخيانة وفى عهده كان غضب الشعب عليه وعلى أسرته قد بلغ ذروته ، وكانت ثورة أحمد عرابى [2] . وكان ضابطا

(١) كفاح الشعب ، الجزء الاول — محمد أمين حسونة .

(٢) أحمد عرابى الضابط المصرى (١٨٤١ — ١٩١١) فصل من خدمة الجيش لكراهيته للشراكسة والاتراك وعاد الى الخدمة سنة ١٨٨١ وحاول الشراكسة اغتياله فى حادثة قصر النيل يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨١ .

بالجيش المصرى ، وكان مصريا صميما فى جيش كل ضباطه من الأتراك والشركس والأرمن والأرناءوط ، ولم يكن مسموحا بترقية الضباط المصريين الا الى رتبة معينة ، وهى رتبة قائمقام (عقيد) ورأى عرابى استشراء الفساد وقسوة الضرائب وفراغ الخزانة وتدهور الحالة المالية نتيجة حماقة اسماعيل . وأحس غضب الشعب ، وهو منهم ، يشعر بشعورهم ، ويدرك ادراكهم ، فرغب هو وزملاؤه من الضباط المصريين فى مقاومة الطغيان واصلاح الحكم والاعتراف بحق الشعب .

ويقول الزعيم أحمد عرابى فى ذلك :

« ولما رأينا كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة وعدم التصديق على القوانين العسكرية التى تم تنظيمها ، وعدم الشروع فى تأليف مجلس النواب الذى طالبنا الخديو بانشائه أيقنا أن الحكومة تماطلنا فى تنفيذ الطلبات الوطنية وصممنا على اظهارها فى صورة مظاهرة وطنية شاملة للعسكرية والأهالى الذين أنابونا عنهم فى المجادلة عن حقوقهم وتأمينهم على الأنفس والأموال والأعراض » [1] .

وحدد عرابى الساعة العاشرة بالتوقيت العربى (قبل غروب الشمس بساعتين) [2] من يوم ٩سبتمبر سنة ١٨٨١ لعرض طلباته على الخديو ، ويصف عرابى فى مذكراته هذا اليوم المبرز الحافل فيقول :

« فلما كمل اجتماع الجيش فى عابدين كان الميدان غاصا بجماهير المتفرجين من الوطنيين والأجانب ، ونوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحها ملأى بالمتفرجين والمتفرجات ، وأما الخديو فانه لما عاد من العباسية دخل السراى من الباب الشرقى المسمى « باب باريز » وصعد الى الديوان

---

(١) مذكرات عرابى ، الجزء الاول .

(٢) يعتبر التوقيت العربى غروب الشمس ساعة الصفر بدل الظهر فى التوقيت الافرنجى المتبع الآن .

ثم نزل منه ومشى فى الميدان وحواليه المستر « كوكسن » قنصل انجلترا فى الاسكندرية والجنرال « جولد سميث » مراقب الدائرة السنية ونفر من جاويشية المراسلة الخديوية ، حتى اذا ما توسط الساحة طلبنى فتوجهت اليه لأعرض مطالب الأمة وكنت راكبا جوادى وسيفى فى يدى ومن خلفى نحو ثلاثين ضابطا ، فلما دنوت منه صاح بى أن ترجل واغمد سيفك ففعلت ، ثم أقبلت عليه وفى تلك اللحظة أشار عليه المستر « كوكسن » بأن يطلق غدارته على فالتفت اليه وقال :

« أفلا تنظر من حولنا من العساكر ؟ » .

ثم صاح بمن خلفى من الضباط أن اغمدوا سيوفكم وعودوا الى بلوكاتكم فلم يفعلوا ، وظلوا وقوفا خلفى ودم الوطنية يغلى فى مراجل قلوبهم ، والغضب ملء جوارحهم .

ولما وقفت بين يديه مشيرا بالسلام خاطبنى بقوله :

« ما هى أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ »

فأجبته بقولى : « جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة » .

فقال : « وما هى هذه الطلبات ؟ »

فقلت : « هى اسقاط الوزارة المستبدة وتأليف مجلس نواب على النسق الأوربى وابلاغ الجيش الى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية التى أمرتم بعرضها » .

فقال : « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى ، وما أنتم الا عبيد احساناتنا » .

فقلت : « لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا فوالله الذى لا اله الا هو اننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم » .

وفى حديث للامام محمد عبده يوم ٢ يناير سنة ١٩٠٤ عن الزعيم أحمد عرابى أنه لما أفضى عرابى الى الخديو بجملة مطالب الجيش الثلاثة قال توفيق :

« أنا خديو البلاد أعمل زى ما أنا عاوز »[١] .

وازاء تصميم عرابى ممثل الجيش والشعب اضطر توفيق الى الاستجابة لمطالب الشعب ، وحقق له ما أراد ، بيد أنه كان قد بيت أمرا فى نفسه اذ أخذ بمعاونة ذيوله من الأجانب والاقطاعيين وأصحاب المصالح فى تدبير الأمر مع الانجليز لاحتلال مصر (سنة ١٨٨٢) والتخلص من عرابى وصحبه والعودة الى التنكيل بالشعب ، ويقول عرابى :

« كل عاقل منزه عن الغرض يطلع على ما سبق توضحيه من أن الخديو أصدر أمره بأن أمير البحر وقائد القوة الانجليزية العام بما أنهما آتيان لاعادة الراحة والنظام ، فانهما لذلك مفوضان بالحلول فى جميع النقاط التى يرون لزوم الحلول فيها على قصد منع العصاة وتوعده فى هذا الأمر لمن يخالف أحكامه بالقصاص الصارم . ومن يطلع على تقرير المسيو « فيكتور دى ليسبس » واعتراف الشيخ حمزة فتح الله فى مقالته الأولى بأن الخديو ليس أول من انتصر بغير ذوى دينه ، بل ان له فى ذلك سوابق كثيرة ، يعلم علم اليقين أن الانجليز ما أتوا لقتال المصريين الا بطلب الخديو باتفاق سابق وأن تقريره للحرب فى المجلس الأعلى كان تحت رياسته ما كان الا خديعة منه ، وأن تحيزه للعدو كان باتفاق أيضا حتى يصير قتال الانجليز مع المصريين باسمه ، وأن النظار وغيرهم الذين اتبعوه كانوا من رجال الاستبداد الذين لا ترضيهم الحرية والمساواة ما

---

(١) كتاب التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر — ولفردبلنت .

(٢) حصل عرابى على توكيلات من الشعب ليكون نائبا عنه فى كل ما يتعلق بأحوال البلاد كتاب « عبد الله النديم » للدكتور على الحديدى .

عدا اثنين منهم وهما حسن باشا الشريعى وعبد الله باشا فكرى ، ولذلك سجنهما وأهانهما عند ابلاغه هزيمة الجيش المصرى فى التل الكبير انتقاما منهما لعدم استحسانهما انحيازه الى الانجليز وأمره بعزلنا واعلانه عصياننا بعد أن ترامى فى أحضان الأعداء المحاربين لبلاده ، وقد أصدر النظار — وهم مع الخديو توفيق فى قبضة الانجليز — بيانا يصفوننى فيه بالعصيان على نحو ما وصفنى فى منشوراته ذلك الخديو الخائن لوطنه » .

وبالاضافة الى ارتماء الخديو فى أحضان الانجليز واستشارة الأجانب للوقيعة بعرابى فان خيانة بعض الانتهازيين من المصريين كانت أشد وأنكى . وقد جاء فى مذكرات الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده [1] :

« فى واقعة القصاصين كان الرسم كما ينبغى ، وكانت العساكر المصرية يجب أن تزحف الساعة الثانية بعد منتصف الليل على الجيش الانجليزى ، وما راع القواد المصريين الا وجود الفرق الانجليزية زاحفة وآخذة جميع الطرق فى الساعة الواحدة ، وقد خرج على فهمى وراشد باشا ، وانهزم الجيش ، وما ذاك الا من الجواسيس العربان ، وكانت الخيانة وصلت والنقود وصلت الى قلب الجيش والى كثير من الضباط بسعى سلطان باشا ومراسلة العربان .

« فى ١١ سبتمبر جاء مراسل عرابى ينبئه بخيانة العربان فأبى تصديقه قائلا : « انهم مسلمون » .

« وفى ١٢ سبتمبر أنبىء عرابى من المصدر نفسه (بعض رؤساء العربان أيضا) بأن الانجليز سيضربون التل الكبير ويتقدمون الى بلبيس (وكانت قد حصنها الفرنسيون من قبل) ليأخذوا هذا الموضع ويفتحوا طريق القاهرة .

(١) مطبوعات دار الهلال ـ العدد ١٢١ .

« اقتنع عرابى بصحة الخبر فأرسل الى طلبة باشا يطلب منــه ارسال فرقة من الجنود لتكون فى التل الكبير صباح الثالث عشر من شهر سبتمبر . جاءت الفرقة سيرا على الأقدام ، ووصلت الزقازيق فى صباح اليوم المذكور بعد الهزيمة .

« يقول أحد الضباط انه فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليــل لم يشعروا الا بصياح العربان وبضرب النيران ، ولم يعــرف من كان لهم ممن كان عليهم ، ووقع الاضطراب العام ، والجيوش الجديدة انهزمت ، فكان الانجليز يقتلونهم كأنهم الصيد ، وقاوم ثلاثة آلاف فنى نحو نصفهم ، وبعض الضباط كان فى عجز عن المشى عند الفرار لثقل النقود التى كان يحملها نهبا من بعض السودانيين » .

وقد جاء فى كتاب ولفرد بلنت المشار اليه فيما سلف [١] :

« ولكن أكثر ما عاد بالأذى على عرابى وعجّل بانتصار « ولسلى » هو ما فعله بعض المبعوثين المستخفين فى القاهرة والتل الكبير من رشوة ضباطه بالمال والوعود بالترقية بحيث خلع هؤلاء الضــباط ولاءهم له ، ولم يفعلذلك « ولسلى » أو أحد من رجال المصلحــة المصرية الانجليزية ، وانما الذى فعل ذلك هو الخديو ، لأنه كان يعرف من يمكنه أن يعول عليهم أكثر من الانجليز ، وربمــا كان الانجليز هم الذين قدموا للخديو المال اللازم » .

هذا هو موقف الخديو من البعث المصرى الذى قاده عرابى ، موقف غادر خائن ، مكن الانجليز من القضاء على الثورة فى أسرع وقت ممكن . ناصره فيه حفنة من الخونة المصريين الذين رغبوا فى الكسب الحرام وباعوا وطنهم بثمن بخس دراهم معدودة .

وكان ثمة عامل خارجى آخر أثر فىالمعركة هو موقف السلطان العثمانى

---

(١) التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر .

الذى احتج فى أول الأمر على نزول القوات الانجليزية فى الاسكندرية وطلب سحبها . ولكنه أخذ وارتعب حينما دعا أحد خطباء المساجد فى الآستانة الى حمل السلاح دفاعا عن الاسلام اذا ما طلبه عرابى يقينا منه بأن عرابى «رجل مبعوث من قبل الله ومقيض له أن يحمينا نحن الأتراك المؤمنين » الأمر الذى اضطر السلطان « عبد الحميد » الى أن يكتب الى العلماء المصريين بالكف عن مد عرابى بالمؤن والمتطوعين وأن يقنعوا عرابى بالقاء السلاح باسم الدين .

وكان رد العلماء على السلطان حاسما بالرفض ، ولفتوا نظره الى أنهم انما يطيعون أوامره وأوامر الخديو ما دامت متمشية مع حكم الشريعة ، وأنهم بايعوا عرابى قائدا عاما ما دامت أعماله تتمشى مع الشريعة ، وأن المصريين لن يلقوا السلاح الا اذا انسحب الانجليز من الاسكندرية ، وأنهم مجمعون جميعا على المطالبة بخلع توفيق ، وعلى أن القضية المصرية ليست متصلة بشخص عرابى بل بخلاص البلاد .

وأمام رد العلماء ، وأمام الحاح انجلترا وقع السلطان الاتفاق الحربى مع الانجليز بخصوص تنسيق ارسال القوات التركية الى مصر ، كما أصدر اعلان عصيان عرابى الذى نشر فى صحف الآستانة فى سبتمبر سنة١٨٨٢ [١] .

وبديهى ألا يهمل الانجليز هذا الاعلان الصادر ضد عرابى فقاموا بطبعه وارساله الى مصر لتوزيعه على السكان ، وعلى القوات المصرية المحاربة ، وكان هذا هو العامل الثانى الذى أكمل خيانة توفيق .

وبالرغم من هذا لم يفت فى عضد المصريين الذين دافعوا دفاع الأبطال أثناء ضرب الاسكندرية ، والذين أقاموا الاستحكامات عند كفر الدوار ، والذين دافعوا يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ فى التل الكبير دفاعا خالدا بالرغم من اعتبارات الخيانة سالفة البيان حتى انه فى يوم المعركة المشار اليها والتى

---

(١) الثورة العرابية للدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى .

بوغت بها المصريون وقف من الأبطال المصريين الميامين : محمد عبيد وأحمد فرج ، وكان محمد عبيد يعلم ألا نفع ولا جدوى ، ولكنه وقف برجاله فى وجه الزحف الانجليزى حتى فنوا جميعا [1] .

وما كاد الانجليز يضعون يدهم على مصر حتى عملوا على تصفية آثار الثورة وخططوا لسياستهم الاستعمارية . أو كما يقول ولفردبلنت مخاطبا المصريين :

« احذروا منا فاننا لا نريد لكم شيئا من الخير ، لن تنالوا منا الدستور ، ولا حرية الصحافة ، ولا حرية التعليم ، ولا الحرية الشخصية ، وما دمنا فى مصر فالغرض الذى نسعى اليه من البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر وأن نستخدم أموالكم لتنمية ممتلكاتنا الافريقية فى السودان » [2] .

وقد تحقق ذلك كله طوال سنوات الاحتلال البغيضة .

أما الخديو توفيق فقد طرب لانتصاره على الشعب بمعاونة جيوش الاحتلال أو بمعنى أدق لانتصار جيوش الاحتلال بمعاونته . وبينما كان الشعب فى مأتم يندب حظه العاثر واستقلاله الضائع ، كان الخديو الخائن يقيم معالم الزينات ويحيى الليالى الملاح ابتهاجا بهذه المناسبة ، كما أقام رئيس وزرائه مصطفى رياض مأدبة عشاء شرب فيها نخب ملكة انجلترا . بينما وقف الجنرال ولسلى وشرب نخب الخديو وأمر الخديو بضرب ميدالية من البرنز تحمل رسم الأهرام وأبى الهول وأهداها الى جميع الضباط والجنود الذين غزوا مصر واشتركوا فى قتال جيشها . بل ان شهوة الانتقام تحركت فى نفسه فحاول عقب استسلام عرابى وصحبه أن يظفر برءوسهم . لولا جهود المستشرق « ولفرد سكاون بلنت » الذى كان على صلة بالشرق عامة وبمصر خاصة ، فقاد معركة الدفاع عن عرابى وأقنع الحكومة البريطانية

---

(١) الثورة العرابية للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .
(٢) التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر .

بضرورة سفر بعض المحامين للدفاع عنه . وزاد « بلنت » فاشترك هو وفريق من أحرار الانجليز فى دفع نفقات الدفاع الذى تصدره المحامى الانجليزى برودلى . فانظر الى نوازع « بلنت » الانسانية وقارنها بنوازع توفيق السفلى الذى كان قد أعد المشانق لعرابى وصحبه وكان يحرض خدمه على اهانتهم وهم فى معتقلاتهم . وصدر الحكم باعدام عرابى ثم استبدل به النفى المؤبد من مصر وملحقاتها . ولكن هذا لم يشف قلب توفيق من الحقد الأسود فأصدر بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أمرا بتجريد عرابى وصحبه من رتبهم ومصادرة ممتلكاتهم بدعوى تعويض من نكب فى الحوادث وفى مقابل المخصصات التى تصرف لهم فى المنفى . كما أصدر بتاريخ ٢١ ديسمبر أمرا آخر بتجريد عرابى وصحبه من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف مع محو أسمائهم من سجلات الجيش .

ومع هذا ، أسبغ نعمته على الخائن سلطان باشا وأطلق يده فى البلاد حتى أنه لما دخل الانجليز القاهرة صار محمد سلطان يلقب « بنائب الحضرة الفخيمة الخديوية » ، فاهتم بتوفير المؤن لضباط وجنود جيش الاحتلال . وأنشأ ديوانا فى دار المحافظة يقوم بجمع الخبز والأرز واللحم والسمن وكل ما يلزم للجيش البريطانى . وكان متوسط ما ينفقه الديوان يوميا ١٧٠٠ جنيه .

وأطلقت يد سلطان فى التصرف فى الشئون العامة فنشط للتنكيل بأفراد الشعب وظهرت سطوته وجبروته فى القبض على أنوف الأبرياء واذلالهم ، ومن بينهم ولى نعمته السابق حسن الشريعى ، كما أصدر الأوامر الى المديرين فى الأقاليم بالقبض على الوجوه والعلماء والعمد والموظفين الذين آزروا الثورة وأيدوها بدوافع من غيرتهم القومية ، فانتهز الحكام هذه الفرصة للاثراء ، وصاروا يهددون الأثرياء بالقبض عليهم ويساومونهم على حرياتهم مقابل دفع رشوة حتى استنزفوا بهذه الطريقة أموالا طائلة وأثروا ثراء فاحشا وامتلكوا الأراضى والعقارات .

وكافأ الانجليز محمد سلطان بلقب « سير » وبوسامى «سان جورج» و «سان ميشيل» جزاء اخلاصه لهم . وتوجه « ادوارد مالت » الى منـزله وسلمه الوسامين قائلا له ان من شروط الوسام الأول أن تضعه جلالة الملكة بيدها على صدر المنعم عليه . وقد أتيت اليكم نائبا عن جلالتها فى وضعه على صدركم جزاء اخلاصكم وولائكم للدولة البريطانية .

ولم يرض محمد سلطان بمبلغ العشرة آلاف جنيه التى أمر الخديو بها له ، ومنصب رئيس مجلس شورى القوانين ، وزعم أنه أنفق أضعاف هذا المبلغ فى شراء لحوم وخضر وفواكه للجيش البريطانى ، وكان سلطان يطالب بمنصب رئيس وزارة ، ولكن من عادة المستعمرين أنهم يحتقرون فيما بعد من يخون وطنه ولا يثقون به ، حتى لو كانت الخيانة لمصلحتهم وتوطيد أقدامهم ، فتخلوا عن سلطان ووقعت الفرقة بينه وبينهم .

وقد قال سلطان وهو على فراش الموت فى مدينة فينا حيث كان يعالج من مرض خطير ألم به : « انى معتقد أن الذى عجل بحياتى هو تبكيت ضميرى على خيانتى لوطنى وبيعه للانجليز » .

وبالاضافة الى موقف الخديو الشائن من الثورة العرابية ، فقد أظهر حقده على القومية المصرية فى كتابه الى السلطان بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٨٨٢ وقال : « اننى لم أدخر وسعا فى سبيل انقاذ مصر من مصيبة القومية التى ابتليت بها منذ عامين وهذا ما حملنى على ازعاج مولانا ولى النعم طيلة هذه المدة حتى يومنا هذا ، أفعل ذلك وأقرر مرة أخرى بأان ازالة الفكرة القومية من مصر فرض عين . وذلك لأن انتشار هذه الفكرة واتساعها بين المصريين يفضى حتما الى انفصال مصر عن الخلافة العظمى » .

وبصرف النظر عن كذب الخديو فيما قاله من أنه قاوم الشعب من أجل الحفاظ على تبعية مصر لدار الخلافة فانه لم يزل فكرة القومية ، وما

---

(١) كفاح الشعب ، الجزء الثانى – محمد أمين حسونة .

كان يستطيع أن يزيلها فالجذوة بقيت مشتعلة والمرجل استمر فى الغليان . وبقيت الثورة العرابية نبراسا ينير الطريق الى الحرية والكيان الباسم الجديد حتى أن فالنتين شيرول Sir Valentine Chirol قال ان هناك كلمة سمعها من أحمد عرابى أدهشه أن يسمعها من سعد زغلول (أى بعد خمسين سنة) عندما قابله فى باريس وهو يرأس الوفد الى مؤتمر فرساى ، وهى أنه لن يدوم فى مصر استقرار ما دام على عرش مصر سليل من أسرة محمد على .

وليس أدل على بقاء الجذوة من أن عرابى نفسه الذى كان قد حكم عليه فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بالاعدام ، ثم استبدل النفى بالاعدام ، من أنه حينما أخذ رأيه فى مطالب مصر والاصلاحات اللازمة لم يتوان عن المطالبة بها كاملة غير منقوصة وضمنها تسع عشرة مادة هى فى حد ذاتها دستور قائم بنفسه وذلك حيث يقول :

« فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ طلب منى اللورد دوفرين بواسطة المستر برودلى المحامى عنا بيانا عن الاصلاحات اللازمة لانتظام الحكومة المصرية فتقدم منى اليه البيان الآتى :

« ١ — يجب على الحاكم فى مصر أن يكون محدود السلطة مقيدا بقوانين شورية وعليه مراعاة تنفيذها والمحافظة عليها ، وتلك قاعدة أساسية تكون مرعية الاجراء على الدوام .

٢ — يجب انتخاب مشايخ البلاد بمعرفة الأهالى من الذين اشتهروا بالعفاف وحسن المعاملة ، حيث أن كثيرا من المشايخ الموجودين طبعوا على سلب أموال الأهالى ليدلوا بها الى الحكام فى سبيل ترقيتهم واعتبارهم .

٣ — يجب انتخاب مجلس النواب من نبهاء الأمة المصرية وأن يكون انتخابهم حرا أسوة بالممالك المتمدينة .

---

(١) المسألة المصرية ، فالنتين شيرول .

وتعرض عليه جميع اللوائح والقوانين الادارية والاقتصادية وتعطى لأعضائه الحرية التامة فى المداولة وابداء آرائهـم الصريحة ليتمكنوا بذلك من حفظ حقوق منتخبيـهم ولا يلزم الحكومة العمـل بما يقرره المجلس المذكور الا بعد مضى مدة فيها يعلم اقتدار أعضائه على النظر فى مصـالح البلاد بواسطة نشر مجـادلاتهم العلانيـة فى الجـرائد . وحينذاك تكون قرارات مجلس النواب قطعية ، ويكون الوزراء مسئولين أمام ذلك المجلس ، وتلك المدة لا تزيد عن خمس سنين .

٤ – يجب أن توضع قاعدة بين سكان القطر عموما لا يمتـاز فيها الأجنبى عن الوطنى فى المعـاملات وضرب الضرائب وغير ذلك .

٥ – يجب وضع حد للمرابين لمنعهم من استعمال الغش وادخاله على الأهالى لسلب أموالهم ، كما يجب ايقـاف المزارعين عند حد فى الأخذ بالربا .

٦ – يجب تسوية دين المزارعين وتوحيده وتسديده بواسـطة الحكومة الى الدائنين على أقساط مناسبة لحالة المدينين تسدد الى الحكومة على أقساط مع الأموال الأميرية .

٧ – يجب ابطال ضرائب الويركو والفردة والدخولية وجميـع المكوس التى أضرت كل الضرر بهؤلاء المساكين .

٨ – يجب ابطال طريقة التسخير التى هى السبب الوحيـد فى عدم العمران ، وتشتيت شمل الفقراء الذين لا قوت لهم الا من كد أيديهم وعرق جبينهم .

٩ — يجب أن تشهر أشغال تطهير الترع والجداول وانشاء المصارف وحفظ جسور النيل فى زمن الفيضان فى المناقصة بين المقاولين بواسطة وزارة الأشغال العمومية .

١٠ — يجب توحيد القوانين القضائية فى جميع محاكم القطر المصرى ، ومراعاة تنفيذها بغاية الدقة دون تدخل من ذوى السلطة فى تأويلها واستعمالهم الطرق القديمة فى مراعاتها ظاهرا وعدمها فى الحقيقة .

١١ — يجب ابطال المحاكم المختلطة التى أضرت بالمواطنين وكانت هى الوسيلة الوحيدة لاعانة المرابين على تجريد كثير من المواطنين من أطيانهم وأملاكهم .

١٢ — يكتفى من الأجانب الموظفين بقدر الضرورة مع مراعاة حالة مالية البلاد فى رواتبهم ، والمناسبة بينها وبين رواتب الموظفين الوطنيين ، حتى لا تقع المنافسة والمنافرة بسبب الامتيازات الفاحشة .

١٣ — يجب أن يكون قنال السويس حرا بكفالة الدولة الموقعة على معاهدة برلين ، وفى مقابلة تنازل الأمة المصرية عن حقوقها الصريحة فى ذلك يعوض لها مبلغ كاف يعادل هذا التنازل لتسدد به جانبا من الدين وعلى ذلك يبقى لمصر حق فيه كباقى الدول المذكورة ، وعلى الدول أيضا أن تدفع مبلغا سنويا يكون كافيا للقيام بحفظ القنال المذكور.

١٤ — يجب تعديل الضرائب وجعلها متناسبة مع حالة الأراضى واستعدادها بدون فرق بين الأغنياء والفقراء .

١٥ — لأجل تأمين الدائنين على أموالهم من كل خطر يخشى وقوعه فى المستقبل يجب تنزيل الدين الى ٥٠٪ والفائدة ١٪ والاستهلاك ١٪ .

١٦ — يجب على الأراضى العشـــورية أن تدفع ضرائب تساوى ضرائب الأراضى الخراجية حيث أن الخراجية صارت ملكا حرا لمالكيها بمقتضى قانون المقابلة .

١٧ — يجب اعتبـــار الأمــوال التى دفعت من طرف المزارعين فى المقابلة دينا على الحــكومة أســوة بالأجــانب وقدرها سبعة عشر مليونا من الجنيهات .

١٨ — يجب تعميم التعليم وتوسيع دائرته فى أنحاء القطر بحيث يكون اجباريا حتى سن ١٥ .

١٩ — يجب أن يكون لمصر وزراء مفوضـــون فى جميع الممالك الموقعة على معاهدة برلين لعلمهم حقيقة ما يكون جاريا فى مصر وتسهيل المعاملات التجارية وغيرها .

هذه المواد التسع عشرة المذكورة هى الاصلاح الكامل لحيـــاة مصر وأهلها ، وهى الطريقة لتأمين الدائنين على أموالهم . فعلى من يجب عليه العدل والانصاف يعمل لتحقيقها لاصلاح ما أفسدته يد الاستبداد [١] .

ولم يقف كفاح الشعب عند هذا الحد ، وانما تمهــل الشــعب حتى يلتقط أنفاسه ، ويمسح جراحه ثم يناضل من جديد . ولقد عبر اللورد كرومر عن استمرار الوعى عندما حاول أن يروض فيما بعد الخديو عباس حلمى فى بداية عهده بالحكم ، ويكبح جماحه بقوله : « لا تنس آن الحركة العرابية موجودة وانى اذا رفعت خنصرى ظهرت تلك الحركة وقذفت بأسرة محمد على خارج البلاد » [٢] .

يريد بذلك أن توفيقا كان يحلم حينما ظن أن فى استطاعته أن يقضى على القومية المصرية من جهة ومن جهة أخرى أن يحفظ مصر لدار الخلافة .

---

(١) مذكرات عرابى ، الجزء الثانى .
(٢) كفاح الشعب ، الجزء الثانى ـ محمد أمين حسونة .

لقد ضاع هذا الحلم الثانى بين أنياب الانجليز . واذا قيل بأنه لم يكن له حيلة غير ذلك كان الرد حاضرا بأن العقل والعـدل كانا كفيلين بالابقاء عليه اذ لا جدوى فى عرش ولا فى تاج يسنده قيد . لقد أذل توفيق نفسه ، وأذل آل بيته من بعده حتى صح فيهم قول المتنبى :

أرانب غيـر أنهم ملـوك   مفتحـة عيـونهم نيـام

ومن ألزم ما يلزم ونحن فى صـدد سرد الأحداث القومية ومؤثرات النضال الثورى أن نذكر بكل اجلال واكبار رواد الفكر وقادة الرأى الحر فى تلك الفترة نذكرهم بكل اعتزاز ونخص بالذكر منهم اثنين مبرزين من قادتها هما السيد جمال الدين الأفغانى والأستاذ الامام الشيخ محمد عبده .

أما السيد جمال الدين الأفغانى فقد ولد فى سنة ١٢٥٤هـ (١٨٣٩م) وكانت وفاته سنة ١٣١٤ هـ (١٨٩٧ م) بعد أن عاش حيـاة عريضة مليئة بأحداث الاصلاح والاخلاص للقومية الاسلامية عامة والقومية العربية خاصة وكان من حظ مصر أن وفد عليها مرتين الأولى فى سنة ١٢٨٦ هـ حيث أقام فى القاهرة نحوا من أربعين يوما التقى فيها لأول مرة بالأستاذ الامام الشيخ محمد عبده الذى وصف هذا اللقاء فقال « وقد صاحبته ابتداء من شـهر المحرم سنة ١٢٨٧ هـ وأخذت أتلقى عنـه بعض العلوم الرياضية والحكمية (الفلسفية والكلامية) وأدعو الناس الى التلقى عنه ، فأوغر هذا عليـه صدور شيوخ الأزهر فاتهموه بزعزعة العقائد الصـحيحة فترك لهم القاهرة واتجه الى تركيا [١] .

وكانت الفتـرة الثانية بين ١٢٨٨ هـ وسنة ١٢٩٦ هـ (سنة ١٨٧١ و ١٨٧٩م) حين دعاه رياض باشا ناظر النظار الذى كان قد عرفه فى تركيا فأراد أن يستنجد به فى تحريك الرأى العام ضـد النفوذ الغربى الذى بدأ يستفحل أمره فى البلاد ، وكان رياض باشا قد لمس فيه قوة هائلة تدفع الى الثورة والمطالبة بالحقوق [٢] .

(١و٢) جمال الدين الافغانى : حياته وفلسفته ـ دكتور محمود قاسم .

ولم يخيب جمال الدين ظن رياض باشا فجعل من بيته مدرسة يتردد عليها الطلبة والعلماء سواء ، وهو لا يمل النصـح والتدريس ينير العقول ويطهر العقائد يقينـا منه أن اثارة الشعب للمطالبة بحقـوقه لا تكون الا بتثقيفه .

وأخذ الشيخ جمال الدين فى حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وانشاء الفصول الأدبية والعلمية فى موضوعات مختلفة لا تخرج فى مجموعها عن اصلاح الأفكار وتهذيب الأخلاق فتسابق الى ذلك الكتاب ، وتبارت الأقلام وأخذت الحرية الفكرية تظهر فى الجرائد الى درجة يظن الناظر فيها أنه عالم خيال أو أرض غير هذه الأرض و من يطلع على أعداد جـريدة مصر وجريدة التجارة وجـريدة مرآة الشرق والأهرام وسواها يرى حقيقة ما ذكرناه .

ولما اشتد الوعى تكتلت الدول الأجنبية وأرباب النفوذ لابعـاد السيد جمال الدين عن مصر ليقينهم أنه محرك الأفكار الجديدة المنادية برفع الظلم وباعث الأنفس على طلب الحرية ووضع أصول النظام وتم له ما أرادوا .

ولقد وصف الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده خروج السيد جمال الدين مبعدا من مصر فى أواسط شهر رمضان سنة ١٢٩٦ هـ . فقال : لا ريب فى أن الانزعاج لنفى جمـال الدين كان عاما والـكدر كان تاما . ولكن جناب الخديو أظهر سروره بما فعل [١] . وتحدث به فى محضر جماعة من المشـايخ على مائدة الافطار فى رمضان فأظهر الطرب بذلك من كان لا يعرف لنفسه قيمة فى العلم والفضل فى حق الشيخ جمال الدين وألزمت الجرائد بنشر الأمر الصادر بالنفى والتقريع الشديد بما لم يكن الرجل يستحقه ، كما أنه كان فيه تشنيع جارح على من كان يجتمع عليه . فنشره البعض وأبت احدى الجرائد نشره فعطلت . على أن هذه الشدة لم تزد الأفـكار الا حدة ولا الألسن الا جرأة ولا الاحساس بضرورة الاصلاح الا نموا [٢] .

---

(١) الخديو توفيق ، وكان الاستبعاد بعد ثلاثة أشهر من توليه العرش .

(٢) مذكرات الامام محمد عبده .

ومن هذا ترى أن السيد جمال الدين كان له فضل كبير فى تحريك الرأى العام فى مصر للمطالبة بحقوقه . ولا جدال فى أنه من واضعى أسس الثورة العرابية التى بقيت نارا مشتعلة برغم هزيمة عرابى حتى طلع الفجر من جديد .

بل ان أثره تعدى مصر الى البلدان الأخرى ، فقد قال المستر « ولفرد بلنت » ان سعى العثمانيين فى تحويل حكومتهم الى حكومة دستورية فى بادىء الأمر قد ينسب الى شىء من تأثير جمال الدين فقد أقام فى عاصمتهم يحاورهم ويخطب فيهم .

ولقد اتصل بالسيد جمال الدين وتتلمذ عليه فى مصر الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وابراهيم اللقانى كما اتصل به فى مجالسه الخاصة محمود سامى البارودى وابراهيم المويلحى وأديب اسحاق وكلهم تأثر به وحمل لواء دعوته [1] . ولقد قال سعد زغلول فى بعض خطبه :

« لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم، لا أقول ذلك ولا أدعيه بل لا أتصوره ، وانما نهضتكم قديمة من عهد عرابى والسيد جمال الدين الأفغانى ولأتباعه أثر كبير فيها ، وهذا حق يجب ألا نكتمه لأنه لا يكتم الحق الا ضعيف » [2] .

ولقد كان من تلاميذه أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد الذى أرخ لذلك فى قصة حياته التى نشرت أخيرا فى عام ١٩٦٣ فقال :

« فى اليوم التالى لسفر اسماعيل صدقى باشا وكان ذلك فى صيف ١٨٩٣ مررت بأحد مقاهى الآستانة فلقيت فيها بعض المصريين وبينهم سعد زغلول بك (باشا) وكان وقتئذ قاضيا بالاستئناف والشيخ على

---

(١) محمد عبده ، لأحمد أمين .

(٢) جمال الدين الأفغانى ، للسيد عبد القادر المغربى .

يوسف وحفنى ناصف وقد تأهبوا لزيارة السيد جمال الدين الأفغانى فصحبتهم الى منزله وكنت أعرف طرفا من حياته ولكنى لم آكن قد اجتمعت به من قبل وكان قد ذاع صيته فى الشرق الاسلامى كمصلح دينى وفيلسوف جيل وسياسى خطير ونزل مصر سنة ١٨٧١ وأقام بها حتى أواخر سنة ١٨٧٩ وعلى يديه نبتت طائفــة من العلماء وكبار الــكتاب فى القطر المصرى وقد رحل الى الهنــد وايران والعراق وأوربا » .

الى أن يقول :

« ولما ذهبت اليه مع اخوانى ألفيته رجلا مهيب الطلعة قوى الشخصية لا نظير له بين أهل عصره فى علمه وذكائه وألمعيته . وكان أبيض اللون ، ممتلىء البنية ، أســود العينين ، نافــذ اللحظ ، خفيف العارضين مسترسل الشعر ، جذاب المنظر ، يلبس عمامة وسراويل فى زى علماء الآستانة . وأظهر ما رأيته فيه ســعة الاطلاع وقوة الحجة والاقناع ، فكان يستوى فى مجلسه الطالب مثلى والأساتذة الحاضرون » .

وفى اليوم التالى ذكرت لسعد زغلول رغبتى فى التلمذة على السيد جمال الدين وسألته السبيل التى أسلكها لأكون تلميذا له فأجاب سعد :

اذهب اليه واطلب منه ذلك . فقصدتا ليه فما كدت أقبل عليه حتى قام لتحيتى كالمعتاد فقلت له :

أنا لست زائرا ولكنى تلميذ .

فسر رحمه الله وأخذ على عهدا بأن ألازمه طول اقامتى بالآستانة . وقد فعلت .

وأما الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده فقد ولد عام ١٢٦٦ هـ الموافق عام ١٨٤٩ م وتوفى عام ١٣٢٣ هـ الموافق عام ١٩٠٥ م . والحديث عنه متصل بالسيد جمال الدين الأفغـانى صلة التلميذ بأستاذه والمريد بالرائد وحامل اللواء بالقائد وكلاهما أسهم فى الاصلاح السياسى والاجتماعى والدينى وكان الأستاذ الامام أقرب تلاميذ الأفغانى اليه لما عهده فيه من حسن الاستعداد والحماسة للاصلاح فبصره بالدنيا ، ووجهه الى خدمة بلاده ، فتلازما وتحابا . يحب محمد عبده أستاذه حب اجلال ويحب الأستاذ تلميذه الكبير حب رعاية وأمل فى استخلافه . ووثق الصلة بينهما اشتراكهما فى الاباء والسمو والعظمة ، اذ يترفعان عن الناس فى غير كبر ، ويستصغرانهم فى عطف من غير احتقار .

يقول محمد عبده :

« ان أبى وهبنى حياة أشارك فيها عليا ومحروسا — وهما أخوان له كانا مزارعين — والسيد جمال الدين وهبنى حيـاة أشارك فيها محمدا وابراهيم وموسى وعيسى والأولياء والقديسين »[1] .

وأثر الأستاذ الامام فى السياسة والاصلاح يبدو منذ اتصـل بالسيد جمال الدين الأفغانى ونهل من بحره فأنار له طريق البحث والاستقراء وشحذ همته لخدمة الأمة . وكانت وسيلة ذلك الخطابة والتحرير فكتب عدة مقالات بجريدة الأهرام أخص منها بالذكر مقاله فى فلسفة الصناعة والأدوار العقلية التى مرت بالانسان وقيمة الصناعات المختلفة للجماعة ثم ضرورتها للأفراد ومقدار ما تؤديه للجماعة من نفع ..

أخص بالذكر مقاله هذا لما ضمنه من سبق فى التحول من العلم النظرى الى الدعوة للتطبيق العملى . ولما عين رئيسا لتحرير الوقائع الرسمية اختار فريقا نابها من تلاميذ السيد جمال الدين الأفغانى لمعاونته فى التحرير . اختار سعد زغلول وعبد الكريم سلمان وسيد وفا وابراهيم الهلباوى وكان الأستاذ

---

(١) « محمد عبده » احمد أمين .

الامام على رأس التحرير معلما فذا يطلع الناس على أمورهم وداعيا يقينا الى الاصلاح حتى جاءت الثورة العرابية فأسهم فيها الأمر الذى انتهى بالقبض عليه ومحاكمته ونفيه من البلاد .

ولقد اختلفت الآراء فى دور الأستاذ الامام فى الثورة العرابية حتى قيل بأنه لم يسهم فيها بسبب ما عرف عنه من أنه يعارض الطفرة فى التقدم وأنه لا يؤمن بالحكم النيابى العاجل .

ولعل مصدر هذه الفرية ما جاء بمذكراته من قوله :

« كنت معروفا فى ذلك الحين بمناوأة الفتنة واستهجان ذلك الشغب العسكرى وتشويه رأى الطالبين لتأليف مجلس النواب على ذلك الوجه وبتلك الوسائل الحمقى وكنت أذهب لزيارة سلطان باشا أحيانا فأرى من لدن الباب عرابى وبعض رفقائه جالسين معه رءوسهم بادية من النوافذ فاذا استأذنت للدخول وسمعوا اسمى أسرعوا بالفرار من محل الاستقبال العام الى محل آخر ليختفوا وينصرفوا ..

« مررت ببيت (طلبة) ثالث يوم عيد الفطر فسمعت جلبة ورأيت بعضا من صغار الضباط يجولون من جانب الى آخر فى البيت فدخلت للزيارة فوجدت عرابى وجمعا غفيرا من الضباط ووجدت معهم أحد أساتذة المدرسة الحربية (ل بك س) وكان من الناقمين على الوزارة لأمر لا يستحق الذكر فجلست واستمر الحديث فى وجهته . وكان موضوعه الاستبداد والحرية وتقييد الحكومة بمجلس النواب ، وأن لا سبيل للأمن على الأرواح والأموال الا بتحويل الحكومة المطلقة الى حكومة مقيدة دستورية . فأخذت طرفا من البحث فأقمنا على الحوار ثلاث ساعات كان عرابى والأستاذ من طرف والكاتب من طرف .. » .

هما يقولان : « ان الوقت قد حان للتخلص من الاستبداد وتقرير حكومة ثورية » والكاتب يقول : « علينا أن نهتم الآن بالتربية والتعليم بعض سنين وأن نحمل الحكومة على العدل بما تستطيع وأن نبدأ بترغيبها فى استشارة الأهالى فى بعض مجالس خاصة بالمديريات والمحافظات ويكون ذلك كله تمهيدا لما يراد من تقييد الحكومة . وليس من المصلحة أن تفاجأ البلاد بأمر قبل أن نستعد له فيكون من قبيل تسليم المال للناشىء قبل بلوغ سن الرشد فيفسد المال ويفضى الى الهلكة . وختمت قولى بأنه لو فرض أن البلاد مستعدة بأن تشارك الحكومة فى ادارة شئونها ، فطلب ذلك بالقوة العسكرية غير مشروع ، فلو تم للجند ما يسعى اليه ونالت البلاد مجلس شورى لكان بناء على أساس غير شرعى فلا يلبث أن يتهدم ويزول . وأرى أن هذا الشغب قد يجر الى البلاد احتلالا أجنبيا يستدعى اللعنة بعده الى يوم القيامة » .

تبسم عرابى ابتسام الساخط وقال أبذل جهدى فى ألا أكون مورد هذه اللعنة وليس الجند هو الطالب لتأليف مجلس النواب وانما هو مؤيد لطلب الأعيان ووجوه البلاد [1] .

والدعوى بأن الأستاذ الامام لم يسهم فى الثورة العرابية فى غير محلها للاعتبارات الآتية :

أولا : دور الأستاذ الامام مع السيد جمال الدين الأفغانى فى انشاء «الحزب الوطنى الحر » الذى كان من بين أغراضه عزل الخديوى اسماعيل بعد أن استشرى فساده ووصل باقتصاد البلد الى أسفل درك ، لا يمكن الا أن يكون دورا ثوريا يبغى التغيير . ولم يطرأ على شخصيته ما يبرر ترك الثورية .

ثانيا : كانت مقالاته قبل الثورة بلا جدال من بواعثها ، خاصة بعد أن تولى رياسة تحرير الوقائع الرسمية . هذا بالاضافة الى خطبه الأخاذة

---

(١) مذكرات الامام محمد عبده .

ودروسه الموجهة فى المجالات الأخرى . وحيث يقول حفنى ناصف عن أثر تلك الدروس فى نفسه وفى نفس زملائه من التلاميذ : « كنا نجد فى أنفسنا من سماع خطبتـه أن الواحد منا جدير باصـلاح مديرية أو اصلاح مملكة » .

ثالثا : لا يعاب عليه أن يكون له رأى خاص ، ولا يمكن القول بأن نفوره من الحكم النيابى الطفرى دليـل فى ذاته على أنه لم يشترك فى الثورة العرابية . لا يمكن القول بذلك فى حق رجل مهد مع أستاذه جمال الدين لتلك الثورة وما جاء بمذكراته لا يعدو أن يكون رأيا ونصيحة ، وأساس هذا وتلك أنه كان يخشى النكسة وفتح الطريق للاحتلال الأجنبى ، ولعله وقد رغب فى الشـورى التدريجية كان نصب عينيه المكاسب الكبـرى التى حصلت الأمة عليها عن طريق ملاينة ومهادنة مصطفى رياض باشـا ناظر النظار والتى تبرز منها الفوائد والاصلاحات الآتية :

ا) الغـاء السخرة الشخصية وهى التى كان على حكمهـا يلزم الأعيان من دونهم من الأهلين بالعمل فى منافعهم الخاصة دون أجر .

ب) عمل مصطفى رياض على عدالة توزيع مياه النيل وكان ضعاف المصريين لا ينالون من النيل الا فضلات عند هبوطه .

جـ) ألغى ثلاثين ضريبة من الضرائب الصغيرة التى كانت تشـكل ضررا كبيرا على الصناعة والأعمال التجارية .

د) وضع للدولة ميزانية بين منها الايراد والمنصرف .

هـ) أبطل عقوبة الضرب بالـكرباج فى سـبيل تحصيل الأموال الأميرية ومنع الحبس لتحصيل الحقوق الأميرية والشخصية .

و) أصلح الوقائع المصرية سواء من ناحية توزيعها أو ايجاد الرغبة في قراءتها وطريقة تحريرها .

رابعا : لمـا وجد أن الثورة امتدت فشملت الجيش والشعب بادر بمساعدة العرابيين ، يؤيد هذا ويؤكده أمران :

الأول : ما ثبت فى مذكراته من تفوره من سلطان باشا حينما وقف من الثورة العرابية موقف العـداء حتى أن الامام أفرد فى مذكراته فصلا حمل فيه عليه تحت عنوان « خيانة سلطان باشا » وحيث يقول فى فقرة من فقراته : « وكان مركز الدسـائس والمخابرات فى اسـكندرية فى مكتب يسمى (قسم المخابرات العسكرية) اجتمع فيه كثير من موظفى الحكومة المصرية المقيمين بمصر » . وكان روح الجميـع سلطان باشـا ، هذا فى حين أنه كان فى أول الأمر من أصدقاء سلطان باشا ومن المترددين على بيته حيث دار النقاش بين الأستاذ الامام وأحمـد عرابى وصحبه قبل الثورة الأمر الذى حمل بعض الأدعياء على القول بأنه لم يسهم فى الثورة .

الثانى : أنه لما انتهت الثورة قبض عليه وبعد أن قضى فى السجن ثلاثة أشهر صدر الحكم عليه بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بالنفى خارج القطر ثلاث سنوات قضاها فى بيروت ، ولو لم يكن دوره ايجـابيا فى الثورة لما كان هنـاك مبرر للقبض عليه واداناته فى حين أنه قضى ببـراءة غيره من المتهمين .

هذا من ناحية دوره فى التمهيد للثورة العرابية والمساهمة فيها ، ومن ناحية اصلاحاته ، ففضلا عن دعوته الى الاصلاح الدينى فانه ما تولى وظيفة

الا أعلى شأنها وانتهزها فرصة للاصلاح ، ولى القضاء وتدرج فيه حتى عين مستشارا بالاستئناف .

وكما يقول السيد رشيد رضا :

« كان قاضي العدل والانصاف لا قاضي القانون المرسوم وان شئت قلت . القاضي المجتهد لا المقلد . ذلك لم يكن يحكم بظاهر عبارة القانون وتطبيق الواقع عليه بادىء الأمر . بل كان يتحرى اظهار الحق واصابة العدل فى القضايا ، فان انطبقت على القانون كان بها ، والا عمد الى وسيلة أخرى ولا سيما الصلح » .

قام باصلاحات عدة فى الأزهر ودار الافتاء وفى المحاكم الشرعية ونظارة الأوقاف ثم فى الجمعية الخيرية الاسلامية وجمعية احياء الكتب . فاستحق يقين أن أرخ له الميثاق فقال :

« لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى » .

***

الحديث عن مصطفى كامل (١٤ أغسطس سنة ١٨٧٤ — ١١ فبراير سنة ١٩٠٨) عاطر بعطر جهاده .

فقد بدأ يخطط لوطنيته وهو بعد لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره . عاش من أجل مصر ، ومات فى ريعان الشباب فى سبيلها .

يقول أستاذنا الكبير عبد الرحمن الرافعى :

« تدل الشواهد والبيانات على أن نشأة مصطفى كامل الوطنية بدأت وهو بعد فى المدرسة الثانوية ، ونقصد بالنشأة الوطنية اتجاهه الى العمل والجهاد فى سبيل حرية مصر واستقلالها . بدأ يشعر وهو بعد فى السادسة عشرة من عمره أن عليه واجبا نحو وطنه يجب أن يؤديه. ظهر هذا الشعور أول ما بدأ وهو فى المدرسة الخديوية اذ أسس

جمعية أدبية وطنية أسماها (جمعية الصليبية الأدبية) [1] واختار لها أعضاء من بين أصدقائه فى التلمذة توسم فيهم الفضل والذكاء والكفاية وكانت ثمة جمعية أخرى تسمى (جمعية الاعتدال) تعقد جلساتها الأسبوعية فى مدرسة الأمريكان فكان المترجم يزورها للتعرف على أعضائها وقد نمت الجمعية ولم يمض على تأسيسها أكثر من ثلاثة أشهر حتى كان فيها نحو سبعين عضوا » .

ومن ذلك الحين تعلقت نفسه بالوطنية والخطابة [2] .

فاذا عرفت هذا وأن نشأته الوطنية بدأت سنة ١٨٩٠ وهو بعد فى السادسة عشرة من عمره قدرت أى طراز من الزعماء كان مصطفى كامل وأية شجاعة فى الرأى تلك التى ملأت قلبه لأنه لم يكن قد مضى على احتلال مصر وفشل الثورة العرابية غير ثمانى سنوات .

وحصل على شهادة الحقوق فى نوفمبر سنة ١٨٩٤ من جامعة تولوز وما كاد يتسلم الاجازة حتى أدلى بحديث لجريدة (جازيت دى تولوز) قال فيه :

« متى عدت الى مصر أنضم فى الحال الى صفوف المحامين لأنى ممن يزدرون الحكومة المصرية الحاضرة ولا يرون التوظف فيها أو الاستظلال بظلها . وكيف لا يكون الأمر كذلك والموظف منفذ لارادة من اغتصب أثمن وأقدس شىء لديكى وهو الدستور » .

وما كاد يصل الى مصر حتى أخذ يبشر للحرية وينادى بالدستور ويطالب بالجلاء فاكتسب أنصارا على كافة المستويات فسرت روح النضال فى البلاد وتهيأت العزائم له وهو يخطب هنا اليوم ليخطب هناك غدا أو كما يقول الميثاق :

« لقد سكت صوت أحمد عرابى لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر » .

---

(١) نسبة الى شارع الصليبية فى قسم الخليفة .

(٢) مصطفى كامل ، للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

وأراد أن يبصر الرأى العام فى أوربا بالقضية المصرية ووجد فى فرنسا قاعدة لغرضه فقام بالدعوة فيها بطريقة تدل على مهارة لا تتاح لفرد بل كأنما تديرها جماعة وعلى نشاط لا يؤتاه كثيرون فذكر أنه موفد من قبل الحزب الوطنى المصرى ، والحزب الوطنى على ما نعرفه نحن اليوم وعلى ما خلفه مصطفى كامل فى سنة ١٩٠٨ لم يكن له وجود فى سنة ١٨٩٥ [1] .

ويصعب فى هذا المقام حصر أمجاد هذا الزعيم الخالد بل يصعب تفصيل ما نشير اليه فى هذه العجالة من أمجاد . بيد أنه فى الحديث عن مصطفى كامل لا يمكن أن ننسى موقفه من حادثة فاشودة وقع أن قام نزاع بين انجلترا وفرنسا على قطعة من أرض الوطن وهى فاشودة الواقعة على النيل وانتهى الأمر الى قيام فرنسا باحتلالها يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٩٨ ، فما كان من انجلترا الا أن سيرت جيشا لاستردادها باعتبارها أرضا مصرية وظن المصريون أن فرنسا ستتمسك بموقفها فيكون ذلك مناسبة لاثارة المسألة المصرية ، ولكن فرنسا تقهقرت وتركت فاشودة لانجلترا ، فكان هذا التسليم أكبر صدمة سياسية أصابت الحركة الوطنية لأنه دل على أن فرنسا لا تنوى معارضة انجلترا فى احتلال مصر وتركت لها حرية التصرف كما تشاء ودل على نية الانجليز فى دوام احتلالهم لمصر والسودان ، فزلزل هذا الحادث أمل المصريين فى الاستقلال [2] .

بيد أن مصطفى كامل لم ييأس ولم يتحول قيد أنملة عن غايته وكتب الى أخيه على بك فهمى يقول :

« ان الأحوال السياسية سيئة للغاية بعد مسألة فاشودة . وقد أظهر بعض الكبراء الجبن وكادوا يخونون بلادا أحسنت اليهم بما لا يحلم به غيرهم ، ولكنى ثابت على خطتى حتى الممات لأن اعتقادى أن ثمر الدفاع وان لم يجنه المدافع الأول أو الثانى فلسوف يجنيه مصرى

(١) شخصيات مصرية وغربية للدكتور محمد حسين هيكل .
(٢) مصطفى كامل للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

على مدى الأيام ، واننا اذا لم تقتطف ثمر عملنا وجهادنا فى حياتنا فاننا على الأقل نضع الحجر الأول لمن يبنى بعدنا » .

هذه مسألة وثمة مسألة أخرى صمد أمامها مصطفى كامل ولم يهتز يوم نسيت انجلترا حجتها التى تذرعت بها لاحتلال فاشودة من أنها أرض مصرية لا يجوز لفرنسا احتلالها ، نسيت هذا وأبرمت فى سنة ١٨٩٩ اتفاقية السودان التى خولت انجلترا حق الاشتراك فى ادارة شئون الحكم فى السودان وبذلك انهار ركن أساسى من أركان سياسة مصطفى كامل التى ما ونى ينادى فيها بالجلاء عن وادى النيل بأكمله ، وكان وقع اصلدمة أشد وأنكى بسبب أن فرنسا التى كانت مرتعا لنشر القضية المصرية هى التى تركت انجلترا تحكم قبضتها على مصر مقابل أن تتركها انجلترا تطلق يدها فى مراكش . بالرغم من هذا كله لم ييأس مصطفى كامل واستمر فى جهاده فكان عند قوله : « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة » .

ويحفظ له التاريخ قمة جهاده وقت أن كان مريضا فى فرنسا وسمع بحادث دنشواى الذى وقع فى يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٠٦ بسبب أن بعض الضباط الانجليز كانوا يصطادون حماما فى قرية دنشواى وأصاب أحدهم سيدة من أهل القرية وأشعلت طلقة أخرى النار فى أحد أجران القمح فحدث احتكاك بين الانجليز والأهلين نتج عنه أن قتل أحد الانجليز أحد المصريين كما مات أحد الانجليز بسبب ضربة شمس ، فأقيمت محاكمة سريعة صدر الحكم بعدها يوم ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٦ وأدين الناس ظلما وعدوانا وحكم على أربعة بالاعدام وعلى اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة وخمس عشرة سنة على واحد وبالسجن سبع سنوات على ستة وبالحبس مع الشغل سنة ومع الجلد خمسين جلدة على ثلاثة وبالجلد خمسين جلدة على خمسة ، وكل ما جادت به المحكمة العادلة الموقرة على المتهمين وعددهم قرابة الخمسين نصف ساعة ! ! ثلاثون دقيقة ! ! ليدافعوا عن أنفسهم وفى منتصف الساعة الثامنة من يوم ٢٨ يونيو وهو اليوم التالى للمحاكمة حضرت الخيالة الانجليز

الى القرية حيث نفذ حكم الشنق أمام دور المحكوم عليهم وأمام أطفالهم ونسائهم . وقد وصف قاسم أمين هذا اليوم فقال :

« رأيت عند كل شخص تقابلنا معه قلبا مجروحا وزورا مخنوقا ودهشة عصبية بادية فى الأيدى وفى الأصوات وكان الحزن على جميع الوجوه حزنا ساكنا مستسلما للقوة مختلطا بشىء من الدهشة والذهول .. ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة بائسة ، منظرهم يشبه منظر قوم متجمعين فى دار ميت فكأنما أرواح المشنوقين تطوف فى كل مكان من المدينة ، ولكن هذا الاتحاد فى الشعور بقى مكتوما فى النفوس لم يجد سبيلا يخرج منه فلم يبرز بروزا واضحا حتى يراه كل انسان » .

ويقول عنها أستاذنا الكبير عبد الرحمن الرافعى فى كتابه السابق الاشارة اليه :

« لا مراء فى أن حادثة دنشواى هذه من حوادث مصر التاريخية التى لا تنسى على مر السنين لما كان لها من الأثر البليغ فى تطور الحركة الوطنية وفى مركز الاحتلال الانجليزى فهى نهاية عهد كان الاحتلال يتمتع فيه بالاستقرار والطمأنينة ، وبداية مرحلة جديدة من مراحل الجهاد القومى عم فيها الشعور الوطنى بعد أن كان الظن أن سواد الأمة راض عن الاحتلال » .

قام مصطفى كامل — رغم مرضه — بصيحة مدوية أفزعت الأسد البريطانى فى عرينه ، ذلك أنه نشر فى مجلة الفيجارو الفرنسية بيانا وجهه الى الأمة الانجليزية والعالم المتمدين ، وصف فيه الحادث وأشار الى المحكمة الاستثنائية التى حكمت فيها بلا دستور يقيدها ولا قانون يربطها والأحكام التى أصدرتها والطريقة البشعة التى تنفر منها الانسانية التى اتبعت فى التنفيذ ، وقال :

« ان يوم ٢٨ يونيو من عام ١٩٠٦ سيبقى ذكره فى التـــاريخ شؤما ونحســا وهو خليق بأن يذكر فى عداد أيام التنــاهى فى الهمجية والوحشية .

« عمت مصر كلها عواطف الانفعال والسخط عندما استفاضت أنبــاء تنفيذ الحكم فى دنشـــواى ، ولقد كان من المســتحيل على أعداء انجلترا أن يصلوا الى النتيجة الحالية بعد جهاد خمسين عاما ولكن العجيب أن يكون الموجودون لها هم رجال من الانجليز . وقد أنشأ الشعراء المصريون عن حكم دنشـــواى أشعارا تخلد ذكرى المناظر الوحشية التى أهينت فيها المدنية والانسانية والعدل .

« وانى جئت أسأل الأمة الانجليزية نفسها والعالم المتمدين ، اذا كان يصح التسامح فى اغفال مبادىء العدل وشرائع الانسانية الى هذا الحد ؟

« جئت أسأل الانجليز الغيورين على سمعة بلادهم وكرامتها أن يقولوا لنا اذا كانوا يريدون بسط النفوذ الأدبى والمادى لانجلترا على مصر بالظلم والعسف وصنوف الهمجية ؟

« جئت أسأل الذين يجاهرون فى كل آن ذاكرين الانســانية مالئين الدنيا بعبارات الانفعال والسخط اذا حدثت فظائع فى بلاد أخرى دون فظيعــة دنشـــواى ألف مرة أن يثبتوا حيويتهم واخلاصـــهم بالاحتجاج بكل قوة وشدة على عمل فظيع يكفى وحده لأن يسقط الى الأبد تلك المدنية الأوربية فى أعين العالم كافة .

« جئت أسأل الأمة الانجليزية اذا كان يليق بها أن تترك المحتلين لها فى مصر يلجأون بعد احتلال دام أربعة عشر عاما الى قوانين استثنائية ووســائل همجية بل وأكثر ليحكموا مصر ويعلموا المصريين ماهية كرامة الانسان ؟ » .

الى آخر ما جاء بهذه الوثيقة التاريخية الشاملة التى كان لها دوى كبير وتناقلتها الصحف فى بلدان كثيرة وأثارت الرأى العام الأوربى على انجلترا عامة واللورد كرومر خاصـــة ، وهذا الأخير هو مؤلف المسرحية الســـوداء ومخرجها وممثلها الأول وانتهى الأمر بعزله واخراجه من مصر .

وفى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ توفى مصطفى كامل وهو بعد فى ريعان الشباب ، وكان يوم تشييع جنازته يوم حداد عام فى مصر كلها تقديرا لكفاحه المجيد ووطنيته الفذة وحمل أهل دنشواى نعشه على أعناقهم التى كان لسعى مصطفى كامل أكبر الأثر فى عتقها من السجن . وقد وصف المرحوم قاسم أمين هذا اليوم فقال :

« ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هى المرة الثانية التى رأيت فيهـــا قلب مصر يخفق .. المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى ..

« أما فى يوم الاحتفال بجنازة صاحب اللواء ، فقد ظهر ذلك الشعور ساطعا فى قوة جماله وانفجر بفرقعة هائلة سمع دويها فى العاصمة ووصل دويها الى جميع أنحاء القطر هذا الاحســـاس الجديد ، هذا المولود الحديث الذى خرج من أحشاء الأمة من دمها وأعصابها . هو الأمل الذى يبسم فى وجوهنا البائســـة هو الشـــعاع الذى يرسل حرارته الى قلوبنا الباردة . هو المستقبل ..

« رحم الله مصطفى كامل وأثابه » .

***

سقط مصطفى كامل فى أشرف ساحة ، ساحة الجهاد الوطنى لكن اللواء لم يسقط من يده اذ تلقفه كابر من الرجال « محمد فريد » (٢٠ يناير سنة ١٨٦٨ — ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩) زميله فى الجهاد وشقيقه فى الميول والمبادىء حتى أنه اختاره وكيلا للحزب الوطنى منذ أنشأه .

تسلم محمد فريد اللواء وتقدم الصفوف وجاهد فى سبيل مصر ضد كل عات . وخاصم فى سبيلها المحتل الغاصب والحاكم المستبد المغرور . وكانت ظروف جهاده أقسى من ظروف مصطفى كامل لعدة اعتبارات ، منها أن الانجليز راعهم ما أحـرزه الحزب الوطنى من شعبية وما وعاه الشعب من مبادئه وادراكه أن الأوان قد آن لرحيل المستعمر وتطهير البلاد منه . ومنها أن الحكومة أمعنت فى اضطهاد الأهلين وقيـدت حريتهم بالقوانين المختلفة وأخيرا وقوف هاتين القوتين متحدتين فى وجه البلاد . ذلك أن وفاة الزعيم الأول وما أحدثته من قوة واستقرار فى الشعور الوطنى نبهت الاحتلال الى خطر الحـركة الوطنية وعظم شأنها ، وحفزته الى مضـاعفة الجهود لوقفها واخمادها . واتبع سياسة جديدة للوصـول الى هذه الغـاية وهى سياسة الوفاق التى عقدت أسبابها بين الخديو والعميـد البريطانى السير الدون جورست وحلت محل سياسة الخلاف والمشادة التى كانت قائمة بين الخديو والاحتلال فى عهد اللورد كرومر [1] .

يضاف الى ما تقدم ظهور فريق من الانتهازيين تنكروا لمبـادئهم فى سبيل النفع الخاص .

بل ان فريدا ضحى برضا أهله ، وبصـحته وماله ، فى سبيل وطنه . وحارب خصوم وطنه وطالب بحقوقه بايمان عميق قل نظيره واخلاص مطلق يخلد ذكره .

ترك بيت مجد رفيع ليعيش جنديا صغيرا فى المعركة . جاء فى مذكرات الأستاذ أحمد لطفى السيد — تحت عنوان « والد محمد فريد يبكى » عند تركه الوظيفة لاعتداده برأيه « أذكر أننى والشـيخ محمد عبده فى جنيف ذهبنـا لزيارة محمد ثابت باشا الذى كان سردارا للخديو اسماعيل ، أى حامل أختام الخديو — وهو يساوى رئيس الديوان — وكان معه أثنـاء الزيارة أحمد فريد باشا والد محمد فريد وكان ناظرا للدائرة السنيـة ومن

---

(١) محمد فريد للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

كبراء مصر المعدودين ، فلما استقر بنا المقام أخذ فريد باشا يشكو ابنه الى الشيخ محمد عبده ويبكى وكان وقتئذ مريضا ويقول للشيخ :

« هل يصح يا سيدى الأستاذ أن يهزئنى محمد فريد فى آخر الزمن ويفتح دكان أفوكاتو (مكتب محامى) ؟؟ » وكان محمد فريد قبل ذلك وكيلا للنيابة وحدثت واقعة شركة التلغرافات التى اتهم فيهـا الشيخ على يوسف صاحب المؤيد ، وقدم الى المحاكمة من أجل نشر هذه التلغرافات فى جريدته . وحضر محمد فريد الجلسة فبدرت منه ألفاظ ضد الحكومة عدتها جارحة لها ، فأمرت بنقله الى الصعيد فاستقال من وظيفته بعد استشارة رياض باشا وفتح مكتبـا للمحـاماة بالاشتراك مع محمود أبو النصر وأصدر مجـلة « الموسوعات » وكنت أنا أحرر فيها من وقت لآخر وأذكر أننى كتبت بهـا عدة مقالات تحت عنوان « مشخصات الأمة » ناديت فيها باصلاح الحروف العربية كى يقرأ القـارئون اللغة قراءة صـحيحة من غير أن يتعلموا النحو والصرف . فلما سمع الشيخ محمد عبده شكوى فريد باشا لاشتغال ابنـه بالمحاماة أخذ يهدىء من نفسه ويعرفه أنه يخالفه فى رأيه ويرى أن الاشتغال بالمحاماة ليس فيه ما يجرح الكرامة ويخل بالشرف على نحو ما يظن الناس وما كان مألوفا فى فهمهم لهذه المهنة فى ذلك الزمان [1] .

ترك الوظيفة فى سنة ١٨٩٧ بلا تردد وفى شجاعة وقيد اسمه فى جدول المحامين . ولم يكن مألوفا أن يزهد الناس فى وظيفة وكيل النيابة ، ولا كان أبناء الكبراء يقبلون العمل بالمحاماة ، أو كما يقول الأستاذ الرافعى :

« واذا لاحظت أنه أول من اشتغل بالمحاماة من أبناء الكبراء وأنه آثرها على مناصب الحكومة أدركت مبلغ الشجاعة فى الخروج على تقاليد عصره وميله الى الحرية والجهاد فى سبيل تحرير بلاده فى وقت لم

---

(١) قصة حياتى ، للاستاذ لطفى السيد .

تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة ، فكان الفقيد حقا من دعاة الحرية والاستقلال فى الحركة الوطنية [1] » .

بدأ جهاده بعد مصطفى كامل فى نفس اليوم الذى انتخب فيه رئيسا للحزب الوطنى (١٤ فبراير سنة ١٩٠٨) . وقال فى الحاضرين :

« نعم ان الدموع التى سكبت من يوم وفاته الى اليوم والتى روت جدثه يوم دفنه لكافية لارواء هذا النبت وتغذيته . فهى أقوى من سماد طبيعى .. مات رئيسنا فى ساحة الوغى كالقائد يعالج سكرات الموت ويده تشير الى جنده بالتقدم الى الأمام ولسان حاله يقول : لا ينسيكم موتى مركزنا الصعب بل سيروا بكل شجاعة واقدام واحملوا على من يعترضكم فى طريقكم حملة الأسد يدافع عن عرينه والوالدة عن فلذة كبدها ولا يصدنكم عن التمسك بحقوقكم والمطالبة باستقلال بلادكم وعد أو وعيد ولا تفرقوا فتفشلوا وكونوا عباد الله اخوانا » .

وفى نفس اليوم وبناء على قرار الجمعية العمومية للحزب أكد مبدأ الحزب ودستور جهاده فى برقيته الى السيد ادوارد جراى وزير خارجية انجلترا حيث يقول :

« الجمعية العمومية للحزب الوطنى انتخبتنى رئيسا بدل المرحوم مصطفى كامل باشا . وكلفتنى بأن أجدد احتجاجها على احتلال القطر المصرى بلا حق وتعلن عزمها على السير فى خطة المرحوم الرئيس حتى تفى انجلترا بوعدها » .

كان يطالب بجلاء المحتل ويطالب بالشورى . يخاطب المحتل ويهاجم الحكومة فى مصر ويخاطب الرأى العالمى فى هذا الشأن ويوجه سهامه الى انجلترا كلما وجد الى ذلك سبيلا ولا يفوته ظلم الا دفعه ولا افتيات الا رد عليه .

---

(١) محمد فريد ، للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

بتاريخ مارس سنة ١٩٠٨ تقدم أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى الى المجلس باقتراح لانقاص جيش الاحتلال فى مصر فلم يوافق وزير الحربية على ذلك وقال ان الرأى فى ذلك لوزارة الخارجية البريطانية فضلا عن احتمال قيام خلافات جنسية أو دينية تستلزم بقاء الجيش على حاله ، فلم يسكت فريد على ذلك وأرسل برقية لوزير الحربية البريطـانية يحتج على دعواه بوجود خلافات جنسية أو دينية ويؤكد أن الأمة كلها متحـدة فى طلب الجلاء عن البلاد .

وثمة مسألة أخرى أثيرت فى مجلس العموم البريطانى وهى سـلطة المستشـارين البريطانيين بمصر وحـدود نصائحهم ومدى التزام الوزراء المصريين لها فقال وزير الخارجيـة البريطانيـة : انه فى حالة خـلاف بين المستشارين الانجليز والوزراء يرجع فى ذلك الى العميد البريطانى . فطلب فريد من الحكومة أن تستقيل ولا تقبل هذا التصريح المهين .

وكان له فضل جمع كلمة الأمة على المطالبة بالدستور ، وكان سياسيا محنكا يوم ردت الحكومة بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ على مطالبة الجمعية العمومية للحزب الوطنى بالدستور بما يأتى :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات » .

فرد محمد فريد هذه الاهانة بتحرير عرائض جماعية من الأمة للمطالبة بالدستور . واستمر الحزب الوطنى يجمع العرائض بطلب المجلس النيابى الى أن اكتمل لديه الفوج الأول من العرائض وعليها ٤٥٠٠٠ توقيع ومن ثم قابل الفقيد الخديو عباس الثانى يوم السبت ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٨ وعرض عليه أمر هـذه العرائض فطلب اليه تقديمها الى رئيس الديوان الخـديو أحمد شفيق باشا[1] .

(١) محمد فريد للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

وفى أول ديسمبر قدم الفوج الثـانى من العرائض وعليهـا ١٦٠٠٠ توقيع .

يضاف الى ذلك أسفاره المتعددة للدعاية للمسألة المصرية وشرحها فى البلدان المختلفة فسافر فى مايو سنة ١٩٠٨ الى فرنسا وانجلترا وسويسرا وفى أول مايو سنة ١٩١٠ الى باريس وليون ولندن واستوكهلم ثم برلين فى أكتوبر سنة ١٩١٠ ، وحضوره المؤتمرات التى عرض فيها القضـية المصرية كمؤتمر بروكسل ومؤتمر السلام .

ولم يفته أن يدافع عن الفلاح وقسوة الضرائب المفروضة عليه ، والمعاملة القاسية التى يلقاها فى سبيل تحصيلها . ولم يفته التنبيه الى ضرورة اصلاح حال العمال فقال :

« العمـال فى بلادنا مهملون كالفلاح فلا قانون يلزم المقـاول بدفع التعويض لمن يموت شهيد عمله أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب ، ومن الأمثـال العامية « أن الفاعل ديته أجـرته » ولا الحكومة تفكر فى الدفاع عنه فهى كما قلنا وقررنا لا تهتم الا بدفع فوائد الديون أو هى شبه شركة لاستغلال وادى النيل [1] . »

وفى خطبته فى المؤتمر الوطنى المنعقد يوم ٢٧ مارس سنة ١٩١٢ نادى بضرورة انشاء النقابات التعاونية ، ومباركة الحركة التى قام بها عمر بك لطفى وعاد فكرم العامل والفلاح وبين ضرورة قيام نقابات لهم وحث على انشـاء مدارس لتعليم العمال القراءة والكتابة . وفعلا أنشئت مدارس ليلية تطوع كثير من صفوة رجال الحزب بالتدريس فيها .

وكان محمد فريد يجاهد فى المجال السياسى والاجتماعى على السواء . الأمر الذى أرهب المحتل وهز أركان الحكومة فبيتت الأمر على سجنه من جديد وبدأت فى التحقيق معه فى محاكمته ، بيد أن واقع الحال أظهر أن

(١) خطبة محمد فريد فى المؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠ .

الحكومات كانت تبغي وقف نشاطه بموالاة تلفيق التهم ضده فرأى أصدقاؤه ضرورة مغادرته البلاد فتركها يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ واتضح أن الاجراءات الجنائية كانت تقوم من وراء ظهر سعد زغلول باشا وزير الحقانية فى ذلك الحين فاستقال فى مارس سنة ١٩١٢ أثناء التحقيق بسبب أنه لم يؤخذ رأيه فى تلك الاجراءات[1] .

ولم يفت محمد فريد وهو مهاجر أن يجاهد فى سبيل بلده ولا فاتته فرصة لاعلاء كلمتها وشرح قصتها ولم يقعد عن مناصرة مجاهد فما كاد سعد زغلول باشا يصل الى باريس على رأس الوفد المصرى حتى بادر محمد فريد لتحيته وتأييده بالرغم من رأيه فى رجاله وقد قال فى ذلك :

« انى أعتقد أن هذا الوفد قد لا يتأخر عن الاتفاق مع الانجليز لو وجد منهم صدرا رحبا . ولا يبقى يطالب فعلا باخلاص حقيقى باستقلال مصر التام الا حزبنا الوطنى ولكنا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد وتشجيعنا لرجاله » .

وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد الى باريس وهو مؤلف من عشرين عضوا تحت رياسة سعد زغلول باشا ولما اطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه :

« نحيى فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح » .

ولكن سعدا لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى أرسلته له .. وهذا الموقف من محمد فريد ان دل على شىء فانه يدل على أنه بلغ القمة فى انكار الذات ، وأنه يبغى الخير لمصر وأنه يسعى اليه عن أى طريق .

وبالرغم من اعتلال صحته فانه لم يقف من ثورة سنة ١٩١٩ موقف المبارك والمؤيد فحسب وانما قدم الى المؤتمر الاشتراكى الذى انعقد فى

---

(١) محمد فريد لعبد الرحمن الرافعى .

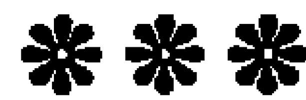
لوسرن (سويسرا) فى أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة بمطالب مصر تضمنت شرحا لقضيتها وبيــانا لمــا تعــانيه مصر من العسف فى ثورة سنة ١٩١٩ واستصراخا للانسانية لوضع حد لهذا العسف [1] .

وبعث الى مصر من منفاه رسالة حررها قبل وفاته بشهرين ابان اشتداد المرض عليه وبمناسبة ذكرى الاحتلال وكل ذلك يدل ويؤكد أن مصر لم تغب عن فؤاده حتى آخر رمق من حياته .

وأحسبنى لا أرتاح فى ختام الحديث عن محمــد فريد الا اذا ذكرت كيف أن الأطباء صارحوه فى سنة ١٩١٩ بخطر جو أوربا البارد عليه وأنه لم يعد يحتمل قسوته وعرضوا عليه أن يسعوا فى أن يسمح له بقضاء الشتاء فى جو مصر المناسب مقابل التنازل عن بعض مطالبه فكان رده حاسما .

« اننا نعرف كيف نصبر على المكاره ولكنا لا نعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » .

ومن هذا كله نرى فضل هذا الزعيم على الحركة الوطنية . من حيث تعميقها واتساع دائرتها وترى أنه ومصطفى كامل يكمل أحدهما الآخر فى الدعوة وأنهما تركا شعبا متأهبا للنضال الثورى .



عندما انتهت الحرب العالمية الأولى باعلان الهدنة فى ١١ أكتوبر سنة ١٩١٨ وكان الرئيس ولسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة قد أعلن قبل الهدنة شروطا أربعة عشر معتبرا اياها آساســا للهدنة والصلح مشتملة على شرط يجعل للشعوب حق تقرير مصيرها فرآها فريق من أعضاء حزب الأمة من بينهم على باشا شعراوى ولطفى السيد بك ومحمد باشا محمود وعبد العزيز بك فهمى فرصة للمطالبة بتقرير مصير مصر ، وكان يدفعهم الى هذا الطلب

---

(١) ثورة سنة ١٩١٩ جزء ثان للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

بالاضافة الى شروط ولسن وما تضمنته من حق الشعوب الصغيرة فى تقرير مصيرها ، أن بريطانيا كانت قد أعلنت بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حمايتها على مصر بعلة حالة الحرب التى تسببت فيهـا تركيا ، وخشيتهم أن تنقلب الحماية الى ضم نهائى ورأوا وسيلة لتحقيق هذا الغرض تأليف هيئة تطالب لمصر بحقها فى تقرير المصير وأفضوا الى الحكومة — حكومة حسين باشـا رشدى — بأمرهم فوجدوا منها ترحيبا وارتياحا فطلبوا من سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب أن يرأسهم كما فاتحوا فى ذلك عبد اللطيف المكباتى بك ومحمد على بك علوبة (باشا فيما بعد) من أعضـاء الحزب الوطنى وهكذا بدأت فكرة انشاء الوفد المصرى . ولما كان السفر الى الخارج رهنا بموافقة السلطة البريطانية فقد اتفق الأعضاء على ندب ثلاثة منهم لمقابلة السير رجنلد ونجت باشا نائب الملك — ملك بريطانيا — فى مصر فى ذلك الحين لطلب موافقته على سفرهم الى باريس لحضور مؤتمر الصلح للمطالبة بحق مصر فى تقرير المصير وهؤلاء الثلاثة هم : سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك من أعضائه وكان الوفد قد تألف فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ فلما قابلوه دار بينهم الحديث التالى ..

بدأ السير ونجت قائلا :

« ان الصلح قد اقترب موعده وان العالم يفيق من غمرات الحرب التى شـغلته زمنا طويلا وأن مصر مبيت لها خيـر كثيـر وان الله مع الصابرين . وان المصريين هم أقل الأمم تألما من أضرار الحرب وانهم مع ذلك اسـتفادوا منها أموالا طائلة وان عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم » .

فأجابه سعد زغلول باشا :

« ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر ، وخرج من ذلك الى القول بأن الحـرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره وأنه يظن أن لا محل لدوام الأحكام

العرفية ولا مراقبة الجرائد والمطبوعات والناس ينتظرون بفروغ صبر زوال المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين » .

فقال السير ونجت :

« حقا انه ميال لازالة المراقبة المذكورة وأنه تخابر فعلا مع القائد العام للجيوش البريطانية فى هذا الصدد ولما كانت هذه المسألة عسكرية ومن اختصاص القائد العام باعتباره حاكم مصر العسكرى والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ويأمل الوصول الى مايرضى »

ثم استمر قائلا :

« يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر الا خيرا » .

فقال سعد باشا :

« ان الهدنة قد عقدت وان المصريين لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا » .

فقال :

« يجب ألا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة » .

فقال سعد باشا :

« ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد بها » .

فقال :

« أريد أن أقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » .

فقال سعد باشا :

« لا أستطيع الموافقة على ذلك فانى ان وافقت أنكرت صفتى فانى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى وعبد العزيز بك فهمى . فقال جنابه انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله فى الحزب الوطنى وكان ذلك بلا تعقل ولا روية فأضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين ؟ » .

فقال على شعراوى باشا :

« اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للسيد » .

فقال السير ونجت :

« اذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟ »

فقال سعد باشا :

« ونحن له أهل . وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة ؟ »

فقال السير ونجت :

« ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم أتخم » .

فقال عبد العزيز بك فهمى :

« نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات ما أضر ولم يفد . وأقول لجنابكم ان الحزب

الوطنى كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت تطلب الاستقلال .. وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات ، وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى وذلك معروف عند الجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرهم ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا » .

فقال السير ونجت :

« ولكن نسبة الأميين كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما أظن » .

فقال عبد العزيز بك فهمى :

« ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم . فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق فى الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة وهم كثرو العدد وبلادهم غنية . بالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر . ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين فهذه مسألة لا دخل لها فى الاستقلال كما قدمت لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل . فانى أعرف أن لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها فأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها والأمة تتبعهم بارادتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تاما ونحن عندنا كثير من

المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين . وأما من جهة تشبيهها بالطفل يتخم اذا غذى بأزيد من اللازم ، فاسمحوا لى أن أقول ان حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع ذلك الداء ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد اليه .. فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفيده فى الأشغال العمومية وفى القضاء وغير ذلك . فالاستقلال التام ضرورى لرقينا » .

فقال السير ونجت :

« أتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير نفسها ؟ »

فقال عبد العزيز بك :

« ان معرفة ذلك راجع الى المستقبل ومع ذلك فاذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك » .

فقال السير ونجت :

« قد كانت مصر عبدا لتركيا أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا ؟ » .

فقال شعراوى باشا :

« قد أكون عبدا لرجل من الجعليين وقد أكون عبدا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها . ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد » .

فقال السير ونجت :

« ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا » .

فقال سعد باشا :

« متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها ضد غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » .

ثم قال شعراوى باشا :

« يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هو سلطة صندوق الدين العمومى » .

فقال سعد باشا :

« نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية وانا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر . واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطلعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

فقال السير ونجت :

« لقد سمعت أقوالكم وانى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية فانى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد وعلى كل فاننى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير »[1] .

ولقد حرصت على أن أعرض هذا المحضر الذى دونه عبد العزيز فهمى بك وأودعه بين أوراق الوفد لاعتبارات هى :

الأول : أن هذا المحضر هو أول عمل رسمى قام به الوفد باعتباره وكيلا عن الأمة ومفوضا من قبلها .

الثانى : أنه يبين المطالب التى تناقش فيها الزعماء الثلاثة مع نائب الملك — ملك بريطانيا — والاطار الذى دار فيه الحديث وما تضمنه من مواطن ضعف لا يمكن السكوت عليها نذكر منها على سبيل المثال تعهد سعد باشا باعطاء انجلترا الضمانات المعقولة التى تكفل مصالحها فى مصر وعدم تمكين أى دولة من استقلالها كأن مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية لانجلترا وجعل قناة السويس هى لضمان طريقها للهند وتخويلها احتلالها عند الاقتضاء[2] .

وقوله للسير ونجت اننا نتكلم بهذه المطالب هنا بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية . وبذلك جعل دعوته مقصورة على التفاهم بين مصر وانجلترا مباشرة[3] .

---

(١) قصة حياتى — عبد العزيز فهمى .
(٢) ثورة سنة ١٩١٩ جزء أول للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .
(٣) المرجع السابق .

الثالث: أن هذه المقابلة هى أول مواجهة بين ممثلين عن الأمة وبين ممثل الانجليز منذ الاحتلال البريطانى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ وانها بالرغم من عهود انجلترا المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودها المتعددة بالجلاء عنها خلال ثلاثة أشهر فى أول الأمر فان ممثلها ما زال بعد مضى سبع وثلاثين سنة على الاحتلال ممثلا للغرور البريطانى وحريصا على المراوغة حيث يقول :

« يجب ألا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة » .

يا سبحان الله ! يريد منهم الصبر بعد سبعة وثلاثين عاما من احتلال بغيض مرذول . وحيث يقول :

« قد كانت مصر عبدا لتركيا ، أفتكون أحط منها لو كانت عبدا لانجلترا ؟ »

الرابع: ما تضمنه المحضر من غضب من حركات وكتابات محمد فريد وأمثاله من رجال الحزب الوطنى يعتبر وثيقة شرف لفريد ورجال الحزب فقد كان متربصا دائما بالانجليز وبالحكومة يطالب باستقلال مصر ويقود معركة النضال .

ولا جدال فى أن ثورة ١٩١٩ ان لم تكن استرسالا لرسالته فانها بلاشك قامت على دعائمه ، يؤيد هذا ويؤكده — كما سبق وقلنا — أن رجال حزب الأمة شاوروا عبد اللطيف بك المكباتى ومحمد على بك من رجال الحزب الوطنى فى شأن تكوين الوفد المصرى وأن هذا الوفد ضم مصطفى بك النحاس وحافظ بك عفيفى اليه فيما بعد باعتبارهما ممثلين للحزب الوطنى وأن رجال الحزب الوطنى اشتركوا فى تحديد مطالب الأمة اذ احتجوا على

(١) قصة حياتى ، عبد العزيز فهمى .
(٢) ثورة سنة ١٩١٩ جزء أول للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

الصيغة التى كتبها الوفد للتوكيل الذى يبيح له التحدث عن الأمة اذ تضمنت أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب أنها جعلت المطالبة فى حدود مبادىء العدل التى تنشر لواءها بريطانيا ومن غير اشارة الى وحدة وادى النيل وقابل بعض أعضائه سعد باشا وأمكنهم أن يقنعوه بتعديل عبارة التوكيل فصارت : (فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما) واعتبر سعد باشا أن كلمة مصر تشمل السودان .

تألف الوفد المصرى وبدأ ينهض بالمسئولية التى ألقيت على كاهله وهى رفع الحماية وتحقيق استقلال البلاد . فرأى أن يواجه الانجليز وله صفة فى التحدث عن الأمة خاصة وأنه كان قد رأى أن السير ونجت لم يكفه أن كان سعد باشا زغلول منتخبا فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة وأن زميليه على باشا شعراوى وعبد العزيز فهمى بك منتخبين أيضا فيها وفكر الوفد فى الحصول على توكيل له من جميع هيئات الأمة النيابية وغير النيابية ومن أهل الرأى فى البلاد . ولما رأى استحسان الناس على اختلاف الطبقات لهذه الفكرة طبع آلافا من الصور من هذا التوكيل وبعث بها الى بلاد القطر المختلفة ، بيد أن السلطة البريطانية راعها اتساع حركة التوكيلات فأمر مستشار الداخلية مستر هينز المديرين بايقاف تلك الحركة بالقوة [1] .

وفى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ طلب الوفد من السلطة العسكرية أن تمنح أعضاءه جوازات سفر الى أوربا ليطالبوا بحقوق البلاد فرفضت القيادة العليا للجيوش البريطانية اعطاء التصريح المطلوب بدعوى أن الظروف لاتسمح بذلك ، فشكا الوفد الى السير ونجت ما انتهى اليه رأى القيادة فرد عليهم عن

(١) جاء فى كتاب « مصر فى فترة الاحتلال » للكولونيل ن. ج الجود أن هذه التوكيلات وقعت على حوالى مليون عريضة ، كل عريضة تحمل حوالى عشر امضاءات فى ظرف أسبوع .

طريق نائب سكرتيره الخاص بأنه لا يستطيع التدخل فى هذا الموضوع وطلب موافاته بمقترحات كتابية تكون فى حدود ما رسمته الحكومة البريطانية وما أعلنته من سياسة ، هذا فى حين أنه كان من رأى السير رجنالد ونجت أن يتاح لهذا الوفد أن يسافر الى انجلترا أو الى أى بلد آخر حيثما شاء وعلى أن يسافر حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء ليعرض على الحكومة البريطانية مطالب المصريين ولكن حكومته لم تأخذ برأيه . ولا جدال فى أنه لو كانت الحكومة البريطانية استجابت لرأى السير ونجت وأذنت لهؤلاء بالسفر لكان للمسألة المصرية وجه آخر وطريق غير الطريق الذى سارت فيه .

ولم يقف الوفد من رفض السلطة البريطانية التصريح لأعضائه بالسفر موقف المتخاذل بل حرر فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ نداء الى معتمدى الدول الأجنبية ينبئهم فيه بتأليف الوفد ويبين لهم ما كان من أمر السلطة العسكرية من منعه من السفر واحتجاجه على ذلك كما أبرق الى الرئيس ولسن برجاء أن يعمل على تحقيق رغبة الوفد فى حضور مؤتمر الصلح .

وفى هذا النداء بين الوفد مطالبه وحددها على النحو التالى :

— ١ —

تطلب مصر الاستقلال التام :

ا) لأن الاستقلال حق طبيعى للأمم .

ب) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال بل هى بذلت فى سبيله دم أبنائها ولقد كان ما حازته من النصر فى ميدان القتال كافيا لرد السيادة اليها لولا اجماع الدول العظمى فى سنة ١٨٤٠ — ١٨٤١ واكراهها على تقليل مطامعها الى أدنى حد ممكن جعلها تكتفى بالاستقلال الداخلى فقط وكان مع ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام .

جـ) لأن مصر تعتبر نفسها الآن خالصة من آخر رباط كان يربطهـا بتركيا وهو رباط السيادة الاسمية اذ أن تركيا أصبحت بسبب نتائج الحرب لا تستطيع التمسك بهذه السيادة .

د) لأن مصر ترى أن الوقت قد حان لأن تعلن استقلالها التام الذى يؤيده مركزها الجغرافى وأحوالها المالية والأدبية .

— ٢ —

تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية وأن تراعى فى تفاصيل النظام حالة البلد الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وأن تقوم بعمل اصلاحات اقتصادية وادارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية كما كانت تلك عادتها فيما مضى .

— ٣ —

تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة واذا كان العمل أظهر أن بعضها يدعو الى تحرير أليق بمقتضيات الأحوال فانها تعرض مايعن لها من وجوه التعديل التى من شأنها المساعدة على تقـدم البلاد مع صيانة المصالح المنظور فيها فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر غاية فى الاخلاص والمجاملة .

— ٤ —

تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريق للمراقبة المالية لا تقل فى أهميتها بالنسبة للبلاد الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعا قبل اتفاقية ١٩٠٤ ويكون أهم قائم بها هو صندوق الدين العمومى .

— ٥ —

تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتيـاطات مفيدا للمحافظة على حياد قناة السويس .

— ٦ —

تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضـمانة جمعية الأمم وأن تشترك بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل فى تحقيق مبادىء العدل والحق على النمط الحديث .

وتوالت الحوادث والنـاس فى غيظ وكمد من منع الوفد من السفر لعرض مطالب البلاد على مؤتمر الصلح .

وزاد من ثورة نفوسهم أن السلطان قبل استقالة وزارة حسين رشدى باشا التى قدمها احتجاجا على عدم التصريح له بالسفر وكانت هذه الوزارة قد أظهرت ميولا وطنية شجعت على تكوين الوفد وأيدت مطالبه فى السفر الى مؤتمر الصلح فعز على الشعب استبدالها . فضلا عن عدم اطمئنانه الى الوزارة القادمة التى لا يمكن الا أن يقوم تشكيلها على أساس بقاء الاحتلال وتثبيت الحماية . واحتج الوفد سنة ١٩١٩ لدى السـلطان على قبول تلك الاستقالة فى ٢ مارس سنة ١٩١٩ وأردف هذا الاحتجاج باحتجاج آخر وجهه فى ٤ مارس سنة ١٩١٩ الى معتمدى الدول الأجنبية بين فيه وزر السياسة البريطانية فى منعه من السفر الى مؤتمر الصلح والى القسوة التى تعامل بها بريطانيا شعب مصر مبينا فى احتجاجه ظروف استقالة حسين رشدى باشـا فما كان من بريطانيا الا أن أنذرت الوفد على الصورة الآتية :

« ففى يوم الخميس ٦ مارس سنة ١٩١٩ استدعى الميجر جنرال وطسن قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيـابة رئيس الوفد وأعضـاءه

للحضور لمركز القيادة بفندق سافواى بميدان سليمان باشا [1] فى الساعة الثالثة بعد ظهر ذلك اليوم فحضروا فى الموعد المذكور وهناك ألقى عليهم البلاغ الآتى باللغة الانجليزية وهذا تعريبه :

« علمت أنكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة وانكم تقيمون العقبات فى سير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منع تشكيل وزارة جديدة وحيث أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية لذلك يلزمنى أن أنذركم أن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية » .

وبعد أن أتم القائد القاء الانذار باللغة الانجليزية وترجم الى اللغة الفرنسية أراد بعض أعضاء الوفد الكلام فرفض سماع أى كلام قائلا (لا مناقشة) وتركهم وانصرف وطلب الأعضاء أن يتسلموا نسخة من الانذار فسلمت لهم نسخة من الأصل الانجليزى [2] .

بيد أن الوفد لم يتراجع وأرسل برقية احتجاج الى رئيس الوزارة البريطانية على هذا الانذار وعلى ما تضمنه فرأت الحكومة البريطانية ازاء اصرار الوفد على موقفه أن تعتقل أربعة من أعضائه هم : سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا وتنفيهم الى مالطة ، غير أن هذا الاعتقال لم يمنع باقى أعضاء الوفد من أن يباشروا مهمة الوفد كاملة ذلك أن وكيل الوفد على شعراوى باشا أرسل احتجاجا على هذا الاعتقال الى كل من رئيس الوزارة البريطانية ومعتمدى الدول الأجنبية والسلطان فؤاد أعلن فيه التصميم على الاستمرار فى الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية البلاد .

---

(١) هدم المبنى وأقيمت مكانه عمارات بهلر الحالية .
(٢) ثورة سنة ١٩١٩ ، جزء أول للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

وكان اعتقال سعد وأصحابه هو اشارة البدء بالثـورة التى بدأت سلمية يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ حيث أضرب الطلبـة وخرجوا فى مظاهرة يهتفون فيها بحياةمصر والوفدوينادون بسقوط الحماية ويطالبون بالاستقلال، ثم توالت المظاهرات وبدأ تعرض الانجليز لها ومقاومتها بالقوة، فأطلقت على المتظاهرين الأعيرة النـارية فسقط القتلى والجرحى ، وبالرغم من ذلك لم يقف سيل المظاهرات ، واستمر الطلبة فى اضرابهم ، وزاد على ذلك أن قام الفلاحون والعمال باقتلاع قضبان السكك الحديدية وتقطيع أسلاك التليفون والتلغراف فتعطلت المواصلات ، وأضرب الموظفـون والمحـامون الأهليون والشرعيون وعمال العنابر وغيرهم من الهيئات الأخرى . وعمت المظاهرات أنحاء القطر كافة وسقط الضـحايا فى كل مكان ، ولم تخل مدينة أو قرية من قرى القطر من صرخة على قتيل أو دمعة على شهيد أو جزع على جريح . وكان الانجليز يزدادون قسوة كلما ازدادت الثورة لهيبا حتى أنه لما وصل الجنرال اللنبى فى ٢٥ من مارس سنة ١٩١٩ ، وحاول أن يخفف حدة الثورة باءت محاولته بالفشل ، فاستدعى بعض الكبراء يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ وقال لهم :

« لقد تعطف جلالة الملك بتعييني نائبا عن جلالته فى مصر ، ورغبتى وواجبى يقضيان على بأن أساعد على اعادة السلام والأمن والراحة الى البلاد ، ولى أغراض ثلاثة وهى :

أولا : أن أضع حدا ونهاية للاضرابات الحالية .

ثانيا : أعمل تحريات دقيقة فى جميـع الأسباب التى حملت أهل البلاد على الشكاوى .

ثالثا : أزيل كل الشكاوى التى تستوجب العدالة ازالتها .

« وان فى استطاعتكم أنتم أن تقودوا الشـعب المصرى ، والواجب يقضى عليكم أن تعملوا معى لمصلحة بلادكم ، ولست أظن أن أحدا منكم يحجم عن مساعدتى بكل ما فى طاقته لادراك الأغراض التى

أسعى اليها ، وانى مستعد أن أعتمد عليكم لتبدأوا بالعمل حالا بقصد تهدئة الخواطر المتهيجة الآن .

« وبعد اعادة الأمن الى البلاد فان لى ملء الثقة بأنكم تعتمدون على بأن أنظر بلا محاباة فى جميع الشكاوى وبأن أوصى باجراء كل ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته » .

لم يؤثر هذا الخداع البارد فى الحقيقة النارية التى كانت تقوم الثورة من أجلها ، الأمر الذى أدرك معه لورد اللنبى أن لا وسيلة لايقاف حمم الثورة الا بالافراج عن سعد وصحبه ، وأعلن الجنرال اللنبى يوم ٦ ابريل سنة ١٩١٩ نبأ هذا الافراج فى منشور اشتمل أيضا على موافقته على سفر أعضاء الوفد ، بل زاد وأعلن حق كل مصرى فى السفر الى أية جهة يشاء .

وانه وان كان للافراج عن سعد وصحبه أصداء حبور وللتصريح لهم بالسفر رجع سرور باعتبار ذلك نصرا سياسيا اكتسبته الأمة بالكفاح المرير والصمود الراسخ ، غير أن هذا كله لم يوقف تيار الثورة العارم ، فقد زاد الاضراب واتسع نطاق المظاهرات ، ولم يرجع الانجليز عن اعتداءاتهم فسقط عدد كبير من المصريين والانجليز بين قتلى وجرحى فى المظاهرات فى المدة من ٧ الى ١١ ابريل سنة ١٩١٩ .

ولما سافر الوفد يوم ١١ ابريل سنة ١٩١٩ عاد الموظفون والمحامون وعمال العنابر الى أعمالهم ، أما الطلبة فاستمروا فى اضرابهم برغم أن لورد اللنبى أنذرهم بعدم قبول أى طالب يتخلف عن الحضور الى مدرسته يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ ، غير أن الطلبة ردوا على هذا الانذار بمظاهرات جارفة الأمر الذى اضطرت معه الحكومة الى اغلاق جميع المدارس حتى ميعاد استئناف الدراسة فى العام التالى .

وكانت صدمة أليمة للأمة أن انتهى مؤتمر الصلح وجاءت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ الى المادة ١٥٤) مؤيدة للحماية التى فرضتها انجلترا عليها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد قبلتها المانيا ضمن ما قبلته

من شروط الصلح ، وصارت جزءا من معاهدة فرساى التى أمضيت يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ .

استمرت انطلاقات الثورة كالسيل الجارف ، تتسع وتتسع كحلقات الموج الصاخب ، حتى شملت كافة أنحاء القطر ، وكلما ازدادت السلطة البريطانية قسوة واضطهادا ازداد الشعب الأبى صمودا وسخاء فى البذل والفداء .

ولما وجدت بريطانيا أن أحكام المحاكم العسكرية على ما فيها من قسوة من اعدام وأشغال شاقة مؤبدة ، وسجن وجلد ، لم ترهب المصريين ، بل زادتهم اقداما ، ولم تخفف من حدة الثورة بل زادتها اشتعالا ، اتجهت نحوا آخر — ابقاء على كيانها فى البلاد — وقررت بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ ايفاد لجنة برياسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات البريطانية ، على أن تكون مهمة اللجنة « تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى مصر وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى ، الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها وتوسيع نطاق الحكم الذاتى توسيعا مطرد التقدم والترقى وحماية المصالح الأجنبية » .

وكانت البلاد فى حالة هدوء نسبى بعد أن ألف محمد سعيد باشا وزارة ادارية لتصريف شئون البلاد ، لا دخل لها فى السياسة، وذلك للخروج من المأزق الذى وجدت بريطانيا نفسها فيه أكثر من أربعة أشهر ، لأن أحدا من المصريين لم يقبل تأليف وزارة تحكم فى ظلال المشانق ودخان البارود والرصاص الذى كانت تقذفه الأسلحة البريطانية فى شوارع المدن وعلى القرى .

فما كادت بريطانيا تعلن عزمها على ارسال لجنة برياسة وزير المستعمرات اللورد ملنر الى مصر حتى عادت الثورة الى الاشتعال فأضرب

الطلبة وخرجوا متظاهرين واستقالت وزارة محمد سعيد قائلة انها لا تستطيع البقاء فى الحكم والبلاد قادمة على فترة يناقش فيها مصيرها .

وهنا أقدمت بريطانيا على حيلة من حيل الاستعمار المجربة التى قلما فشلت بريطانيا فى استعمالها ، تلك هى التفرقة العنصرية ، فعمدت الى الوزير القبطى فى وزارة محمد سعيد فأمرت السلطان أحمد فؤاد بأن يكلفه بتشكيل الوزارة ليحمل وزر استقبال لجنة رئيسها وزير المستعمرات البريطانية فيبدو أمام الأمة المصرية بمظهر الخائن عدو الشعب رقم ١ .

وقبل الرجل تشكيل الوزارة وبدأت الحيلة تمد جذورها ، وقام العلماء ورجال الدين الأقباط فى المساجد والكنائس يخطبون فى الجماهير الثائرة الغاضبة يزيدون ثورتها اشتعالا وغضبها ثورة ، وكانوا يجاهرون بالتحريض على قتل الوزير القبطى (يوسف وهبة باشا) ولكن فى لباقة لا يطولها القانون كاستشهاد أحدهم بقول القرآن الكريم : « اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضا يخل لكم وجه أبيكم » ، وتناقل الشعب مطلع الآية الكريمة « اقتلوا يوسف » .

وهذا ما كان يهدف اليه الانجليز .. أن يقتل شاب مسلم هذا الوزير القبطى فتقوم الفتنة بين المسلمين والأقباط ، ويعلن الانجليز أنهم باقون فى مصر لحماية الأقلية القبطية من الأكثرية المسلمة ، وهذا ما كان « السير ريجنالد ونجت » قد حاول الوصول اليه . اذ زار بطريرك الأقباط فى أول أيام الثورة وعرض عليه أن يطلب — باعتباره عميد الأقباط — من بريطانيا حماية الأقباط ورفض البطريرك .

ولكن ما تعلق به أمل المستعمر من ايقاع الفرقة بين عنصرى الأمة ما لبث أن تبدد وانقلب الى رباط بين العنصرين .

ذلك أن الشبان الذين كانوا يتسابقون الى تنفيذ أحكام الاعدام السرية التى كانت تصدرها هيئة لم يعرف حتى اليوم كيف نشأت ولا من هم

أعضاؤها على وجه التحديد [1] . هؤلاء الشبان اختاروا قبطيا من بينهم ليقوم بالقاء القنابل على القبطى ، وقد حدث .

وطلعت الصحف بالعناوين الضخمة فى صباح ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ تعلن أن طالبا قبطيا من طلبة الطب اسمه عريان يوسف سعد ، ألقى قنبلتين على سيارة رئيس الوزراء فى ميدان سليمان باشا وهو فى طريقه الى رياسة الوزارة ، وأن ذلك الطالب سلم نفسه واعترف بالقاء القنابل على الوزير لأنه خرج على اجماع الأمة ورضى بتأليف وزارة تستقبل اللجنة الاستعمارية التى قررت البلاد مقاطعتها .

وحوكم الطالب أمام محكمة عسكرية عليا ، رغم أن بريطانيا كانت تعهدت للوزارة الادارية السابقة بأن تحيل جميع قضايا الثورة الى القضاء المصرى وتمت المحاكمة فى شهر واحد ، اذ عقدت المحكمة فى ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ وحكمت عليه بالأشغال الشاقة عشرة أعوام .

وبعد شهر آخر استقالت وزارة يوسف وهبة بعد أن فشلت مؤامرة التفرقة العنصرية ولم تزد الأمة الا ترابطا وتساندا .

أمضت اللجنة فى مصر ثلاثة أشهر لم تجد فيها من المصريين الا اعراضا عنها وتمسكا بضرورة استقلال البلاد استقلالا تاما مما اضطرت معه الى الرحيل . ويقول عبد العزيز باشا فهمى :

« مضى علينا فى باريس نحو سنة على هذه الحال ، وفى أثناء ذلك حضرت الى مصر لجنة ملنر وقوبلت من البلاد بالمقاطعة . وبعث لنا رشدى باشا وعدلى باشا وعلى ماهر بك (باشا) تقريرا ضافيا

---

(١) جاء فى تحقيق صحفى للاستاذ مصطفى أمين عن أسرار فشل ثورة سنة ١٩١٩ ، نشر ابتداء من ١٠ اغسطس سنة ١٩٦٢ بجريدة الاخبار واخبار اليوم أن الجهاز السرى كان برياسة عبد الرحمن فهمى ، وتحت اشراف سعد زغلول ، وخلف عبد الرحمن فهمى عند اعتقاله أحمد ماهر .

عن مقاطعة البلاد بالاجماع للجنة ملنر ، وأكد لها أن الوفد هو وكيل الأمة وأن على اللجنة أن تتجه اليه .

« فلما وصلنا هذا التقرير واطلعنا على ما فيه ، شد من أزرنا وأعاد الأمل الينا ، وتشجعت نفوسنا ، وظننا أن لجنة ملنر ستأتى ضارعة خاضعة .

« انتظرنا مرور اللجنة بباريس عند عودتها من مصر الى انجلترا ولكن ما كان أشد عجبنا حين مرت بالعاصمة الفرنسية ولم تعرنا التفاتا ولم تشعرنا بأنها تعلم بوجودنا .

« غير أن أحد أعضائها ويدعى سير بويل وكان من قبل موظفا بالوكالة البريطانية بمصر ويعرف محمد محمود باشا ووالده محمود سليمان باشا ، أرسل اليه من محطة السكة الحديد بطاقة ذكر فيها أنه كان بمصر ورأى والده محمود سليمان باشا وأنه بخير .. ولم يزد » [1]

وبمجرد أن وصل اللورد ملنر الى لندن اتصل بالوفد المصرى بباريس وأزال مخاوفه ، وأكد له استعداده لمفاوضة الوفد بلا قيد ولا شرط ، وانه اذا ما تأكد لبريطانيا ضمان مصالحها فانها لن تتردد فى الاعتراف باستقلال مصر التام .

وقبل الوفد مبـدأ المفاوضة وسافر الى لندن فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ حيث جرت مفاوضات انتهت بأن قدم اللورد ملنر فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ للوفد مشروع معاهدة استقلال مصر ، وجد فيه الوفد قيودا على استقلال البلاد ، فقـدم فى اليوم نفســه الى اللورد ملنر مشروعا مضادا ، فقـام بادخال تعديل على مشروعه وعرضه على الوفد فرأى فريق منه ادخال تعديل جديد عليه ، ورأى فريق رفضه جملة ، الأمر الذى رأى الوفد معه أن يرجع الى الأمة لاستشارتها واستطلاع رأيها ، فوافقت أغلبيتها عليه ثقة فى سعد

(١) قصة حياة عبد العزيز فهمى .

وأصحابه ، واستمرت المفاوضات بعد ذلك لوضع مشروع المعاهدة فى صيغته النهائية ، بيد أنه جد طارىء قلع المفاوضات من جذورها وعصف بالمعاهدة وبالأمل فيها . ذلك أن اللورد ملنر اختلف مع زملائه فى الوزارة الى حد أنه قدم استقالته وحل محله فى وزارته الاستعمارى البغيض ونستون تشرشل الذى صرح فور تعيينه بأن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية ، وأنه لا محل للكلام فى مسألتها مع أحد لأنها من المسائل البريطانية .

ازاء هذا لم يجد سعد بدا من العودة الى مصر فوصلها يوم ٥ ابريل سنة ١٩٢١ فوجد عدلى باشا يرتب نفسه للدخول فى مفاوضات رسمية مع الانجليز .

وطلب عدلى باشا منه أن يشترك الوفد معه فى المفاوضات ، ولم يقبل سعد اشتراك الوفد فيها الا بشرط أن يتم الغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول فيها .

وعرض أمر الاشتراك على هيئة الوفد يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ فرأت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضات مع عدم محاربة وزارة عدلى باشا ، بينما صمم سعد باشا على رأيه بعدم الاشتراك وأعلن عدم الثقة بالوزارة .

وترتب على هذا أن استقال من الوفد على شعراوى باشا وكتب خمسة آخرون من أعضائه ، وهم : محمد محمود وحمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة كتابا الى سعد نشروه فى الصحف يعترضون فيه على عدم اكتراثه لرأى أغلبية الأعضاء جاء فيه :

« قضت مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نتركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل للاعتبار» [1]

---

(١) فى أعقاب الثورة ، جزء أول ، للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

وكان نتيجة ذلك انقسام الوفد وقيام المظاهرات العنيفة ضد من خرج من أعضائه وضد عدلى باشا بالذات ، وكانت أول بادرة انشقاق فى الصفوف .

وبالرغم من فشل مفاوضات عدلى فقد ازدادت العداوة بين الوفد وبينه ولم يسلم من اعتداء الجماهير عليه بالقول وبالاشارة .

هذا بينما أخذ سعد فى خطبه وأحاديثه يستنفر الأمة للجهاد الأمر الذى حمل السلطة العسكرية على أن تنذره بالكف عن ذلك ، غير أنه رد عليها بالآتى :

« أتشرف باخباركم أنى تسلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أمر جناب الفيلد مرشال اللنبى بمنعى من الاشتغال بالسياسة والزامى بالسفر الى عزبتى بلا تأخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير ، وهو أمر ظاهر أحتج عليه بكل قوتى اذ ليس هناك ما يبرره . وبما أننى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس . لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات فاننا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام ، وأرجو أن تقبلوا فائق احترامى » .

فلم تر السلطة العسكرية بدا من اعتقال سعد وصحبه ونفيهم من البلاد فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ الى جزيرة « ماهى » احدى جزر سيشل فى المحيط الهندى .. فكان هذا الحادث خيرا على كيان هيئة الوفد اذ عاد اليها المنشقون كما ضم اليها خمسة أعضاء جدد .

وما ان توحدت الصفوف وجمع الشمل حتى اتبع الوفد سياسة جديدة فى محاربة الانجليز ، هى سياسة عدم التعاون والمقاطعة ، وهما سلاحان من أسلحة المقاومة السلبية ، فأما عدم التعاون فقد رأى الوفد تجنب الانجليز

والبعد عنهم حتى يذوقوا ألم الوحدة ويشعروا بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة واهمالهم فى الوزارات والمصالح وعرض ما يلزم عرضه من الأمور على الرؤساء المصريين ..

أما عن المقاطعة فهى أن يسحب المصريون ودائعهم من البنوك البريطانية وأن يوقفوا تعاملهم مع السفن وشركات التأمين الانجليزية ، وتفضيل البضائع المصرية على مثيلها من البضائع البريطانية .

هال الانجليز الأمر وهم مستغلون وتجار قبل كل شىء . وجن جنونهم واعتقلوا أعضاء الوفد وعطلوا الصحف التى نشرت بيان عدم التعاون والمقاطعة .. وفى الوقت نفسه بدأوا يفكرون فى نتيجة مقاطعة البضائع البريطانية أكثر من خشيتهم أى شىء آخر ، وانتهى بهم التفكير الى ضرورة اعادة النظر فى سياستهم حيال مصر ، ثم الى تعديل تلك السياسة فأصدروا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى نص على الآتى :

تصريح لمصر

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال بالاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

« وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

« ١ — انتهت الحماية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

« ٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ المفعول على جميع ساكنى مصر ، تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

« ٣ — الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيـه ابرام اتفـاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحـكومة المصرية فيمـا يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

ا) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

ب) الدفاع عن مصر من كل اعتـداء أو تدخـل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

د) السـودان .

« وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة — فيما يتعلق بهذه الأمور — على ما هى عليه الآن » .

غير أن هذه الخطوة لم تؤثر على استمرار الثورة ، بسبب اسـتمرار نفى سعد وصحبه ، بل تحولت الثورة تحولا دمويا ، فبدأ اغتيال الانجليز وكثر وتعدد ، وتوالت الوزارات ، بيد انها لم تعمر بسبب عجزها عن تخفيف حدة الثورة ، وبسبب ما وقعت فيه من حرج لتوالى حوادث الاغتيال حتى جاءت وزارة يحيى باشا ابراهيم فوقع أثناء قيامها حادثان هامان :

الأول : أن الحكومة البريطانية لم تجد مناصا أمام صلابة الشعب وضغط الحركة الوطنية من أن تفرج عن سعد وأصحابه فقررت الافراج عنهم بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ .

الثانى : أصدرت الوزارة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ الدستـور ، وان كانت قد بترته وشوهته على خلاف ما كانت لجنـة صـياغته قد وضعته . كما أصـدرت بتـاريخ ٣٠ ابريل سـنة ١٩٢٣ قانون الانتخابات ، ولما أجريت الانتخابات فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ فاز

مرشحو الوفد المصرى وحصل على تسعين فى المائة من مقاعد مجلس النواب ، اذ وضع الشعب كل طاقاته بين يديه ، وكان طبيعيا أن يستقيل يحيى باشا ابراهيم (الذى سقط فى الانتخابات) ويترك الأمر لسعد باشا فاستقال الأول يوم ١٧ من يناير سنة ١٩٢٤ ليتولى الثانى رياسة الوزارة فى ٢٨ من يناير سنة ١٩٢٤ باعتباره صاحب الأغلبية البرلمانية [1] .

هذا هو الشعب المصرى الثائر ، تهيأت له فرصة النضال فسارع اليه ، ومبررات الثورة فأثار ريحها هوجاء عاصفة ، وجد عند انتهاء الحرب وتوقيع الهدنة فرصة للتخلص من الحماية ، والمطالبة بالاستقلال فلم يتأخر عن المطالبة به ، فلما أبى عليه المحتل حقه ثار ، ولم يلن فى ثورته ولم يستسلم عندما استعمل معه المستعمر فنون العنف والاضطهاد ، وأسرف المحتل فواجه ثورته بالرصاص وبالمحاكمات العسكرية التى صدرت معظم أحكامها بالاعدام . فلم يؤثر ذلك على نضاله الثورى وازدادت الثورة عنفا .

وهذا هو سعد وكيل الأمة وزعيمها ، تهيأت له القيادة اذ وضع الشعب كل طاقاته بين يديه ، فقاده باقتدار ، كافح فى سبيل حقه فساندە وأطاعه ، وأخلص له وبايعه فلم يرهب أحدا ولا قوة من أجل ذلك الحق . وكان فى زعامته كالساحر يشرح فيقنع ويأمر فيطاع . وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العتيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام .

وبالرغم من قوة سعد وما تهيأت له من أسبابها ، وبالرغم من ثورة سنة ١٩١٩ وما جمعت من مقومات ، فشلت تلك الثورة ، ولم تحقق أهداف الشعب .. فما علة هذا الفشل ؟

---

(١) فى تحقيق الاستاذ مصطفى امين أن الانجليز قدروا قوة سعد زغلول فاحتالوا للتغلب عليه وعرضوا عليه فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ وهو فى طريقه الى المنفى عرش مصر فأبى قائلا : « اننى افضل ان أكون خادما فى بلادى المستقلة عن أكونا سلطانا فى بلادى المستعبدة المحتلة » .

ان أبلغ وأعمق استقصاء لهذا الفشل هو ما تضمنه الميثاق ، وما جاء به من رأى راشد اذ يقول :

« ان هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ولابد من تقييمها فى هذه المرحلة تقييما أمينا ومنصفا :

أولا : ان القيادات الثورية أغفلت اغفالا يكاد أن يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساسا للاحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ومع أن اندفاع الشعب الى الثورة كان وضحا فى مفهومه الاجتماعى ، الا أن قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بوعى ، حتى لقد ساد تحليل خاطىء فى هذا الظرف ردده بعض المؤرخين مؤداه أن الشعب المصرى تفرَّد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا فى حالة الرخاء . وقد استدلوا على ذلك بأن الثورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى . وذلك استدلال سطحى ، فان هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الأراضى وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره . وكان لهذا الحرمان فى القاعدة بتناقضه مع الرخاء فى القمة من أسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها .

لكن القيادات التى تصدت فى مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ ، باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى ، لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة

للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ، ووصلت الى أعماق المشكلة الاقتصادية والمشكلة الاجتماعية .

وقد كانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى قصارى الجهد فى ذلك الوقت ، فى حين أن الدعوة الى اعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا وأساسا كانت هى المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء به من غير تأخير أو ابطاء .

ثانيا : ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطيع أن تمد بصرها عبر سيناء ، وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ ، وفشلت أيضا فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه والذى كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومع هذا فان قيادات الثورة لم تنتبه الى خطورة وعد بلفور الذى أنشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الأرض العربية وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى فى ساعة من أخطر ساعات الأزمة حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد .

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان .

بل وصل الهوان بالأمة العربية فى ذلك الوقت الى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العربى وانحرفوا عن أهدافه .

كل هذا والحركة الثورية الوطنية فى مصر تتصور أن هذه الأحداث لا تعنيها ، وأنها لا يرتبط مصيرها بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا : ان القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب فى ذلك الوقت . ان الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة . وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقى ، وكان منطق الأوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط .

ان الاستعمار فى هذه الفترة اعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال . وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتى الذى منحه الاستعمار والذى أوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على الغنائم دون نصر .

وكانت النتيجة أن أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية فى عناد لا نتيجة له ، وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا والتى اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الأحزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخدعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة سنة ١٩١٩ . فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى [1] .

---

(١) الباب الثالث من الميثاق .

من هذا العرض العاجل للأحداث التى مرت بها مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر ، يظهر بجلاء الشـعب المصرى البطل يوم قاوم الفرنسيين فى أكتوبر سنة ١٧٩٨ حتى طردهم من مصر فى يونية سنة ١٨٠١ . ويوم قاوم ظلم المماليك للمطالبة بحقوقه . ويوم أن خلع الوالى العثمانى وأرغم الباب العالى على تثبيت محمد على واليا على مصر فى سنة ١٨٠٥ وكان قد خدع فيه ، وآنس الخير منه . ويظهر عمله البطـولى فى وقوفه فى وجه الغـزو الانجليزى سنة ١٨٠٧ ، وما كان من هزيمة الانجليز مرتين فى رشيد على يد هذا الشعب .

ويظهر أيضا يوم واجه عرابى الخديو توفيق بطلبات الشعب وما كان من أمر الاحتلال البريطانى ومن تفانى الشعب فى مقاومتـه ويبين فضـل مصطفى كامل وجهاده ، ومحمد فريد واخلاصه وتضحيته ، وثورة الشعب سنة ١٩١٩ ووقوف سعد وصحبه فى وجه القوة الغاشمة التى نفتهم المرة بعد المرة لأنهم لم يستسلموا لجبروتها .

تلك الأحداث كلها وقعت بسبب الظلم ومن أجـل دفعه ، وفى سبيل الحق والرغبة فيه ، كلها أحداث متصلة وانفعالات متلاحقـة لا تستطيع أن تتحمل فاصلا يفصلها ، كلها كفاح متصل الحلقـات فى سـبيل أن يحيـا الشعب حياة كريمة .

ان صيحة عمر مكرم ، وثورة عرابى ، وجهاد مصطفى وفريد ، ووقفة سعد ، وثورة سنة ١٩١٩ كلها دراك ثورى متصل الحلقات موحد الهدف ، هدفه ممارسة حق الحياة الحرة ، والصوت واحـد وان اختلف الألحان ، هو صوت التضحية والفداء ، يصدر عن شعب حى أبى عريق فى الحـرية والاباء .

تتابعت هذه الأحداث واختلفت النتائج ولم يكف الشعب عن جهاده ، لأن له مثلا لم تتحقق ، حتى كان يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ميقاتا للتفجير الثورى وموعدا مع القدر ليحقق الشعب أسمى غاياته .

الفصل الثانى

ثورات وشعارات متباينة

جاء فى الميثاق ، الوثيقة الخالدة التى قدمها الزعيم الى الشعب ، أن ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ قامت من أجل :

« المبادىء الستة التى أسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاوبت معه تلقائيا وطبيعيا من خارجه » .

تلك المبادىء التى اعتبرها الميثاق الجسر الذى يعبر عليه الشعب من الماضى الى المستقبل ، من الظلام الى النور ، ومن الجهاد الى الاستقرار. تلك المبادىء الستة أو المفهوم الجديد للحياة هى :

١ — فى مواجهة جيوش الاحتلال البريطانى الرابضة فىمنطقة قناةالسويس كان المبدأ الأول وهو « القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين »

٢ — فى مواجهة تحكم الاقطاع الذى يستبد بالأرض ومن عليها ، كان المبدأ الثانى هو ... « القضاء على الاقطاع » .

٣ — وفى مواجهة تسخير موارد الثورة لخدمة مصالح مجموعة من الرأسماليين كان المبدأ الثالث هو « القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » .

٤ — فى مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله كان المبدأ هو « اقامة عدالة اجتماعية » .

٥ — فى مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو « اقامة جيش وطنى قوى » .

٦ — فى مواجهة الزيف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو «اقامة حياة ديمقراطية سليمة» [1] .

وأرى من ألزم ما يلزم لالقاء الأضواء على ثورتنا المتقدة أن أتحدث عن بعض ثورات التحرير الكبرى لأكشف عن أنه لم تقم ثورة من تلك الثورات وفى وجهها السدود التى واجهت ثورتنامجتمعة، ألا وهى الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين ، الاقطاع ، الاحتكار ، سيطرة رأس المال على الحكم ، الاستغلال والاستبداد ، وأخيرا التزييف السياسى . حتى يبين لنا الباب الذى تدخل منه ثورتنا التاريخ ومكانها فى الصدارة من تلك الثورات .

الثورة الإنجليزية

فى سنة ١٦٠٣ توفيت « اليزابيث » ملكة انجلترا ، فخلفها على عرش انجلترا ملك اسكتلندا جيمس الأول الذى جمع البلدين تحت تاج واحد . وكان هذا الملك على خلاف « اليزابيث » تعوزه مقومات الملك : التجربة والسياسة . فما لبث أن اختلف مع البرلمان بسبب افتتانه بحقه المقدس وتصميمه على حكم البلاد حكما أتوقراطيا ، ثم اختلف مع رجال الدين الذين عز عليهم أن يروا كنيستهم بروتستانتية بالاسم ورغبوا فى اصلاحها فنكل بهم الملك حتى آثر فريق منهم أن يرحل عام ١٦٢٠ الى أمريكا كرها منهم لحكمه . واجتازوا البحر ونزلوا على الساحل الشمالى فى مكان سموه نيو بليموث ، وقد تبع هؤلاء عدد كبير من المستوطنين حتى بلغ عدد

(١) الفصل الاول من الميثاق .

المستعمرات على طول الساحل الشرقى ثلاث عشرة ، وقد تطورت هذه المستعمرات حتى أصبحت فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية [1] .

وفى سنة ١٦٢٥ توفى جيمس الأول وخلفه على العرش ابنه شارل الأول الذى قام فى عهده انقلاب كرومويل ، والذى يعتبر أول انقلاب ناجح فى التاريخ الحديث [2] . وقد تهيأ هذا الانقلاب بسبب ما شجر من خلاف بين شارل وبين البرلمان .

فالملك يظلم الشعب بدعوى أنه ظل الله فى أرضه ومن مقتضيات ذلك أن يحكم كما يشاء فينكل بالناس .. يمتص دماءهم ويدخل تعديلات على دياناتهم بلا حسيب ، والبرلمان ينكر عليه هذه الدعوى ويطالب بحق الشعب فى العدالة والتقدير .

واتسعت شقة الخلاف وبلغ الاصطدام مداه لأمرين :

الأول : اضطر البرلمان ازاء استمرار تحدى الملك له أن يتقدم بعريضة طلب منه فيها أن يكف عن فرض الضرائب وعن سجن الناس بغير مبرر من القانون .

الثانى : حاول شارل أن يفرض على الانجليز البروتستانت نظما مقتبسة من الكنيسة الكاثوليكية ، لا عن عقيدة فيكون له العذر ، وانما لمجرد رغبته فى ارضاء زوجته التى كانت تعتنق المذهب الكاثوليكى .

وعز عليه أن يعارض أمره فحل البرلمان الى أن احتاج الى المال والى فرض ضرائب جديدة فدعاه للانعقاد ، غير انه عارضه فى فرض تلك الضرائب ووقف صامدا فى وجهه فكان ذلك سببا فى قيام الحرب الأهلية بين الملك ومن معه من النبلاء ورجال الجيش من جهة ، وبين البرلمان ومن آزره من المواطنين من جهة أخرى .

---

(١) لمحات فى تاريخ العالم ــ البانديت جواهر لال نهرو .

(٢) ثورات التحرير الكبرى : اللواء اركان حرب أحمد شوقى عبد الرحمن .

بدأت تلك الحرب فى سنة ١٦٤٢ ، وفى خلالها برز «أوليفر كروموبل» زعيما صلبا وسياسيا بارعا ، قاد جيش البرلمان الذى عرف رجاله « بالبيوريتانز » (أى المتطهرين) واستغل حماسهم الدينى ضد جيش الملك الذى عرف رجاله « بالفرسان » ، وانتصر كروموبل ورجاله وسقط الملك أسيرا ، فانتهت الحرب واختلف الرأى فى شأن الملك .. فبعض رجال البرلمان رغب فى الصلح معه والبعض الآخر عارض أصحاب فكرة الصلح ، بل وتمادى وأخرجهم من المجلس .

وقرر مجلس العموم محاكمة الملك على طغيانه وخيانته واسرافه فى اضطهاد الشعب ، ولما مثل أمام المحكمة كان رأسه ما زال مخمورا بكأس الحق الالهى ، فأبى على المحكمة أن تحاكمه وأبى أن يدفع عن نفسه تهمتى الخيانة واضطهاد الشعب وقال :

« ليس فى الامكان محاكمة ملك بواسطة رعاياه . فاذا كانت قوانين البلاد تداس بهذه الطريقة ، فان ذلك نهاية العدالة والدستور والحرية » [1] .

وأقنع كروموبل المحكمة بأن من حقها أن تحاكم الملك فحاكمته .. وحكمت عليه بالموت ، ونفذت الحكم فيه سنة ١٦٤٩ .

ولا يهمنا أن كرموبل أقام جمهورية ولا أنها سقطت سنة ١٦٥٨ ، بعد عامين من وفاته ، وانما يهمنا مدى تمسك انجلترا بالمبادىء التى رفعت من أجلها فى سنة ١٦٢٨ عريضتها المسماة « التماس الحقوق » الى شارل الأول .

يكفى فى الرد على هذا السؤال أن ننظر الى سياستها الاستعمارية التى سلطتها على الشعوب استعبادا واستغلالا . لاقت المستعمرات الأمريكية

---

(١) ثورات التحرير الكبرى ـ اللواء اركان حرب احمد شوقى عبد الرحمن .

أقسى ألوان الجشع حيث وضعتها بين فكى الضرائب الباهظة وقيود التجارة .

ولاقت شعوب افريقيا وآسيا الأمرين من الاستعمار البريطانى الذى كان دائما ديدنه امتصاص دماء الشعوب .

وأقرب مثل مصرنا الحبيبة وما لاقته من الانجليز فى حملة فريزر التى لم يكن لها مبرر غير سياسة القرصان التى يمارسونها ، والتىانتهت بهزيمتها المنكرة فى رشيد . وما لاقته منهم منذ الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ ومن كذبهم حيث ادعوا بأن بقاءهم مؤقت وأنه لحماية عرش توفيق ، واستمر هذا الاحتلال المؤقت ٧٤ عاما استنزفت فيه دماءنا وأذلت قومنا بنفسها وبواسطة أعوانها من الخونة والانتهازيين .

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى كان جزاء مصر على ما قدمته لها فى الحرب من الرجال والعتاد أن سعت لضمها الى الامبراطورية البريطانية . وتثبيت الحماية التى كانت أعلنتها فى أول الحرب العالمية الأولى مدعية عند ذلك أنهاضرورة حربية اقتضتها الظروف للدفاع عن الامبراطورية وانها ستزول بزوال تلك الضرورة .

فلما استمات الشباب المصرى الثائر فى الدفاع عن حقوق البلاد بعد أن نفى زعماء الثورة — ثورة سنة ١٩١٩ — المرة بعد المرة ، وعمد أولئك الشباب الى اغتيال الانجليز فى شوارع القاهرة وضرب الخونة المصريين المتعاونين مع الاستعمار ، وأمام احتجاج البرلمان البريطانى وحملة الصحافة البريطانية على عجز الحكومة البريطانية عن حماية رعاياها فى مصر ، لجأت بريطانيا الى اعلان انهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة بوثيقة عرفت فى تاريخ مصر الحديث بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٨ الذى صدر من جانب واحد هو جانب بريطانيا . وترتب عليه أن أعلن السلطان فؤاد نفسه ملكا على مصر وأصدر عدة تشريعات باعلان الدستور وقانون الانتخاب ، وجرت الانتخابات من درجتين اختار كل ثلاثين ناخبا

مندوبا ، ودعى هؤلاء المندوبون الثلاثينيون لانتخاب أعضاء مجلسى النواب والشيوخ . وفاز الوفد برئاسة سعد ، كما سبق وأسلفنا البيان ، بتسعين فى المائة من المقاعد فى مجلس النواب فعهد اليه الملك فؤاد تشكيل الوزارة وكان ذلك تتويجا لنجاح ثورة سنة ١٩١٩ واعلانا لكلمة الشعب .

ثم كانت النكسة والعودة الى الجهاد ، حتى أذن الله أن تقوم ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ وأن توفق حكومة الثورة فى ابرام معاهدة الجلاء .

وعندما خرجت بريطانيا من مصر فى ١٧ يونية سنة ١٩٥٦ مكرهة لم يتحرك ضميرها وتتذكر شعارات ثورتها وتعمل بها . كلا ... لقد خرجت والحقد الأسود يغلى فى صدرها بدليل ما بينته من اعتداء .

ففى يوم الاثنين ٢٩ أكتوبر هجمت اسرائيل وأعلنت أنها تغزو الأراضى المصرية ، وأعلنت بريطانيا — الشريفة — التى تتبع أساليب الشرف ، أنها لن تستغل الاشتباك بين مصر واسرائيل لمصالحها أو لتنفيذ نواياها .

واتجهت قواتنا المسلحة الى سيناء لترد جيش اسرائيل وتكيل له الصاع صاعين ، وفى خلال ٤٢ ساعة كانت قواتنا تنزل الخسائر الفادحة بجيش اسرائيل . ولم تستطع اسرائيل أن تطنطن فى هذين اليومين كما كانت تطنطن فى الأيام السابقة ، ولقد قاتل كل فرد من أفراد قواتنا المسلحة فى سيناء قتالا مريرا بعزم وتصميم .

كان هذا هو الموقف يوم الثلاثاء ٣٠ أكتوبر : قواتنا المسلحة تواجه اسرائيل ، وفى هذا اليوم قدمت بريطانيا انذارا لمصر بأن تقبل احتلال بريطانيا وفرنسا للأراضى المصرية ، وأنهما سينفذان ذلك بالقوة اذا لم تقبل مصر هذا الانذار خلال أربع وعشرين ساعة .

وهذا لا تقبله العزة ولا الشرف ولا الكرامة . فأهون علينا أن نموت دون أن نقبل طوعا احتلال فرنسا وبريطانيا جزءا من أراضينا ، فشرف الوطن كتلة واحدة وكل لا يتجزأ ، ورفضنا الانذار رفضا باتا حاسما وتنبهنا

الى المؤامرة التى دبرتها بريطانيا وفرنسا واسرائيل بالهجوم فى سيناء فتتصدى لها قواتنا المسلحة ليخلو الجو لبريطانيا وفرنسا فتنفرد بالمواطنين داخل البلاد [1] .

ومن هذا نرى أن الاستعمار البريطانى هو هو لا يتغير ، ترك شعارات ثورته وتعشق القرصنة الدولية . خرجت انجلترا من مصر مكرهة فى ١٧ يونية سنة ١٩٥٦ بعد ٧٤ عاما من استعمار بغيض . فلما ظنت أن الفرصة مواتية لمعاودة الكرة طرقت بابنا ومعها فرنسا وذيلهما اسرائيل ، ولكن الله خيب ظنهم وخرجوا منها مدحورين — بعد معركة بورسعيد الخالدة — فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ وأنفهم فى الرغام . بل كانت هزيمتهم بذلك فألا حسنا وبشيرا بانتباه الشعوب المغلوبة على أمرها وتوالى استقلال مستعمراتها . ومن هذا نرى أن بريطانيا لم تعمل بشعارات ثورتها فى معاملتها الشعوب ، بل كان لها دائما كيلان : واحد لشعبها ، وآخر لبقية الشعوب . أو كما قال نهرو فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٢ :

« وهكذا وقف انجلترا فى القرن السابع عشر فى وجه ملكها ومنعته من اتيان أشياء يفعلها اليوم — فى القرن العشرين — نائب الملك فى الهند من اصدار المراسيح والزج بالأحرار فى السجون » .

بل وما زالت سياستها الاستعمارية وبالا على كثير من شعوب العالم وكفانا مثلا ما تمارسه فى الجنوب العربى من عسف واضطهاد . ثم ما تقوم به أخيرا من حرب جنونية ضد شعبه الأعزل .

الثورة الأمريكية

كان دأب انجلترا مع مستعمراتها الامريكية أن تعتبرها ضيعة تستغلها وفق ما تشاء ، وتفرض عليها الضرائب بلا حساب ، لا يهمها أن تقسو على الناس فى سبيل جمع أكبر قدر من المال ولا أن ترهقهم بسبب قيود التجارة

(١) خطبة السيد الرئيس فى الأزهر الشريف فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

التى تفرضها عليهم ، حتى استفحل الأمر ، وكانت صيحة التحرير . وكانت بداية الثورة يوم أن حاولت انجلترا أن ترغم تلك المستعمرات على شراء شاى شركة الهند الشرقية تحقيقا لأرباح الاقطاعيين والأغنياء الذين يمثلون الأغلبية العظمى من أعضاء البرلمان الانجليزى .

كان هم انجلترا الحصول على المال من أى طريق . ولم تقدر أن معنى فرض شاى شركة الهند الشرقية على أهل المستعمرات بوار تجارتهم ، بل وخرابهم .

وانتهز الأمريكيون فى ديسمبر سنة ١٧٧٣ فرصة تفريغ شحنة من شاى الشركة المذكورة فى بوسطن فألقوا بها فى البحر .

وقامت الحرب الفعلية بين انجلترا وتلك المستعمرات سنة ١٧٧٥ وكان كل هدف الأمريكيين من هذه الحرب هو الحد من غلواء الانجليز فى فرض الضرائب والتخفيف من قيود التجارة ..

فجرد الأمريكيون جيشا لملاقاة الانجليز وأقاموا على رأسه جورج واشنجطون الذى نصبوه فيما بعد رئيسا لجمهوريتهم والذى تطور بالثورة تحت ضغط أغلبية أعضاء الكونجرس الأمريكى، فطالب بالاستقلال وعاونت فرنسا الثوار بسبب عداوتها لانجلترا فى ذلك الحين .

وفى سنة ١٧٧٦ أصدر واشنجطون «اعلان الاستقلال» مقررا المساواة بين الناس . ولما انتهت الحرب سنة ١٧٨٢ سميت المستعمرات الانجليزية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبحت دولة مستقلة لها كيانها الخاص .

ثارت أمريكا ضد الاستعمار البريطانى ، ضد نفوذه ، وضد سيطرته الاقتصادية ، وقررت فى اعلان الاستقلال أن الناس يولدون متساوين .. فهل حفظت أمريكا هذه الشعارات ؟

لا جدال فى أن أمريكا تخلت عن بعض تلك الشعارات وطرحت بعض المبادىء الأساسية التى قامت بسببها ثورتها على انجلترا . فمن ذلك — وفى

المحيط الدولى — نراها تستغل أمريكا اللاتينية اقتصاديا بطريقة أقسى من الاستعمار السياسى السافر مما جعل دولها — باستثناء كوبا — حقول استثمار لأموالها ، تقيم فيها الحكومات التى تواليها وتسقط الحكومات التى لا ترضى عنها .

ويكاد بعض رؤساء جمهوريات أمريكا اللاتينية أن يكونوا موظفين لدى الولايات المتحدة . هذا بالاضافة الى أنها فرضت سلطانها على كثير من الدول مرة عن طريق الأحلاف المختلفة وأخرى باقامة القواعد العسكرية على أرض تلك الدول ، ولا يقبل عذر من يقول بأن ترك الولايات المتحدة لشعاراتها انما هو ترك مؤقت بسبب خطر الشيوعية الدولية ، فما يكون الحال اذا تزايد هذا الخطر ؟

يجيب على هذا السؤال كثير من القادة الأمريكيين بقولهم انهم يخشون أن يؤدى تزايد الخطر الشيوعى الى حمل أمريكا على التخلى عن بعض مبادئها [1] .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فانه بالرغم من أن «اعلان الاستقلال» نص على أن الناس جميعا يولدون متساوين ، فان الزنوج ظلوا أشقياء فى الولايات المتحدة ، ولم يجدوا لهم حقا فى الدستور الا بعد انتهاء الحرب الأهلية بين ولايات الشمال وولايات الجنوب حيث نص على انتهاء الرق .

وبالرغم من هذا بقيت الى الآن — وفى سنة ١٩٦٣ — مسألة الزنوج والتفرقة العنصرية مشكلة المشاكل فى أمريكا .. تتفاقم يوما بعد يوم بالرغم من نداءات وتوسلات الرئيس الراحل جون كيندى رئيس الولايات المتحدة داعيا الى مساواة الزنوج بالبيض .

وآخر آثار تلك التفرقة العنصرية المشينة اغتيال الزعيم الزنجى « ميد جارايفرز » برصاصة غادرة يوم ١٤ يونيه سنة ١٩٦٣ ، أثناء كفاحه

---

(١) مبادىء السياسة الامريكية فرانك تاننباوم — تقديم أحمد عبد المجيد نوار .

من أجل القضاء على التفرقة العنصرية . وآخر أنباء واشنطون فى ١٦ يونية سنة ١٩٦٣ أن أعلن الرئيس كيندى أنه سيقدم الى الـكونجرس مشروع قانون جديد أعده للقضاء على التفرقة العنصرية الى الكونجرس فى الأسبوع القادم .

وقالت الدوائر المطلعة ان كيندى أصر على ارسال مشروعه الجديد الى الكونجرس بالرغم من علمه بأنه قد يقف حجر عثرة فى طريق الموافقة على القوانين الجديدة الأخرى التى يهتم بها كيندى اهتماما خاصا .

اذ أن المشروع الجديد سيثير زوبعة فى محيط أعضاء مجلس الشيوخ الذين يمثلون الولايات الجنوبية ، وقد أدى حتى الآن الى فقد الحكومة لتأييد بعض أعضاء الكونجرس الجنوبيين ، وقال دين راسك وزير خارجية أمريكا فى هذا الصدد وفى الأسبوع نفسه :

« ان الولايات المتحدة تجرى فى سباقها الدولى ضد الشيوعيين بقدم عرجاء نتيجة لاستمرار التمييز العنصرى ، وقد أدى ذلك الى التأثير بشكل ملحوظ فى علاقات الولايات المتحدة بالدول الأخرى » .

ثم قال :

« ان هذه المشكلة أخطر مشكلة تواجهها الولايات المتحدة منذ سنة ١٨٦٥ ، أى منذ نشوب الحرب الأهلية » [1] .

وخير تصور لخطورة هذه المشكلة قول أحد الزنوج بولاية جورجيا أخيرا :

« لن يصبح الرجل الأبيض حرا ما دمنا نحن مجردين من الحرية » .

واذا كانت الولايات المتحدة تعتبر الدولة الصناعية والزراعية الأولى فى العالم ، فانه يقلل كثيرا من هذا الشأن تخليها عن بعض مبادئها الأساسية

---

(١) انتهى امر جون كنيدى بسقوطه — فى ظروف غامضة — صريع رصاصات اطلقت عليه وهو فى سيارته اثناء زيارته لمدينة دالاس يوم ٢٢ نوفمبر الماضى .

ويعيبها كثيرا أن قرأت فى أنباء ١٨ يونية سنة ١٩٦٣ أن القس الدكتـور جارنر ، وهو من الزعماء الدينيين المثقفين .. قال بجرأة وفى عصر الفضاء :

« انه وكثير من أمثاله من أبناء الجنوب يعتقدون اعتقادا دينيا وأدبيا أن المساواة بين الأجنـاس المختلفة خطأ ، وأنه يجب مقـاومة كل محاولة للتسوية بينها ، وان أهل الجنـوب قد يقبلون المسـاواة العنصرية صامتين تحت ضغط الحكومة الفيدرالية ،ولكنهم سوف يعارضونها أثناء الانتخاب » .

وخطورة هذا الحديث تتمثل فيما يلى :

أولا :

أن الحديث صدر من رجل دين مثقف حاصل على الدكتـوراه ، ولم ترتفع روحه بعد الى ادراك أن الله خلق الناس جميعا متساوين ، لا فضـل لأحد منهم على أحد الا بالتقوى .

ثانيـا :

انه يتنكر صراحة لاعلان الاستقلال الذى نص على أن الناس يولدون متساوين .

ثالثا :

أنه يتحدى الرئيس كنيدى فى مسألة من أخص خصـائص الانسانية ، ويتنكر لأمريكيين مثله لهم كافة حقوق المواطنين بحكم الدستور والقانون .

رابعـا :

تهديده باقتراب الانتخاب لاستغلال السياسـة كوسـيلة لاسـتمرار اضطهاد الزنوج .

وأخيرا أين أدب هذا الدكتور القس وفهمه لروح الدين — وفى سنة ١٩٦٣ — من أدب أبى ذر الغفارى يوم أن تقاول وعبد زنجى فى حضرة النبى

عليه الصلاة والسلام ، فاحتد أبو ذر على العبد وقال له : « يابن السوداء » فغضب النبى عليه الصلاة والسلام وقال :

« طف الصاع .. طف الصاع » .. أى قد تجاوز الأمر حده « ليس لابن بيضاء على ابن سوداء فضل الا بالتقوى أو بعمل صالح » .

فوضع أبو ذر خده على الأرض وقال للاسود : «قم فطأ على خدى» .

هذا بالاضافة الى ارتباط مصالحها السياسية والاقتصادية بالدول الاستعمارية ، الأمر الذى اقتضاها مسالمة تلك الدول والارتباط معها فى أحلاف متعددة ، وبالاضافة الى وقوفها من قضايا الشعوب المطالبة باستقلالها موقفا بعيدا عن مبادىء الثورة الأمريكية ، كموقفها من قضية فلسطين [1] .

الثورة الفرنسية

انطلقت شرارة الثورة الفرنسية الأولى فى ١٤ يوليو سنة ١٧٨٩ يوم أن توجه الشعب الى سجن الباستيل وهدمه ، بعد أن أطلق سراح المعتقلين فيه ، فصعقت أوربا من هول المفاجأة ، ومن حدوث تلك الثورة ، فلم يكن أحد يقدر أن تقوم مثلها فى أوربا ، ويقوم بها — على حد تعبير كتابها — فى ذلك الحين فريق من الرعاع . وفىوقت كان يحكم أوربا الملوك والأباطرة وتقرر مصائرها من خلف أسوار القصور والقلاع .

ولكن قيام تلك الثورة كان انفجارا طبيعيا لآلام شعب مظلوم واستجابة لغضبه على حكامه المستبدين .

قامت تلك الثورة فى عهد الملك لويس السادس عشر ، الذىولى الملك فى سنة ١٧٧٤ عقب وفاة والده لويس الخامس عشر الذى حكم فرنسا ٥١ عاما فاستبد بشعبها أقسى ما يكون الاستبداد ، وأفقره غاية ما يكون الفقر

---

(١) ثورتنا بين الثورات العالمية ـ للدكتور عبد القادر حاتم ، المجلة المصرية للعلوم السياسية .

.. ولا يستغرب هذا من ملك تافه اتخذ لنفسه شعارا عبارته المشهورة : « فليأت من بعدى الطوفان » .

وفعلا جاء الطوفان ..

فقد خلفه على الملك ابنه لويس السادس عشر ، وكان شابا معتوها مستهترا مستبدا ، زاد حكمه سوءا زواجه من مارى انطوانيت شقيقة امبراطور النمسا التى استطاعت فى يسر أن تحكم قبضتها عليه فتحكم قبضتها على الملك ، الأمر الذى عجل بقيام الثورة فى ذلك العهد

ومن أبرز العوامل التى ساعدت على وقوع تلك الثورة :

أولا : استهتار الملوك بحقوق الشعب وآخرهم لويس السادس عشر ونظرتهم اليه نظرتهم الى الماشية حتى انه لما قاسى الشعب من الجوع فى عهد لويس الخامس عشر ، لم يأخذ هذا الأمر الذى استمر أحد عشر عاما مأخذا هاما ، وانما كان ينظر الى الشعب وهو يتلوى من الجوع نظرته الى مسرحية مسلية ، ثم جاء ابنه لويس السادس عشر وقام الفلاحون وهم يتضورون جوعا يستصرخونه : القوت .. القوت . فقال عبارته الطائشة الهازلة : لقد نبت العيش فى الحقول فارعوه .

ثانيا : وهو متصل بالعامل الأول ، أن الملك المذكور باعد بينه وبين الشعب ، فلم يشعر بآلامه ، وكان له صحبه وخاصته فى الوزراء والأشراف ورجال الدين الذين كان لهم مصلحة فى ألا يصل صوت الشعب الى الملك بشكوى أو حتى لمجرد سماعه لا أقل ولا أكثر ، لأنهم كانوا يخشون أن يؤثر ذلك يوما ما على جشعهم وعلى وضعهم ، فقد كانوا يمثلون الاقطاع فى أبشع صوره وانحصرت فيهم ملكية ثلاثة أخماس الأرض المنزرعة فى فرنسا لا يدفعون عنها ضرائب من أى نوع .

ثالثـا : كانت فرنسا مفككة ومقسمة الى مقاطعـات كل منها مسـتقل بقوانينه الخاصـة ، حتى ان المؤرخين أحصـوا ٣٦٠ قانونا اقطاعيا كان يطبق على مقاطعاتها المختلفة ، ولم تجد محاولات ملوكها لتوحيدها نفعـا أو لعلهم كانوا مشـغولين عن جدية التفكير فى ذلك .

رابعـا : حرص ملوك فرنسـا وعلى رأسهم لويس الثالث عشر على التفرقة بين الطبقات الثلاث التى كانت قائمة فى فرنسا ، وهى طبقة الأشراف وطبقة رجال الدين والطبقة الثالثة ، وما أكثر ما لاقته الطبقة الثالثة من جراح ، ففى اجتماع عقده مجلس النواب سنة ١٦١٤ وجلس فيه أعضاؤه مكشوفى الرءوس قال أحد ممثلى الطبقة الثالثة : ان الطبقات الثلاث كاخوة ثلاثة ، فأجابه خطيب طبقة الأشراف قائلا : « لا اخاء بين طبقـة الأشراف والطبقة الثالثـة ، فالأشراف لا يريدون أن يناديهم أبناء اساكفة والخرازين اخوة لهم » [1] .

خامسا : كانت حالة فرنسا المالية سيئة بسبب تورطها فى الحرب ضـد انجلترا « ولكن هذا الأمر لم يردع الملك وزوجه ، ولم يعنه لا كثيرا ولا قليلا ، فاستمرا على اسرافهما وبعثرتهمـا للمال حتى عجزت ميزانية الدولة عن مدهما بما يطلبـان من مال ، وتراكمت الديون ، وليس أدل على هذا السفه من هذا الملك ، انه كان يملك ألفى جواد ومائتى عربة فى الاسطبلات الملكية . وكانت الملكة مارى انطوانيت تستخدم ٥٠٠ خادم ، وكانت ميزانية البلاط أكثر من ميزانية الدولة ١٢ مرة [2] .

سادسا : لعبت الثورة الفكرية التى أخذت طريقها الى عقول الفرنسيين

---

(١) روح الثورات ، للدكتور جوستاف لوبون .

(٢) ثورات التحرير الكبرى : اللواء اركان حرب احمد شوقى عبد الرحمن .

دورا هاما فى توجيه الشعب توجيها نضاليا استقلاليا بسبب ما أثرت عليه من المبادىء الجديدة .

سابعا : كان غرور الملوك واستهتارهم بمقدرات الشعب أساسه اعتقاد فاسد لا يقبله العقل ولا تحسه الروح بأن سلطانهم من لدن الله « ألا ساء ما يزعمون ! » . فلما كثر الجدل حول تلك التقاليد انهارت ، وتبعا لذلك انهار النظام من أساسه .

لم يكن ازاء ذلك بد من أن تقوم الثورة وأن يدفع لويس السادس عشر فى ٢١ يناير سنة ١٧٩٣ رأسه ثمنا لاخطائه خاصة وأخطاء الملكية عامة .

ويهمنى هنا أن أسجل شعارات تلك الثورة وما قرره مجلس الأمة فى ٤ أغسطس سنة ١٧٨٩ من مطالب ثورية ، ذلك أنه قرر الغاء العبودية التى كانت مفروضة على الطبقة الثالثة ، وقرر الغاء الاعفاء الذى كان يتمتع به النبلاء ورجال الدين من الضرائب والغاء الألقاب ، كما قرر اعلان حقوق الانسان فى الحرية والاخاء والمساواة .

ولامكان تحقيق مدى تمسك الفرنسيين بتلك الشعارات نجد لزاما أن نبين أصل تلك الحقوق .

كانت « الحرية » غرضا مقصودا ومبدأ مختلفا عليه ، كان الملكيون يزعمون أن الملك يحكم بالحق الالهى ، وأن سلطانه مستمد من سلطان السماء ، فليس للرعية حرية مع راعيها ، لأن مشيئته من مشيئة الله ، فمن خرج عليه فهو خارج على خالقه ومولاه .

أما الثائرون فكانت مشيئة الشعب عندهم هى قوام الحكم وسنده الذى لا سند غيره ، فمشيئة الشعب من مشيئة الله وعلى الملوك أن يطيعوا شعوبهم ويعملوا على رضاها والا فهم الخارجون على سلطان الأرض والسماء .

كذلك كانت كلمة « الاخاء » مبدأ مختلفا عليه أشد الاختلاف ، اذ

كان من نتائج الاختلاف عليه مجزرة قضى فيها على أكثر من مائة ألف فرنسى قبل جيلين وأوجبت هجرة الملايين الى غير بلادهم قبل عصر الثورة بسنوات اذ كانت العقيدة الغالبة أن الخلاف بين المذهب الكاثوليكى والمذهب البروتستانتى خلاف بين الأبرار والأشرار وأنه لا هوادة بين الفريقين الا كما تكون الهوادة بين حزب الله وحزب الشيطان ، وفى سبيل ذلك سالت الدماء بين الفريقين وصدرت الأوامر الصريحة بنفى كل فرنسى يدين بنحلة غير النحلة التى ارتضاها ولاة الأمور ، أما دعاة الثورة الفرنسية فقد كانوا ينكرون هذا الخلاف ، وينادون بشريعة الاخاء فى الوطن الواحد بلا عداء وبين أبناء الوطن ، لأن « الوطن » أبو الجميع وكل أبنائه اخوة متحابون . ومن هنا تقرر مبدأ الاخاء وكذلك كانت كلمة « المساواة » محل خلاف ونزاع ومجادلات ومناظرات يشترك فيها المفكرون كما يشترك فيها المؤمنون المتدينون ، فلا مساواة بين النبلاء والسوقة ، ولا بين الموسرين والمعدمين فى رأى أعداء الثورة ، ولا تفاوت بينهم فى رأى دعاتها والمطالبين باصلاح المجتمع على أساسها ، ولقد كان النزاع ملحوظا معترفا به فى تكوين المجالس النيابية الأولى فكان النواب يحضرون على حسب ما بينهم من التفاوت فى الدرجات والطبقات [1] .

لم يحافظ قادة الثورة على شعاراتها فور قيامها بل حاربوا حرية الرأى ولعبت المصلحة العامة والأمن دورا خطيرا فى ارهاب الشعب والتنكيل به حتى اعتبر ذلك بوادر نهاية الثورة الحقيقية حتى ان الثائر الأول « كميل دى مولان » قائد الهجوم على الباستيل حينما وقف داعيا الى سياسة رحيمة كان مصيره أن دفع رأسه ثمنا الى المقصلة ثم سيقت زوجه من بعده اليها .

ولعل أدق وصف لهذا الارهاب الذى سود به قادة الثورة صفحتهم حين انتقلوا من العدل والاعتدال الى القهر والاستبداد ما قاله « تين » :

---

(١) فلسفة الثورة فى الميزان ، للاستاذ عباس العقاد ، مجلة آخر ساعة فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٤ .

عندما سئل بارير بعد عشرين سنة عن غاية لجنة الأمن العام وسريرتها أجاب : « كان همنا الوحيد أن نحفظ حياتنا ، التى كان كل واحد منا يعتقد أنها فى خطر فكان كل واحد منا يقطع رأس جاره خوفا من أن يسبقه جاره فيقطع رأسه »[1] .

هذا فضلا عن أن سياسة فرنسا الخارجية ابان حكم نابليـون أكملت نكسة الثورة ذلك أنه ورط فرنسا فى حروب بداع وبغير داع حتى انتـهى الأمر بهزيمته وعودته متقهقرا من روسيا عام ١٨١٤ ، وحيث اضطر أنيتنازل عن العرش واستقر فى منفاه فى جزيرة « ألبا » لتعود الملكية الى حكم فرنسا من جديد ، فتولى حكمها لويس السابع عشر بن لويس السادس عشر الذى سلم الثوار رأسه للمقصلة ثم لما هرب نابليون من « ألبا » ليحارب معركة « واترلو » وينهزم عادت أسرة « بوربون » مرة أخرى للحكم الذى عاثوا فيه فسادا .. ذلك الفساد الذى كان السبب الأول لقيام الثورة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الفرنسيين كانوا غزاة ومستعمرين من أسوأ طراز عرفه التاريخ ، هؤلاء الفرنسيون الذين لاقوا الأمرين من الظلم الاجتماعى من ملوكهم ونبلائهم أذاقوا الشعوب التى استعمروها ظلما يعتبر مثلا للتجرد من الانسانية فى أطوار التاريخ المختلفة ، ولن ينسىالتاريخ استعمارهم للجزائر مدة ١٣٠ عاما ، ولا حرب الابادة التى مارسـوها ولا فنون الاذلال والاستعباد التى اقترفوها .

وقريب الى الذاكرة ما فعلوه فى حـرب التحرير الأخيرة فى شـعب الجزائر ، لا يفرقون بين رجل وامرأة وبين شاب وشيخ وطفل .

وقد وصف « رينيه وليم ثورب » رئيس لجنة المحايدين بعض تلك الفظائع فقال :

---

(٢) روح الثورات للدكتور جوستاف لوبون .

« الالتجاء الدائم فى الجزائر الى بعض الوسائل غير الانسانية ، الى اجراءات قصاص فى غاية القسوة ، فى شتى أنواع التعذيب وظهور هذه الحالات فى العاصمة ووجود حالات اختفاء دون تبرير لأسبابها فى معسكرات الاعتقال » [1] . وذلك على البيان الذى سنراه عند التكلم على ثورة الجزائر والتى أخذت استقلالها من قبضة فرنسا بالأسنان والأظافر .

ولا ينسى التاريخ ما فعلوه فى سوريا ولبنان ابان الانتداب الأسود .. لا رصاص بنادقهم ولا أعواد مشانقهم ، ولا ظلام حكمهم ، ولا أداة تعذيبهم الجنرال ميشو السفاح ، ولا ينسى التاريخ ما فعلوه فى المغرب العربى وفى السنغال وموريتانيا والسودان الفرنسى وغانا الفرنسية وساحل العاج وفولتا العليا وداهومى والنيجر وممتلكاتها الأربع فى افريقيا الاستوائية الفرنسية وهى (جابون ووسط الكونغو وأبانجى نشارى وتشاد) وغيرها فى افريقيا وآسيا وأنحاء العالم المختلفة ، الأمر الذى يقطع بأن فرنسا لم تتنكر لشعاراتها فحسب ، بل خرجت منها أشد ضراوة من ملوكها ، على منطق القوة الذى ندم نابليون على اتباعه عندما قال وهو فى المنفى :

« لقد حاولت اخضاع أوربا بالسلاح ، ولكن السبيل اليوم هو الاقناع بالعقل » .

الثورة التركية

خرجت تركيا مهزومة من الحرب العالمية الأولى ، فكانت مرتعا خصبا لدسائس الحلفاء — وعلى رأسهم بريطانيا ثعلب السياسة — الذين استعملوا الخليفة أداة للتنكيل بالوطنيين وتمهيدا لاخضاعهم لنفوذهم ، الا أن الله قيض لهذا البلد رجلا قليلا ما يجود الزمان بمثله فى حياة أمة من الأمم

(1) الثورة اليمينية فى فرنسا : هانز كوهين ـ أستاذ التاريخ بكلية نيويورك ستى الامريكية .

مرتين ، ذلك هو مصطفى كمال الذى لقب بـ « أتاتورك » أى أبو الأتراك الذى توصل بالرغم من هزيمة بلاده الى أن يبعث فى أمته حياة استطاعت معها أن تملى على الحلفاء شروطها فى مؤتمر الصلح شأنه شأن أى أمة منتصرة .

وحديث ذلك بطولى مشرق ، ذلك أنه لما وجد مصطفى كمال أن الحلفاء ، وعلى رأسهم بريطانيا يقومون بتقسيم تركيا أو على حد تعبيرهم « الرجل المريض » بغية اخضاعها لسلطانهم ، صمم مصطفى كمال على قتالهم وتطهير الأراضى التركية منهم ، وقال كلمته المشهورة مخاطبا وزير خارجية بريطانيا :

« ان هؤلاء الانجليز سوف يعلمون أننا أفضل منهم ، ولن نحنى رءوسنا يوما ، وسنقف ضدهم الى آخر رجل حتى نحطم حضارتهم فوق رءوسهم » .

وكان هؤلاء الحلفاء غير مستعدين للحرب بسبب ما لاقاه جنودهم من ويلاتها ، فضلا عن أنهم كانوا قد سرحوا معظم جنودهم .

غير أنهم لم يعدموا حيلة فحرضوا اليونان على قتال الأتراك واحتلال الأناضول بحجة أنها يونانية قبل أن تكون تركية ، وأمدوها بالسلاح فتقهقر الجيش التركى أمامهم أولا حتى خفت حدة الهجوم اليونانى ، فكر عليهم مصطفى كمال بجيشه وأعمل فيهم القتل والابادة وطارد فلولهم حتى ألقاهم فى البحر ، وعادوا الى بلادهم مدحورين ، وبذلك تطهرت هضاب الأناضول من الاحتلال .

وبعد ذلك وجه مصطفى كمال قواته المنتصرة الى الدردنيل ، ففضلت فرنسا الانسحاب على قيام حرب عالمية أخرى ، وكذلك فضلت ايطاليا وبقيت بريطانيا وحدها فى مواجهة الجيش العنيد الثائر ، غير أن الرأى العام الانجليزى فرض على حكومته أن تنسحب أيضا ، وهكذا تم النصر لتركيا

وطهرت أراضيها من الحلفاء وفرضت شروطها عليهم واستعادت استقلالها واستعادت أدرنة وتراقيا الشرقية التى كانت بترت منها .

وكان أول ما قدره مصطفى كمال وهو فى سبيل اخراج تركيا من الهوة التى تردت فيها ، أنه لا صلاح لها مع قيام السلطنة والخلافة ، وبالرغم من تقديره أن فى الغائها خطرا على كيانه بسبب جذور المعتقدات الدينية فى الشعب واتصال ذلك فى نفسه اتصالا وثيقا بالخلافة فضلا عن أن كثيرا من أصحابه فى الجهاد كانوا يعارضون فكرة الغائها ، ولكن مصطفى كمال انتهز فرصة ذهبية فاغتنمها ليصل الى غايته ، ذلك أن بريطانيا وجهت الدعوة الى مؤتمر فرساى الى السلطان ليتولى اخطار الحكومة لتحضره لبحث شروط الصلح مع تركيا ، ولعل الحكومة البريطانية رغبت فى مصلحة لها هى أن تقوى السلطان وتشد أزره لتستخدمه فى أغراضها أو فى مصلحة أخرى وهى التقليل من شأن الحكومة التركية أمام الشعب التركى كوسيلة للتقليل من شعبيتها ، أو لعل الحكومة البريطانية رغبت فى المصلحتين معا .

انتهز مصطفى كمال الفرصة واستغل شعبيته فأثار الشعب التركى على السلطان موضحا له أن الحكومة البريطانية ما كانت لتخاطب السلطان مباشرة فى شأن مؤتمر الصلح لو لم يكن بينهما اتفاق على الاضرار بحقوق الأمة والمؤامرة عليها فاعتلى منبر الجمعية الوطنية وقال :

« أيها السادة ، لقد اغتصب السلطان العثمانى السيادة من الشعب وبالقوة اعتزم الشعب أن يستردها منه ، ان السلطة يجب أن تفصل عن الخلافة وتلغى . سواء وافقتم أو لم توافقوا ، فسوف يتم ذلك » .

وبالرغم من أن أعضاء الجمعية عارضوا رأيه هذا فانه لم يأبه لهذا الاعتراض ، وقال مخاطبا رئيس الجمعية الوطنية :

« ان المجلس وافق على الاقتراح باجماع الآراء » .

وترك المجلس بين صياح الأعضاء واحتجاجهم .

تم ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٢٢ وبقيت لوحيد الدين السلطان الأخير من سلاطين آل عثمان صفة الخلافة وحدها ، غير أنه أحس أن أمرا يبيت له ففر من البلاد وعاونه الانجليز على الفـرار ، وتولى الخلافة بعـده عبد المجيد افندى فكان مجرد رمز دينى لا أقل ولا أكثر الى أن سنحت أول فرصـة لمصطفى كمال فألغى الخلافة وأقصاه عنها .

وفى نفس السنة (سنة ١٩٢٣) أعلنت الجمهـورية التركيـة وانتخب مصطفى كمال رئيسا لها ، فجمع السلطـة كلهـا فى يده ، حتى ان المجلس النيابى (المجلس الوطنى) كان يأتمر بأمره ، وهنا تهيأت الفرصة له ليخطط لاصلاح بلاده ويعمل من أجلها ، ففى مؤتمر لوزان توصـل الى الغـاء الامتيازات الأجنبية وعدل حدود تركيا وفى المجال الاجتمـاعى حرر المرأة وقامت الهيئات المختلفـة للدفاع عن حقوقها فزال الحجـاب وتولت المرأة الوظائف ، وسرح الدراويش واستبدل بالطربوش القبعة وأمر بكتابة اللغة التركية بحروف الهجاء اللاتينية بدل الحروف العربية .

وقد كان مصطفى كمال أتاتورك بحق «أبو الأتراك» وكانت شخصيته رمزا لتركيا الحديثة بل مصدر الالهام لشعبها وزعمائها فى كثير من أمورهم وقد قال يوما فى هذا المعنى لزعماء حزبه :

« هناك كمالان : كمال الجالس أمامكم بلحمه ودمه ، الذى سيفنى ويزول ، وكمال آخر لا أستطيع أن أقول انه « أنا » لأنى لست « أنا » الذى أشخص هذا « الكمال » انما هو أنتم .. جميـع الحاضرين هنا الذين يطوفون البلاد من أدناها الى أقصاها ليبثـوا ويدافعوا عن المثل الجديدة « الأسلوب الجديد فى الفكر » ، انى أمثل أحلامكم وهدفى فى الحياة هو تحقيقها » [1] .

---

(١) ثورات التحرير الكبرى : اللواء أركان حرب أحمد شوقى عبد الرحمن .

وقد بدلت الانقلابات الاجتماعية التى قام بها مصطفى كمال الأوضاع فى تركيا فظهر جيل جديد نابع من الثورة وطرح ثياب التقاليد البالية وألقى عن كاهله حمل الرجعية الدينية وسار وراء القائد الذى كان يقول .

« ان أهم هدف ينبغى أن تنعقد كلمة الأتراك على تحقيقه هو انشاء هذه الدولة الجديدة بحيث تكون دولة مستقلة لأن الشعب الذى يحرم الاستقلال هو والعبيد سواء » .

واتخذت الثورة التركية شعارها الحرية والعدالة والمساواة ، استبدلت كلمة الاخاء فى شعار الثورة الفرنسية بكلمة العدالة عن عمد للغاية من العدالة لا مجرد وضع كلمة مكان أخرى .

لقد وجدوا أن كلمة الاخاء لا محل لها فى دولة اسلامية لأن المسلمين اخوة بحكم الدين الاسلامى وبنص القرآن .

أما النص على مبدأ العدالة بين المبادىء التى يرددها شعار الثورة فقد كان لازما لبيان خطتها فى الداخل والخارج .

كان لازما لبيان خطتها فى مسألة الامتيازات الأجنبية وهى ظلم واقع على أبناء البلاد وتشير المطالبة بالعدالة الى ضرورة رفعه ومعاملة الأجنبى معاملة الوطنى فى بلاده ، وحسب الأجنبى أن يكون هو والوطنى سواء أمام القانون .

وكان لازما لبيان خطة الثورة فى مسألة الأحوال الشخصية التى كانت ترجع كل هيئة دينية فيها الى سنة تخالف غيرها فى شئون الزواج والطلاق والميراث .

وكان لازما لبيان القواعد التى يقوم عليها التشريع فى القوانين الوضعية والقوانين الدينية أو العرفية .

فكانت كلمة العدالة مبدأ لا يغنى عنه مبدأ آخر ولا يملأ مكانه ، ولم تكن مجرد نغمة فى النشيد تعادل غيرها من النغمات [1] .

هذه هى ثورة تركيا ، وتلك هى شعاراتها ، فلننظـر الى أى مدى حققت تركيا شعاراتها : الحرية والعدالة والمساواة .

الذى لا جدال فيه أن مصطفى كمال رفع من شأن تركيا فى المجـال الدولى ، فألغى الامتيازات الأجنبية ، وأعاد الى تركيا أدرنة وتراقيا الشرقية وحفظ لبلاده كيانها وصان استقلالها ، بطرد الحلفاء من الاستانة واليونان من أزمير ، وجعل منها دولة ناهضة ذات سيادة .

وفى الحقل الداخلى كان جريئا اذ تحدى الرأى العـام التركى وألغى السلطنة ، ومن بعدها الخلافة . وأزال الحجـاب وفتـح للمرأة باب تقلد الوظائف العامة أسوة بالرجل ، وتخفف من العادات والتقاليد البالية ، فأغلق التكايا وسرح الكسالى والدراويش .

أما بعد مصطفى كمال فان تركيا سلكت فى أعقـاب الحرب العالميـة الثانية مسلكا وضعت بسببه الأغلال فى عنقها ، وان غرها فى مبدأ الأمر أن القيد ناعم الملمس وأن الأغلال من حرير .. ذلك أنها ربطت نفسها بالأحلاف

أولا : بحلف بغداد المنهار والذى سمى أخيرا بالحلف المركزى .

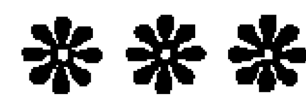
ثانيا : بحلف الاطلانطى ، وبذلك قيـدت حريتها وحدث من تصرفاتهـا الخارجية . بل ووافقت على قيـام قواعد عسـكرية أجنبيـة فى أراضيها .

هذا من جهة ، ومن جهـة أخرى فانها استسـاغت المعونات من دول الأحلاف ، وعلى رأسها الولايات المتحدة . وهذه المعونات لا تستغنى عنها دولة من الدول ، اذ أن التعاون الدولى من أفضال العصر . ولكن معونة

---

(١) الثورة فى الميزان — للاستاذ عباس العقاد .

تختلف عن أخرى . فالمعونة المجردة تختلف عن المعونة المشروطة ، وقد تبدو المعونة أول الأمر بريئة ثم يظهر السم فيها فى شكل التوجيه بشأنها أو قيام الدولة المعينة بارسال لجنة للاشراف على اتفاق المعونة فى الغرض الذى قدمت من أجله . وغالبا ما يكون فى يد تلك اللجنة من التعليمات ما يشبه اللائحة التنفيذية للتطبيق أو بمعنى أدق للقيد .



الثورة الروسية

قامت فى روسيا للتخلص من الطغيان الذى يتمثل فى أسرة آل رومانوف ثورتان .. الأولى فى سنة ١٩٠٥ ، والثانية فى سنة ١٩١٧ .

أما الأولى فقد بدأت عندما أطلق جنود القيصر النار على مظاهرة سلمية كان يقوم بها قوم جياع خرجوا يستصرخون الحكومة ويطلبون خبزا ، وكان طبيعيا أن يكون اعتداء الجنود على قوم جياع عزل من السلاح له أثره السحرى فى الشعب ، باعثا للغضب والاثارة . فلم يكن بد من قيام الاضطرابات ، فأضرب العمال عن العمل احتجاجا على بربرية الحكومة ثم تطور الحال الى أن طلب هؤلاء العمال من الحكومة أن تمكن الشعب من حقه فى الحرية السياسية ومنح العمال الأجور العادلة وتمليك الفلاحين ما يقومون بزراعته من الأطيان وانشاء مجلس دستورى يقوم على انتخابات ديموقراطية سليمة ، فتظاهر القيصر بالنزول على رغبات الشعب ووعد بانشاء مجلس دستورى ، وقام الاقطاعيون باصلاحات فى ممتلكاتهم لم يفد منها الفلاح الصغير بل عادت فائدتها على فريق من الفلاحين الأغنياء . وفى هذه الفترة كانت الحكومة تتبصر الأمر وتدبره ، درست غضب الشعب على جميع المستويات والطبقات وانتهت الى حقيقة المسألة ، ذلك أن كل فريق من الشعب له شأنه وله مطالبه .

فالعمال كان يحركهم للثورة الجوع وقلة الأجور ، والفلاحون أنهكهم العمل المضنى ودأب الاقطاعيون على امتصاص دمائهم فثاروا بغية أن يكون نصيبهم قدرا من الأطيان التى يقومون بخدمتها وزراعتها .

ومن عدا هاتين الطائفتين من الثوار فلهم هدف آخر يسمو على طلب الرغيف والاستحواذ على قطعة الأرض .. كانوا يسعون الى غاية أنبل هى الحرية وحكم الشورى .

ومن هنا بدأت الحكومة تلعب لعبتها فدخلت من ثغرات الطوائف المختلفة لتخلق خلافا بين صفوف الشعب الثائر ، الأمر الذى انتهى بأن قام فريق من الشعب خدعه دس الحكومة . وانتهى بأن قامت المعارك بين الطلبة والعمال الجياع .

وهكذا ، وبعد أن قصمت الحكومة ظهر الثورة فى نواح عديدة من البلاد ، تحولت الى قاعدتى الزوبعة وهما بطرسبورغ وموسكو ، فسحقت سوفيت بطرسبرغ بسهولة ، أما سوفيت موسكو فقد استغرق القضاء عليهم خمسة أيام ، لأن الجيش انحاز الى جانب الثوار ، وأتبعت الحكومة ذلك بأعمال انتقامية ، فأعدمت فى موسكو ألف شخص دون محاكمة ، وألقت سبعين ألفا فى السجون . وكان عدد ضحايا الثورات المتعددة فى البلاد ١٤ ألف شخص [١] .

ولئن انتهت هذه الثورة — ثورة سنة ١٩٠٥ — على هذا النحو الفاشل المؤسف والى هذا التدمير فانها بلا جدال كانت مقدمة لثورة أخرى كللت بالنجاح ، وهى ثورة سنة ١٩١٧ ، هذا فضلا عما كان لها من أصداء فى نفوس كثير من العمال فى أنحاء كثيرة من العالم استيقظوا بسببها وانتبهوا الى وضعهم وتهيأوا للمطالبة بحقوقهم .

أما الثورة الثانية — ثورة سنة ١٩١٧ — فقد بدت طلائعها فى عام

---

(١) لمحات فى تاريخ العالم : للبانديت جواهر لال نهرو .

١٩١٤ ، حيث أخذ الوعي يتحرك فى نفوس الشعب الذى بدأ يدرك واقعه الأليم ويتهيأ للنضال الثورى ، اذا لزم الأمر فى سبيل المطالبة بحقوقه .

ولا جدال فى أن قيام الحرب العالمية الأولى هو الذى أخر قيام الثورة المذكورة نحوا من ثلاث سنوات ، فقد ألهت الحرب الناس بما هم فيه عنها، فقد كان العمال وقودها والفقراء ضحاياها ، وهؤلاء هم الذين تبعث ظروفهم دائما على الثورة .

دخلت روسيا الحرب والعمال الجياع ركيزتها ، والفلاحون الساخطون قوامها ، فكان طبيعيا بجيش قوامه هؤلاء ألا توفق فى معاركها وأن تعجز فى سنة ١٩١٦ عن مواصلة القتال بالرغم من جهود الحلفاء الغربيين للحفاظ على استمرارها الى جانبهم ، فقامت الثورة فيها فى سنة ١٩١٧ .

وكان لينين زعيم الثورة مبعدا فى ألمانيا ، فعاد الى روسيا فورا وقاد الحركة العمالية . وعقد صلحا منفردا مع ألمانيا ، لم يرحب به الحلفاء واعتبروه تخليا عن قضيتهم ، ولقد فصل لينين المراحل التى مرت بها الثورة الروسية فى مؤلف له جاء فيه :

« ... ان ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ نجحت بفضل الوسيلة التى رسمت لها فأحداث الثورة نفذت وفقا للخطة الموضوعة لها والتى اتفقت مع تفكيرنا اتفاقا دقيقا » .

وقال :

« ... كان علينا أن نكتل الشعب ضد الملكية وضد كبار الملاك وضد الاقطاع لكى تتسم الثورة فى أول الأمر بطابع البورجوازية الديموقراطية ، ثم استقل بعد ذلك من هذه المرحلة الى تطوير الثورة بمساندة الطبقات الكادحة والفلاحين والفقراء . أى بمساندة الطبقات التى خصصت للسيطرة والاستغلال بتوجيهها ضد ما تبقى من الرأسمالية ، أى ضد الطبقة المتوسطة » [1] .

---

(١) ثورات العرب : محمد على الفتست .

والثورة الروسية قامت ، شأنها شأن أغلب الثورات على الدم ، فكان حريا بزعمائها — وقد بلغ الشـعب ما جاهد من أجله وتخلص من قيصر ظالم وحكومة باغية — أن يتجنبوا ذلك الطريق . ولـكن هؤلاء الزعماء أسرفوا فى اتهام بعضهم بعضا ، وتوجس كل من الآخـر خيفة ، والنتيجة دائما معروفة : الغـدر والاغتيال ، ومن الصعب انتقاد تصرف من تصرفات حكوماتها لنقول ان هذا انحـراف وان ذاك صـواب ، لأن تلك الثورة « مدرسة قائمة بذاتها فى وطن له ظروفه التى شكلتها محنة الأمة »[1] .

غير أنه لا يجوز أن نقول هذا ونترك الاشارة الى أمور هى :

أولا : أثر تلك الثورة فى الوعى العمـالى العالمى وفى المكاسب التى نالها العمال فى كافة أنحاء العالم تبعا لذلك .

ثانيا : سياسة الاتحاد السـوفيتى فى منـاصرة الدول المغلوبة على أمرها ومعاونة الثورات فى البلاد الخاضعة للاستعمار الغربى .

ثالثا : لما وجدت الدول الغربية أن الاتحاد السوفيتى لا يبغى فقط تحرير المستعمرات وازالة النفوذ الغربى عليها وأنه عدو الرأسمالية اللدود الذى يتحين الفرص للقضاء عليها . لم تجد مناصا من أن تتطـور لارضاء الطبقات الكادحة فى صور التأميم أو التأمين الاجتماعى أو غير ذلك من الصـور الاقتصـادية المستحدثة ، وذلك الى جانب استعداداتها العسكرية لدفع هذا الخطر .

الثورة الصينية

قامت الثورة فى الصين على ملوك أسرة المانشو «أبناء السماء» وبدأت الشيوعية تظهر فى الصين بقيام الطلبة بانشاء الجمعيات السرية والفلاحين بتنظيمات خاصة بهم ، والعمال بالنقابات .

---

(١) «يا ولدى : هذا عمك جمال » للسيد أنور السادات .

ولما انتخب (صن يات صن) فى سنة ١٩٢١ رئيسا للجمهورية أصدر دستورا على نمط أحدث الدساتير وأنشأ حزبا تقدميا سماه حزب الشعب القومى وبالرغم من أن هذا الحزب لم يكن شيوعيا الا أنه كان بين أعضائه فريق من الشيوعيين وعلى رأسهم زعيم الصين الحالى « ماوتسى تونج » .

ولما توفى (صن يات صن) فى سنة ١٩٢٥ تصدع حزبه اذ خرج منه الشيوعيون بزعامة (ماوتسى تونج) وبقى من بقى فى الحزب بزعامة (الجنرال شيانج كاى شيك) .

وفى سنة ١٩٤٦ قامت الحرب الأهلية فى الصين بين القوات الشعبية (الشيوعية) بقيادة « ماوتسى تونج » وبين قوات الحكومة الوطنية بقيادة الجنرال « شيانج كاى شيك » واستطاعت القوات الشعبية فى حرب عارمة أن تقضى على قوات الحكومة . حاربتها فى الريف وحاصرتها فى المدن حتى استطاعت فى سنة ١٩٤٩ أن تطرد فلول جيشها الى جزيرة فرموزا ومن ذلك التاريخ قامت جمهورية الصين الشعبية . وقامت فى فرموزا جمهورية الصين الوطنية ، الأولى برئاسة « ماوتسى تونج » والثانية برئاسة « كاى شيك » . ووضع (ماوتسى تونج) للدولة الجديدة شعارات جديدة تغاير شعارات الثورات السابقة الغربية وحصر تلك الشعارات فى كلمات ثلاث :

القومية — لاحلال الجماهير محل الدولة فى معاملة المغول والمنشوريين والتتار وأبناء التبت المشتركين على الحدود .

والديمقراطية — يقصد بها غلبة الشعب لا مجرد الحرية الشعبية لأن الزعيم العظيم « صن يات صن » كان يتوسع بديموقراطيتـه ولا يقنع بتطبيقها فى بلاده كما تطبق فى الأمم الأوربية أو الأمريكية . بل كان يريد أن يتدرج فيها حتى تشمل حق الغاء القوانين من قبل الجماعات الشعبية وحق اقتراح الشرائع من قبل تلك الجماعات وفقا للنظام الدستورى الذى يمنع الفوضى والارتباك فى تقرير القوانين ومراجعتها .

أما الاشتراكية — فكانت لازمة لبيان موقف الأمة من الأموال الأجنبية وكانت السكك والمواصلات والموانى تدار لحساب الدول وبأموال شركاتها وكان الزعيم الصينى لا يرفض الاستعانة بالأموال الأجنبية ولـكنه يرفض الاستغلال والتسخير ويرى أن يكون استثمار المـال على أسـاس القواعد الاشتراكية فى معاملة الأجانب أو معاملة أبناء الصين [1] .

عرف « ماوتسى تونج » أن الاقطاع والرجعية يقفان فى سبيل تحقيق تلك الشعارات . فكان لا بد من القضاء عليهما . فأصـدر قانون الاصلاح الزراعى الذى قضى على الاقطاع وتربص بالرجعيين ولم يتهاون معهم حتى أنه لجأ الى القتل كلما لزم الأمر وأعمله فى رقابهم . وقد عاب عليه فريق من الناس أنه قبض على الصين بيد من حديد وأنه فى سبيل تحقيق شـعارات الثورة حكم البلاد حكمـا دكتاتوريا ، غير أنه برر الضرورة الى ذلك فى قوله :

« يقال لنا : تقيمون دكتاتورية .. نعم يا حضرات السادة .. أنتم على حق فنحن بالفعل نقيم ديكتاتورية تحرم على الرجعيين حق التعبير عن آرائهم وتبيح للشعب وحده حق التعبير وحق التصويت .

« فمن هو هذا الشعب ؟

« فى المرحلة الحالية يتكون الشعب من الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبورجوازية الوطنية . وباتحاد هذه الطبقات تكونت حكومة لهم من أجل اقامة ديكتاتورية للقضـاء على خدام الاستعمار ومن أجل سـحق الاسـتعمار وأعوانه والذين ارتبطوا بمصالحه فلا يسمح لهم بالتصرف الا فى داخل حدود معينة . فاذا تجاوزوا تلك الحدود بالقول أو بالفعل فسيمنعون وسيعاقبون فى الحال . فلا بد من تأسيس النظـام الديمقراطى بين الشعب فيمنح

---

(1) الثورة فى الميزان : للاستاذ عباس العقاد .

حرية الكلام والاجتماع والتنظيم ولا يعطى حق التصويت الا للشعب دون الرجعيين .

« فالديمقراطية للشعب . والديكتاتورية على الرجعيين . واذا لم يفعل هذا تنهزم الثورة وتقع الكارثة على الشعب وتفنى الدولة [1] » .

وعلى هذا الطريق سار زعيم الصين وفق مبدأ احياء الصين الجديدة على ضوء الشعارات التى أعلنها وفى اطار واقعها الداخلى . ولقد زار «الفيلد مارشال مونتجومرى » القائد البريطانى المعروف ، والذى أخذ شهرة عالمية بانتصاره فى معركة العلمين الصين مرتين الأولى فى سنة ١٩٦٠ والثانية فى سنة ١٩٦١ وكتب عن رحلتيه كتابا سماه الصين تتحرك [1] قال فيه :

« .. لا تحتقروا ولا تسيئوا تقدير هذه الأمة العظيمة التى يبلغ عدد سكانها قرابة السبعمائة مليون نسمة . فقد مر الشعب الصينى بتجربة مريرة خلال السنوات الثلاث المنصرمة نتيجة لتوالى سوء المحاصيل بيـد أن الحكومة المركزية فى بكين مسيطرة على كل شىء بحزم والحديث عن المجاعة المنتشرة وعن الحاجة الماسة وعن التراخى وعدم الاستقرار فى البلد ليس الا محض هـراء ، بل أنه من الخطورة بمكان .

« وخلال رحلتى التى انتهت توا ذهبت فى البداية الى منغوليا الداخلية ، ثم رحلت من شـمال الصين ميمما شـطر جنوبها فمررت بالصين الوسـطى ثم الصين الجنوبيـة وزرت عشرا من المدن الرئيسية ، والكثير من المدن الأخرى والقرى ، ولقد بدا لى أن كل من رأيت من الناس سعيد . ولم أر أى أثر لسـوء التغذية وربما كان الطعام فى بعض المنـاطق قليلا فى بعض المناسبات بيد أنه كان هناك دائما ما يكفى .

---

(١) قصة الثورة كاملة : للسيد أنور السادات .

« وفى هذا الشعب قوة هائلة . وهو شعب ماهر مجد حتى أنه يحتمل أن تكون أمتهم أعظم أمم الأرض قاطبة نشاطا ، وعلى الغـرب — ان أراد النصيحة الخالصـة — أن يقيم علاقات صـداقة مع الجمهورية الشعبية . انها تحتاج أن يعاملها الناس

« ان أمة عظيمة من أكبر أمم الأرض قاطبة تتحرك الآن » .

ومن قبله قال المؤرخ الانجليزى المعاصر « أرنولد توينبى » :

« اننا معشر الغربيين أقلية الآن لا نعدو خمس الجنس البشرى ولقد أخذت عنا الأمم الأخرى ما حصلت عليه من معلومات فنية أنتجنا بها آلات الحـرب والدمار . ولا أقصـد الروس فقط ، بل الصينيين والهنود والافريقيين ، بل الحقيقـة كل العـالم غير الغربى . لقد سيطرت سيادتنا خلال الخمسة قرون المـاضية على آسيا وافريقيا وفرضت أنظمتها الاقتصادية والسياسية عليها ، ولكن التحول قد بدأ اليوم وكان من الطبيعى بل من الانصاف أن يبدأ اذ ينبغى علينا نحن الغربيين أن نكف عن محاولة الجلوس على رؤوس الناس أو سيادتهم أو جعلهم يقلبون لنا ظهر المجن » .

ومحصل هـذا أن كل ثورة من ثورات التحرير الـكبرى قامت لغاية واشتعلت لمبرر . وأن لكل ثورة من تلك الثورات شعاراتها الخاصة النابعة من صميم كيانها تفرضها مطالب الأمة الثائرة وحاجتها التى قامت من أجلها الثورة . يؤيد هذا ويؤكده ما رأيت من تبـاين تلك الشعارات فى العرض السابق بيانه وملاءمة الشعار فى كل بلد لطبيعة البلد وزمانه وحاجته الثورية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانه بنسبة اخلاص كل قائد أو قادة لكل ثورة وحفظ كل منهم لشعارها كانت كل ثورة تسير فى مخططها الثورى . هذا مع اجماع فى تلك الثورات على اتخاذ طريق الدم وسيلة للتطبيق حتى أنه فى بعض الأحيان كان قادة الثورات يغدرون بزملائهم بل وبأخلص أولئك الأصدقاء .

ثورة مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢

وبعد فما هو شعار الثوار يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ؟؟

تضمن بيان الثورة الأول الذى أعلنه السيد أنور السادات من دار الاذاعة فى الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ استعراض ما مر بمصر من أوقات عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وما كان لهذه الاعتبارات من أثر فى تآمر الخونة على الجيش حتى تصبح مصر بغير جيش يحميها . ووعدت الثورة الأمة فى ذلك البيان بأن الجيش سيعمل — بعد أن طهر — لصالح الوطن وفى ظل الدستور .

وجاء فى البيان التالى الذى صدر يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٥٢ أن الثورة تنشد الاصلاح والتطهير فى الجيش وفى جميع مرافق البلاد ورفع لواء الدستور .

وجاء فى الانذار الذى وجهته الثورة الى فاروق يوم ٢٦ يوليه بالتنازل عن العرش أن مبرر هذا الطلب هو ما عم البلاد من الفوضى نتيجة حكمه وسوء تصرفه وعبثه بالدستور وامتهانه لارادة الشعب حتى أصبح كل فرد لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته وحتى ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم وانتهى الأمر الى أن أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظله الحماية والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير وما تجلت آيته فى حرب فلسطين وما تبع ذلك من فضائح الأسلحة وما تعرضت له المحاكمات التى قامت للفصل فى تلك الفضائح من تدخل فاروق السافر .

ولا جدال فى أن هذه البيانات لم تفصح عن كل ما انطبع فى نفوس ثوار ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ وما رسخ فى قلوبهم من عقيدة ثورية محددة

سرت فى نفوسهم مسرى الدم فى العروق ، بل بالتدريج أخذ رجال الثورة يفصحون عن أهدافهم الكريمة ويعملونها . تلك الأهداف التى برزت فى المبادىء الستة التى تضمنها الميثاق الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٣ .

وهى :

أولا : القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين .

ثانيا : القضاء على الاقطاع .

ثالثا : القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

رابعا : اقامة عدالة اجتماعية .

خامسا : اقامة جيش وطنى قوى .

سادسا : اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولا جدال فى أن هذه المبادىء الستة كانت شعارات الثورة وان لم تعلن واضحة محددة عند قيامها للاعتبارات السياسية التى اقتضت كتمان بعض أغراض الثورة وقت قيامها والكتمان الذى لزمه تخطيطها .

وهناك أصل تاريخى له شأنه فى اثبات أن تلك المبادىء هى شعار الثورة وقاعدتها ، تلك المنشورات التى كان « الضباط الأحرار » يصدرونها قبل الثورة والتى تضمنت نصوصا يمكن أن يتكون منها دستور الثورة [1] .

فقد جاء فى منشور من تلك المنشورات « ٢ » صدر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢ ما يلى :

« أيها الضباط ، ان حريتكم رهينة بحرية الشعب فكافحوا من أجل

(١) حقيقة الانقلاب الاخير فى مصر : للدكتور راشد البراوى .

(٢) صدر أول منشور للضباط الاحرار فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ وكان بشأن فلسطين . والمأساة التى حلت بقواتنا نتيجة تفكك صفوف العرب ونتيجة الخيانة والاسلحة الفاسدة .

الحرية فى كل مكان ، واعلموا أن الخونة من قادة الجيش هم الذين يعتمد عليهم الاستعمار . استديروا لأعداء الوطن وأجبروهم على احترام حريتنا ووطننا التى استباحوها حراما للدفاع عن مصالحهم.

يسقط الاستعمـار .

يسقط التحالف مع الاسـتعمار .

يسقط الدفاع المشترك والضمان الجماعى فى ظل الاستعمار .

تسقط الأحكام العرفيـة » .

وفى منشور صادر بتاريخ ٢ يونية سنة ١٩٥٢ تحت عنوان « مؤامرة كبرى ضد المصانع الحربية » ، قالوا :

« انتهت المحاولات التى دبرها أعوان الاستعمار وأذنابه الى القضاء على مشروع للمصانع الحربية المصرية ، فقد تقرر أن تكون ادارة وبذلك تفتح أبواب الترقى للمحاسيب والأصـهار ، وطرد منهـا ضباط رغم البعثات التى قضوها فى الخارج ، ونظرة واحـدة الى هذه المصانع تظهر أن أعوان الاستعمار نجحوا فى هدمها :

١ — لم يتم انشاء مصنع من المصانع الحربية حتى الآن وما زالت آلات مصنع تعبئة ذخيرة الأسلحة الصغيرة ملقاة فى احدى المغارات حتى الآن غير صالحة للعمل .

٢ — لم يتم انشاء مصنع من المصانع الحربية حتى الآن ومازالت مصنعا للأسلحة الصغيرة ، وما زالت الأوراق نائمة حتى الآن وقد قامت اسرائيل بشراء مصنع مماثل له من تسعة شهور وبدأ الانتاج فى الشهر الماضى .

٣ — تنتج مصانع اسرائيل بعد الحرب الفلسطينية الأسلحة الثقيلة والصغيرة بكل أنواعها والقنابل اليدوية ، وتقوم بتجميـع السيارات وأنشأت جيشا قويا به وحدات كاملة من جنود

المظلات ، أما فى مصر فقد نجح أعوان الاستعمار والخونة فى الوصول بنا الى ما وصلنا اليه من الفوضى والانحلال» .

أما المنشور التالى فقد جاء شاملا وافيا اذ تضمن « أهداف الضباط الاحرار » وفصلها فى الآتى :

أولا : القضاء على الاستعمار الأجنبى وأعوانه الخونة فى وادى النيل.

ا) حقيقة الاستعمار :

الاستعمار هو الاستغلال الاقتصادى الذى تقوم به دولة أجنبية لموارد وأفراد شعب آخر ، وذلك عن طريق الشركات ورءوس الأموال الأجنبية التى تنهب موارد المواد الأولية وتستغل شعوب البلاد المستعمرة وقد يكون مصحوبا باحتلال عسكرى كمصر، وقد لايكون مصحوبا باحتلال عسكرى كايران التى تنهب الشركاتالأجنبية بترولها لصالحها وحدها .

ومصر تخضع للاستعمار البريطانىأساسا ولكنها تخضعأيضا لاستعمار دول أخرى تنهب مواردها بأبخس الأثمان كالاستعمار الفرنسى ممثلا فى شركة قنال السويس والاستعمار الأمريكى ممثلا فى شركات الكوكاكولا والبيبسى كولا والحرير الصناعى وغيرها .

ب) لماذا نحارب الاستعمار :

١ — لأنه سبب نكبة هذا البلد وتأخره فى كل المظاهر اقتصاديا وماليا وفى التعليم والصحة والجيش .

٢ — لأنه منع تقدمنا الصناعى وحطم صناعتنا التى كانت قائمة حتى لا تنافس صناعته وحول مصر الى بلد زراعى محض ، ما زال حتى الآن يستعمل وسائل الزراعة المتأخرة التى كان يستعملها الفراعنة .

٣ — لأنه حطم الجيش المصرى ومنع تقدمه ، وبعد أن كان لنا جيش تعداده مائتا ألف أيام محمد على وأسطول حربى كان الثالث فى البحر الأبيض ، ومصانع حربية ضخمة ، أصبحنا لا نملك شيئا ، ولا أمل لنا فى بناء جيش قوى الا بعد القضاء على الاستعمار .

٤ — لأن الاستعمار الأجنبى يريد أن يجرنا معه الى حرب عالمية ثالثة يحارب فيها لمصلحته الاقتصادية بجنود مصرية يضحون بأرواحهم فى سبيله ، وخاصة بعد أن فقد مستعمراته الكبرى كالهند وبورما وغيرها التى كانت تمده بالرجال .

جـ) كيف يحكمنا الاستعمار :

والاستعمار لا يحكمنا حكما مباشرا بواسطة حكام موظفين وحكام انجليز ، كما يفعل مع البلاد المتأخرة جدا فى وسط افريقيا ، وانما يحكمنا عن طريق الخونة من المصريين حكما غير مباشر ، هؤلاء الخونة هم الذين ربطوا مصالحهم بمصالحه عن طريق الرشوة والخدمات الخاصة والتعيين فى مجالس ادارات الشركات والمكافآت الضخمة والألقاب والنياشين الأجنبية ، وهم ممثلون فى رجال القصر ورجال الأحزاب المختلفة التى تتوالى على الحكم وفى الصحافة المرتشية التى تدافع بطريقة ظاهرة أو ملتوية عن الاستعمار ، ولابد من القضاء على هؤلاء الخونة ليتم تطهير البلاد .

د) كيف نحارب الاستعمار :

ثانيا :

١ — برفض الارتباط بأية صلة كانت مع أى دولة من الدول الاستعمارية كالدفاع المشترك أو غيره من المؤامرات المماثلة له.

٢ — بالتمسك بالحياد فى أى حرب مستقبلة، ويجب أن تلعب القوات المسلحة دورا رئيسيا فى هذه الدعوة وعلى ذلك يجب أن يعاد

تنظيم الجيش وتسليحه بحيث يكون قادرا على خدمة أهداف البلاد . ويجب أن يعلم الجيش أنه جزء من الشعب ولن تقوم له قائمة الا فى بلد مستقل قوى .

٣ — باطلاق الحريات العامة جميعها للشعب حتى يستطيع أن يلعب دورا فعالا فى الحرب ضد الاستعمار .

٤ — العمل على المساعدة فى تكوين جبهة وطنية من الأفراد والهيئات الوطنية التى تكافح ضد الاستعمار ومحاربة الهيئات غير الوطنية .

ثالثا — جيش وطنى يقوم على الأسس الآتية :

١ — قيادة جديدة يفسح فيها المجال للشباب الوطنى الكفء من الضباط .

٢ — اعادة تنظيم القوات المسلحة على أسس سليمة .

٣ — اعداد جنود الجيش اعدادا كاملا ، وافساح مجال الترقية لرتبة ضابط لمن يظهر كفاءة منهم فى العمل .

٤ — ضمان مستوى معيشة مناسب للصف ضباط والجنود .

٥ — نشر الوعى الوطنى بين الضباط والجنود ، وليس لمصر أهداف عدوانية ، ولكن يجب أن نكون قادرين على دفع أى نوع من أنواع العدوان سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا .

ولما تكاتفت كل القوى المخلصة وصار الجيش والشعب كلا لا يتجزأ فى الغاية الكبرى أعلنت تلك المبادىء عمليا وتطبيقيا ، فبعد أن طرد فاروق صدر قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ كطلقة أولى للقضاء على الاقطاع ثم بدأت مفاوضات الجلاء والاتفاق على خروج قوات

الاحتلال يوم ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦ ، وهــكذا مما أثبت أن الثورة حفظت عهدها ونفذت شعارها . وذلك على الوجه الذى سنتكلم عنه عند الحديث عن ايجابية الثورة .

وكان من توفيق الله وفضله أن الثورة وضعت شعارها موضع التنفيذ فى غير عنف ولا انحراف وفى رحمة ولكن فى حزم .

فكانت ثورة بيضاء تختلف اختلافا جذريا عن ثورات التحرير الكبرى التى كان طريقها كلها الدم بلا استثناء .

يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر مدبر الثورة وقائدها فى احتفال مدينة الاسكندرية يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٦٣ بعيد الثورة الحادى عشر :

« كانت المبادىء الرئيسية لتغيير المجتمع قائمة على الأسس السلمية لا بالذبح ولا بالقتل ولا بالمشانق ، قلنا سنغير المجتمع ونحـوله بالوسائل السلمية الى مجتمع اشتراكى تحقق فيه الكفاية والعدل » ويقول :

« الشــعب المصرى حينما وجد الفرصـــة أثبت أنه يستطيع أن يحقق المعجزات ، ومنذ ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، ونحن نسير فى عملية ثورية مستمرة ، لم تكن ثورتنا بالذبح والقتل والأحقاد ، بل كانت ثورة قائمة على الالتقاء بالشعب ، كانت ثورة الشعب نفسه ، مما يؤكد تنفيذ المبادىء الستة بالطريقة التى رسمت لها على صــفحة ثورية بيضاء » .

ومحصل هذا كله أنه ما قام شعب بثورة الا وكان هدفه رفع ظــلم ظالم أو استخلاص حق من غاصب ، سواء كان الظلم منصبا على طائفة من طوائف الشعب أو طبقة من طبقاته وســواء كان الظالم من الداخل أو من الخارج فشعارات الثوار جميعا تنصب على حقوق تستخلص وظلامات يراد أن ينقشع ظلامها ، ولكن الخلاف بين الشعوب فى السبل التى تسلكها نحو

أهدافها من الحرية والعدالة والمساواة وتذويب الفوارق بين الطبقات، شعوب تسبح فى الدم ، وشعوب تسير فى نور الشعارات ، ودفء شمسها المشرقة ، فلا عنف ولا عسف . اذ أن الشعارات كالديانات كلها خير وكلها تدعو الى الخير ، ونحن المصريين لنا أن نفخر بأن ثورتنا ما غمست يدها فى دماء ولا أزهقت أرواحا .

انها ثورة من نور بددت ظلاما ، وثورة حق أزهقت باطلا ، ان الباطل كان زهوقا .

الفصل الثالث

التفجير الثورى ... موعده وامتداده

كل ثورة فى تاريخ مصر الحديثة ، وكل حركة علت أرضها ، وكل صيحة ارتفعت فى سمائها ، وكل حرية قيدت فى سجن من سجونها ، وكل قطرة دم سالت من شهيد من شهدائها ، وكل صرخة ندت عن جريح من جرحاها ، كانت كلها حلقات نضال ثورى ، تشابكت معاركه ، وتداخلت مراحله ، وكانت كل منها — برغم الهزيمة والنكسة — تضع لبنة فى صرح الاباء والجهاد ، حتى كان يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حيث كانت مصر على موعد مع القدر ، اذ أراد الله أن يبلغ الجهاد غايته ويتم على المصريين نعمته، فهيأ لهذا البلد الأمين فتية آمنوا بربهم ، ووثقوا بشعبهم ، فساروا فى المقدمة والشعب من ورائهم ليستكملوا الدورة ويتموا الشوط .

نعم « ان كفاح أى شعب جيلا بعد جيل ، بناء يرتفع حجرا فوق حجر ، وكما ان كل حجر فى البناء يتخذ من الحجر الذى تحته قاعدة يرتكز عليها ، كذلك الأحداث فى قصص كفاح الشعوب » .

كل حدث منها هو نتيجة لحدث سبقه وهو فى نفس الوقت مقدمة لحدث ما زال فى ضمير الغيب .

ففى الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ استيقظ المصريون على صوت السيد أنور السادات وهو يذيع على الأمة بيان الثورة الأول ويقول :

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش . وتسبب المرتشون المغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين

وأما فترة ما بعد هذه الحرب ، فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره اما جاهل أو فاسد ، حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا فى داخل الجيش رجال نثق فى قدرتهم ، وفى خلقهم ، وفى وطنيتهم ، ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب . أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين ، فهؤلاء لن ينالهم ضرر ، وسيطلق سراحهم فى الوقت المناسب . وانى أؤكد للشعب المصرى أن هذا الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا عن أية غاية ، وأنتهز هذه الفرصة فأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس فى صالح مصر وان أى عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن فى الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاونا مع البوليس ، وانى أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولا عنهم ، والله ولى التوفيق » .

وفى الساعة الثامنة والنصف صباحا أذاعت الثورة بيانا موجها الى ضباط الجيش هذا نصه :

« تعلمون جميعا الفترة العصيبة التى تجتازها البلاد ، ورأيتم اصبع الخونة تتلاعب بمصالح البلاد فى كل فرع من فروعها ، وتجرأت حتى تدخلت فى داخل الجيش وتغلغلت ، وهى تظن أن الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين .

« واننا فى هذا اليوم التاريخى نطهر أنفسنا من الخونة والمستضعفين، ونبدأ عهدا جديدا فى تاريخ بلدنا ، وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة أبد الدهر ، ولا أظن أن فى هذا الجيش من يتخلف

عن ركب النهضة والرجولة والتضحية التى هى واجب كل ضابط منا . والسلام . » .

ثم أذاع القائد العام للقوات المسلحة على الشعب البيان الثالث التالى:

« باسم القوات المسلحة أبعث بتحيتى الى جميع الذين توجوا بولائهم وثباتهم العمل الذى قمنا به لمصلحة الوطن دون اراقة دماء . لقد طفت بشوارع القاهرة فى صباح اليوم ، وسرنى كل السرور أن وجدت الأمن يسود كافة أرجائها، والهدوء يملأ قلوب كل سكانها ، والتعاون لانجاح مهمة القوات المسلحة يربط الجميع من رجال الأمن والمدنيين واخواننا الأجانب والعسكريين برباط قوى متين ، ورجائى الى مواطنى ألا يستمعوا الى الاشاعات المغرضة ، فالحالة هادئة فى كل مكان » .

واستمع الشعب واستمعنا الى هذه البيانات بقلوب راضية ونفوس مبتهجة ، وأدركنا جميعا أنها الثورة الممتدة فى تاريخنا الحديث على مراحل مختلفة ، وفى حلقات متشابكة ، قد عادت من جديد الى الظهور يحمل الجيش لواءها ويدير قادته دفتها ، ليصلوا بالسفينة الى بر الأمان والحرية .

وشرح الرئيس جمال عبد الناصر كيفية التشكيل الثورى بقوله :

« وجاءت الحرب العالمية الثانية وما سبقها على شبابنا فألهبته وأشعلت النار فى خلجاته فبدأ اتجاهنا اتجاه جيل بأكمله يسير الى العنف .

« وأعترف — ولعل النائب العام لا يؤاخذنى بهذا الاعتراف — أن الاغتيالات السياسية توهجت فى خيالى المشتعل فى تلك الفترة على أنها العمل الايجابى الذى لا مفر من الاقدام عليه اذا كان يجب أن تنقذ مستقبل وطننا ، وفكرت فى اغتيال كثيرين وجدت أنهم العقبات التى تقف بين وطننا وبين مستقبله ، ورحت أعد جرائمهم وأضع نفسى موضع الحكم على أعمالهم وعلى الأضرار التى ألحقتها بهذا الوطن ، ثم أشفع ذلك كله بالحكم الذى يجب أن يصدر عليهم .

« وفكرت فى اغتيال الملك السابق وبعض رجاله الذين كانوا يعبثون بمقدساتنا ، ولم أكن وحدى فى هذا التفكير .

« ولما جلست مع غيرى انتقل بنا التفكير الى التدبير .

« وما أكثر الخطط التى رسمتها فى تلك الأيام وما أكثر الليالى التى سهرتها أعد العدة للأعمال الايجابية المنتظرة .

« كانت حياتنا تلك الفترة كأنها قصة بوليسية مثيرة .

« وكانت لنا أسرار هائلة ، وكانت لنا رموز ، وكنا نستتر بالظلام ، وكنا نرص المسدسات بجوار القنابل ، وكانت طلقات الرصاص هى الأمل الذى نحلم به » .

الى أن عدل عن خطة الاغتيال لأن نفسه لم ترتح اليها واقتنع بضرورة تغيير هذه الخطة حيث يقول :

« وبدأنا نرسم الخطوط الأولى فى الصورة التى تحققت مساء ٢٣ يوليو ، ثورة منبعثة من قلب الشعب حاملة لأمانيه مكملة لنفس الخطوات التى خطاها من قبل على طريق مستقبله » [١] .

وهذا التشكيل الذى أشار اليه السيد الرئيس جمال عبد الناصر أرخ له السيد أنور السادات فقال :

« عام ١٩٤٩ بعد المحنة الكبرى ، بعد أن عاد جيش البلاد من فلسطين ومعه المأساة الكبرى ، المأساة التى صنعها الخونة والسماسرة الذين حكموا الشعب وقتلوا جنوده وضباطه ، ومزقوا كرامته ، وسخروا من مقدساته ، فى ذلك العام بدأت مرحلة جديدة فى الموقف السياسى فى البلاد ، فبعد انتهاء معركة فلسطين ، بعد تلك المأساة التاريخية ، كان على أعداء الشعب أن يبحثوا عن مخرج

(١) كتاب فلسفة الثورة : للسيد الرئيس جمال عبد الناصر .

لهم ، فسخط الشعب قد بلغ حدا يهدد بالانفجار ، وغضب الجيش بعد أن طعن من الخلف ..

« وكان تنظيم الضباط الأحرار فى ذلك الوقت قد لحقته خسائر شديدة أثناء المعركة فى فلسطين .

« وكان حتما بعد المحنة أن يعوض التنظيم تلك الخسائر ، خاصة وأنها — أى الخسائر — كانت قد بلغت الى حد أن الضباط الأحرار فقدوا الاتصال بعضهم ببعض .

« وقد بدأ الضباط الأحرار يعملون على الفور لاعادة الاتصال من جديد ، وكان هدفهم فى هذه المرة تكوين هيئة تأسيسية للضباط الأحرار ، ثم السيطرة على الجيش تماما بتنظيم ضخم متماسك يمكن أن يبعد شبح المآسى عن الجيش وعن الشعب » .

وتكونت الهيئة التأسيسية . ويقول أنور السادات فى كتابه : « ياولدى هذا عمك جمال » :

« انه كان من المتفق عليه فى اجتماعات الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار التى تشكلت سنة ١٩٥١ أن يكون عام ١٩٥٥ هو العام الذى تقوم فيه الثورة .

« ولكن الوضع تغير فى آخر سنة ١٩٥١ ، حينما أعلنت مصر من جانبها الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ثم قامت حركة المقاومة التى كان ميدانها منطقة القنال ، وما كان من مقاومة الشعب وكفاحه ضد الانجليز ، بينما الوزارة القائمة تمد الجيش البريطانى بالتموين بانتظام ، فضلا عن اغفالها معاونة المجاهدين فى منطقة القنال ، وهى قاعدة المحتل ، لهذا رأى الضباط الأحرار تحديد شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ ميقاتا للثورة ، وكان سبب اختيار شهر نوفمبر لقيام الثورة أن تكون حركة التنقلات فى الجيش قد تمت ، ويكون فى العاصمة

وحدات كاملة من الوحدات الموالية للحركة ، والتى كانت يوم تحديد هذا الميعاد مبعثرة بين سيناء والاسكندرية ، وأن يكون الملك ووزراؤه قد عادوا من مصيفهم لكى تكون الضربة واحدة وكاملة وسريعة من غير حاجة الى معارك تراق فيها دماء [1] .

« ولكن حدث أن اعتدى الانجليز على محافظة الاسماعيلية ، وحدث حريق القاهرة الذى جعل البلد تغلى غليانا ، واستتبع أن يفكر الضباط الأحرار فى تعديل موعد التنفيذ وجعله فى يوم من أيام شهر مارس ، غير أن بحث الترتيب لتلك العملية استلزم بقاء الموعد على ما هو عليه فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، ولكن الحوادث لا عقل لها ولا تدبير ، فقد حدث أن استقالت وزارة حسين سرى فى ٢٠ يولية سنة ١٩٥٢ فعهد فاروق الى أحمد نجيب الهلالى بتشكيل الوزارة ، فشكل وزارة ضمنها فريق من المحاسيب والمستغلين ، وأسوأ ما فيها أن عين اسماعيل شيرين وزيرا للحربية ، هذا فى حين أنه شاب لم يدخل الكلية الحربية ولم يتخرج منها ، وان فاروق بسبب مصاهرته له كان قد عينه ضابطا فى الجيش ورقاه الى رتبة قائمقام بسبب تلك الصلة وامعانا منه فى امتهان كرامة الجيش .

« ازاء ذلك لم يكن بد من التعجيل بالثورة ، فحددها الضباط الأحرار فى الفترة ما بين ٢٢ يوليو وبين ٥ أغسطس سنة ١٩٥٢ ، غير أن الحوادث توالت سراعا ففجأة حدد يوم ٢٣ يوليو لبدء المشروع ، وطاف « جمال عبد الناصر » على صحبه الموجودين بالقاهرة ليخبرهم بما استقر عليه رأيه وليستعدوا لبدء التنفيذ» [2] .

---

(١) « يا ولدى : هذا عمك جمال » : للسيد انور السادات .
(٢) قصة الثورة كاملة : للسيد انور السادات .

ويحدثنا السيد الرئيس جمال عبد الناصر عن قصة تكوين اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فى نهاية سنة ١٩٤٩ وما قررته من ادخال بعض التعديلات على الحركة الثورية فيقول :

« ... وفى نهاية سنة ١٩٤٩ اجتمعت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار وقررت ادخال بعض التنظيمات على الحركة ، واستمرت الحركة فى نشر دعوتها بين صفوف الضباط حتى عام ١٩٥٢ ، وبدأ الملك السابق يهتم بحركة الضباط الأحرار وبالقضاء علينا ، فبدأنا ندرب أنفسنا للمعركة لنكون على استعداد لها فى أى وقت .

« كان الوضع يستلزم المحافظة على الأمن فى البلاد ، وكانت الظروف لا تحتمل حوادث جديدة ، ولم نكن قد وضعنا خطتنا بعد للانقلاب أو التمهيد له فى صفوف الضباط الآخرين .

« ولقد كنا نزن قوتنا فى كل وحدة وكل سلاح لسد الثغرات الضعيفة فى جبهتنا .

« وفى أول يونيه سنة ١٩٥٢ قمت بالأجازة الثانية لى بعد حرب فلسطين ، وتوجهت الى الاسكندرية ، وكان الجهاز كله يعمل فى صمت وسكون فى القاهرة ، ما عدا عبد الحكيم وصلاح ، اللذين كانا فى فلسطين . وفى يوم ١٢ يوليه عدت الى القاهرة بعد أن اطمأننت الى قواتنا فى الاسكندرية ، وكان عبد الحكيم ينتظرنى ومعه تقرير كامل عن فلسطين ، وقال ان صلاحا يستعد لتنفيذ أى طلب فى رفح وجمال سالم مستعد فى العريش .

« واجتمع أعضاء اللجنة التأسيسية بالقاهرة لبحث الموقف وانتهينا الى أننا نسيطر فعلا على رفح والعريش والقاهرة والاسكندرية ، وانتظرنا الحوادث .

« وفى يوم ١٥ يوليه بدأت الحوادث والأخبار ترد الينا بعزل مجلس ادارة نادى ضباط الجيش فى داخل الجيش ، ثم الاتجاه بعد ذلك الى الشعب ، وباتجاه الطرف الآخر الى كبت الشعور القومى للتنكيل به ، وكانت هذه هى اشارة الخطر .

« فاجتمعنا وقررنا أن نتخذ اجراء مضادا وفى أقرب وقت ، فكانت أمامنا خطتان .

« الخطة الأولى أن يقوم « الجهاز الخاص بالعمل على اغتيال جميع الخونة المصريين » .

« والخطة الثانية أن يقوم جميع الضباط الأحرار بالعمل لتنفيذ النظام بأجمعه .

« وقررنا يوم ١٨ يوليه تنفيذ الخطة الأولى، بل لقد وضعت الخطة فعلا ، وصدرت الأوامر بتنفيذها فى القاهرة والاسكندرية يوم ٢٠ يوليه .

« ولكن اجتمعنا يوم ١٩ يوليه ووجدنا أننا بذلك قد نقضى على حركة الضباط جميعا .

« اذ أن النظام سيبقى مهما قتل من أنصاره وستكون النتيجة حملة من الارهاب فى الجيش وبين أفراد الشعب وسيكون الضرر الذى يحل بالبلاد كبيرا .

« ولذلك قررنا الغاء الخطة الأولى وتنفيذ الخطة الثانية ، وكلف عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وأنا بوضع الخطة التنفيذية .

« وصدرت الأوامر للضباط الأحرار بعدم ترك منازلهم من الساعة الثالثة بعد الظهر يوميا واستدعينا من هم خارج القاهرة بالاجازة للعودة اليها للاستعداد .

« وفى يوم ٢٢ يوليه اجتمعت اللجنة التأسيسية فى منزل خالد محيى الدين لأخذ الآراء النهائية وتم اصدار الأوامر فى الساعة الخامسة

وخرج أفراد اللجنة للتنفيذ ويقول السيد المشير عبد الحكيم عامر أيضا عن أثر الحوادث فى تغيير موعد تنفيذ الخطة :

« ودخلنا فى اللحظات الحرجة ، ووضعت أكثر من خطة على أساس تقديرين اثنين لا ثالث لهما اما أن نقوم بعمل كامل لتنفيذ الحركة واما أن يقسم الضباط أنفسهم الى « ٣٠ تيم » بأسلحة كاملة من الجيش ، وفى ساعة الصفر تخرج هذه الجماعات ، وتخلص البلد من السياسيين الخونة وعملائهم وتنظيف البلد تنظيفا شاملا .

« ثم اقتربت الساعة الحاسمة وكنا قد انتهينا من احصاء قوتنا والتعرف على امكانياتنا فرأينا أن الأساس الأول وهو القيام بحركة كاملة هو الأساس الأمثل ، واتخذنا هذا القرار لأن التدبير الثانى فيه ضرر ، وهو أننا مهما خلصنا البلاد من المفسدين فان أذنابهم لا تنتهى .

« وهنا رأينا أيضا « تقدير الموقف » الذى حسبناه بعد عودتنا من فلسطين ، قد طابق الواقع تماما ، ولقد ساعدتنا الظروف السياسية القلقة من ناحية وتذمر الضباط الشديد من تصرف الخونة فى مصير الجيش وأنظمته وكرامته على أن ننفذ خطتنا فى سنة ١٩٥٢ » .

وهذا التأصيل التاريخى أو التأسيس الحقيقى ليوم الثورة يقطع بأن الحوادث التى بدأت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بحريق القاهرة واهمال الحكومة فى المحافظة على الأمن والنظام وتفرغها للتنكيل بالشعب وكتم أنفاسه ابقاء على الكرسى والسلطان وتدهور الأمور فى سرعة مجنونة حتى كان موقف التحدى الذى وقفه فاروق من الجيش حين أصدر أوامره بالغاء انتخابات مجلس ادارة نادى الجيش وباغلاق النادى نفسه ، كل هذه الحوادث عجلت موعد الثورة ، وكان من فضل الله أن اختار الثوار فى سبيل تحقيق هدفهم فى التغيير ، القيام بالثورة وطرحوا الفكرة الأخرى التى راودتهم كثيرا وهى خطة اغتيال أنصار فاروق من السياسيين والخونة

فلقد فكروا — كما جاء فى كتاب فلسفة الثورة — فى اختيار خطة الاغتيال ثم عدلوا عنها بعد أن اقتنع جمال عبد الناصر بقسوتها لما يترتب على تنفيذها من آلام لأهل المغتالين بلا ذنب جنوه أو جريرة اقترفوها . ثم عادوا وفكروا مرة أخرى فى نفس الخطة ولكن على نطاق شامل بأن يقسم الضباط أنفسهم الى فرق بأسلحة كاملة من الجيش تخلص البلد من السياسيين والخونة ، ووضعوا هذه الخطة فى كفة والقيام بالثورة الشاملة فى كفة أخرى فرجحت الثانية .

ولا جدال فى أن الله ألهم رجال الثورة هذا السبيل المستقيم ، اذ بسبب هذا الالهام تمت الثورة على ساحة بيضاء ، ونجحت فى غير أحقاد ولا احن ، بل انه ما كان أحد يدرى ماذا كانت تكون النتيجة لو انهم اختاروا خطة الاغتيال ، فلا شك أنه — وكما يقول المشير عبد الحكيم عامر — : « مهما خلصنا البلاد من المفسدين فان أذنابهم لا تنتهى » .

فلا جدوى من خطة قتلهم وترك الأذناب تنمو وتحل محلهم ، هذا فضلا عن أنه لم يكن مستبعدا أن يترتب على تنفيذ هذه الخطة تدخل عناصر غريبة تشوه الخطة وتحيل الباعث الوطنى الى فوضى والى حرب أهلية ، ثم كان هناك خطر من احتمال تدخل الانجليز الذين كان لهم ٨٠ ألف جندى فى قاعدة السويس ، فتفشل الخطة ، ولكن الله جلت قدرته ألهم هؤلاء الرواد المخلصين أن يقوموا بالثورة ويطرحوا فكرة القتل والاغتيال من أجل خلاص هذا البلد الأمين .

كان الضباط الأحرار أخيرا قد حددوا ساعة الصفر بالساعة الواحدة والنصف من صباح يوم الخميس ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ولكنه ازاء ماوصل الى أسماعهم من أن تذمر الجيش تلوكه الألسن أرادوا أن يسبقوا احتمال انتباه الحكومة اليهم أو على الأقل اتخاذها اجراءات وقائية ، فعدلوا الموعد وقدموه أربعا وعشرين ساعة ، اذ جعلوا ساعة الصفر الواحدة والنصف من يوم الأربعاء ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، ويحدثنا السيد أنور السادات فى كتابه « قصة الثورة كاملة » عن مفاجأته بهذا التغيير ، وبدور جمال عبد الناصر

— وهو الذى رأى تقديم موعد الثـورة يوما — والجهـد الذى قام به للاتصال باخوانه من الضباط الأحرار الموجودين بالقاهرة فيقول :

« فى صباح ٢٢ يولية كنت جالسا فى القطار القادم من الاسكندرية الى القاهرة ، وفى محطة القاهرة ، وكانت الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر رأيت أن أقضى السهرة مع أولادى فىاحدى دور السينما الصيفية القريبة من منزلنا ، اعتزمت هذا علىأساس أننى سأتوجه فى الصباح التالى لأقابل جمال عبد الناصر وأتلقى منه ما يخصنى من أوامر لتنفيذ الخطة .

« وكانت دار السينما تعرض كالعادة ثلاثة أفلام مرة واحدة وجلست مع الأولاد فى السينما تتابع الروايات الثلاث ، وفى خلال تلك المدة كان جمال قد ذهب الى منزلى بسيارته الأوستن المشهورة [1] ولم يجدنى ولم يعرف البواب دار السينما التى ذهبنا اليها ، وعاد جمال يسأل مرة أخرى بعد ساعة ، فلمـا لم يجـدنى ترك لى بطاقة مع البواب كتب عليها : « المشروع ينفذ الليلة . المقابلة فى بيت عبـد الحكيم الساعة ١١ .. »

« وجمال فى تلك الليلة كان يلف بسيارته فى جميـع أنحـاء القاهرة كالنحلة تماما ليوزع الأوامر على الزملاء .

« وما كاد البواب يناولنى البطاقة بعد عودتنا من السينما حتى وجدت نفسى أقفز فوق درجات السلم الى شقتى تاركا أولادى مذهولين مع البواب .

« وخلعت القميص والبنطلون وارتديت ثيابى العسـكرية ثم ركبت سيارتى الخاصة الصغيرة وانطلقت بها . اننى لم أجد أحدا فى بيت عبد الحكيم عامر فأين أذهب .. كنت حائرا .

---

(١) تساءلت احدى الصحف عن مصير تلك السيارة ، وجاءتها الاجابة بأنهـا موجودة بمنزل الرئيس بمنشية البكرى .

« ثم ما السر فى أن جمال عبد الناصر بكر فى تنفيذ الخطة ولم ينتظر ساعة الصفر ولم ينتظر أنور السادات فى منزل عبد الحكيم عامر . السر فى ذلك أن أحد ضباط المخابرات — وكان من الضباط الأحرار — أبلغ جمال عبد الناصر فى الساعة الحادية عشرة مساء ٢٢ يوليو أن الخطة اكتشفتها رئاسة الجيش ، وأن حسين فريد رئيس هيئة أركان حرب الجيش دعا قواد الوحدات الى اجتماع عاجل فى مبنى رئاسة الجيش .

« هذا والحوادث محك الرجال ، والمفاجآت امتحان لمعدنهم ، فهنا برزت زعامة جمال عبد الناصر وظهرت قوته المبصرة وشجاعته والهامه ، فتصرف بسرعة ، ورأى أن لا محل للتراجع وأن يسير الضباط الأحرار فى الشوط الى مداه . وقدر أن هؤلاء الضباط المجتمعين فى مبنى الرياسة قد يكونون عقبة فى سبيل نجاح الثورة .. واذن فلابد من ازالتهم من الطريق بشلّ حركتهم ، واعتقالهم قبل ساعة الصفر وبكل اقدام وكما يقول « ولتن وين » فى كتابه « البحث عن الكرامة » .

« دخل عبد الناصر الى الرياسة ومسدسه بيده وأخذ بنفسه يعتقل قادة الجيش ، واعتقل من كان منهم فى منزله أو كان فى الطريق الى مبنى الرياسة ، وبذلك تم تقليم أظافر المؤامرة وأمكن تنفيذ الخطة . وما كادت الساعة الثالثة تحين حتى كان الضباط الأحرار قد سيطروا على الموقف .. كان معهم الجيش ، وأرسلوا عدة قوات لحراسة المطارات والمرافق العامة ، وقبيل الفجر احتلت قوة مصفحة دار الاذاعة ، وفى الصباح الباكر أذاعت الثورة بيانها الأول بشرى وأملا وعهدا جديدا » .

وكانت هذه الثورة مفاجأة لأعداء الأمة المصرية ، تلك الأمة التى لم تيأس من الخلاص ، والتى كانت تؤمن بأن أحلك ساعات الظلام هى أقربها

الى الفجر ، كانت تنتظر وتترقب ساعة الخلاص على يد أبنائها الشجعان من شباب الجيش .

كانت رائحة فساد الحكم تزكم الأنوف وجروح الظلم تتسع فى كيان الأمة .. ازاء هذا وازاء اليأس من فاروق ووزرائه المتتالين ، وواقع الحال السيىء الذى كان نتيجة حتمية لجشع هذا وغصبه ، واستغلال هؤلاء وخيانتهم ، فكر الضباط الأحرار فى التغيير ، وقدروا أن بقاء الحال موت ، والسبيل الى التغيير موت أو حياة ، وارتضوا أن يقوموا بالتغيير مهما كان الأمر ، وكانوا قوما مؤمنين برسالتهم فأخلصوا لها مجردين عن المصلحة ، فرتبوا خطتهم فى كتمان ، وهذه العملية التى قاموا بها هى انقاذ الوطن من أيدى أعدائه ومستغليه ، وهذه هى رسالة الجندى الأولى ، فلم يكن غريبا على الضباط الأحرار أن يهبوا أنفسهم لأداء تلك الرسالة ، أو كما يتساءل السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، ويجيب فى كتابه « فلسفة الثورة » :

« لماذا كان أمرا حتميا على الجيش ، وليس على أية فئة أخرى القيام بالثورة ؟ » .

ويجيب :

« لقد آمنت بالجندية طوال حياتى ، وعلى الجندى واجب واحد ، هو أن يذود عن حدود وطنه ويموت فى سبيل الدفاع عنه » .

كان أمرا طبيعيا أن يقوم بالثورة فريق من الجيش ، وقام الضباط الأحرار بها حقيقة، وكما يقول السيد أنور السادات فى كتابه «أسرار الثورة المصرية » :

« ان أحدا لم يكن يتوقع شيئا عندما نام ليلته فى نهاية اليوم الثانى والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٢ ، فلما أصبح الصباح كان الناس فى شبه ذهول ، فقد توالت الأحداث منذ الفجر على صورة لم يألفها هذا الشعب ولا كانت تستطيع أن تطوف بخياله » .

حقيقة ذهل الشعب اذ كانت الثورة في ذلك اليوم مفاجأة له وان كان يحسها فى نفسه آمالا ، ويترقبها جيلا بعد جيل ، وتمناها أكثر من مرة كرها فى واقعه ، وحبا فى تغييره . كانت مبرراتها قائمة ، ومقدماتها تتزاحم ظلاما أمام عينيه على مر السنين ووجود الاحتـلال وتصرفات أسرة محمـد على ووزرائها ، وبتنكيل هؤلاء مجتمعين أو منفردين بالشعب .

يقول المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي :

« والرأى عندى أن مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ترجع الى سيرة الملك السابق فاروق فى الحكم فان حكمه كان هو التمهيـد للثورة، أما أسباب الثورة وبواعثها فترجع الى أبعد من ذلك وأعمق اذ هي تمتد الى بدء الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ لأن ثورة ٢٣ يوليو هى مثل كل شيء ثورة على الاحتلال والاستعمار » [١] .

« وحتما كان لابد يوما من التغيير ، وعن طريق الثورة ، وان لم يحدد ميعاد لها لا على وجه التقريب ولا على وجه التحديد ، لأن للحوادث ميقاتا فى الثورات على غير ما يقدر ويحـكم الثـوار ، وان كانوا بالهامهم وحنكتهم يغتنمون الفرص وينفذون من بين الحوادث كلما كان لابد من التنفيذ . ذلك أنه قد أثبتت التجربة ، وهى ما زالت تثبت كل يوم ، أن الثورة هى الطريق الوحيـد الذى يسـتطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى الى المستقبل ، فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى أثقلت كاهلهـا ، فان عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها ، لن تستسلم بالرضا وانما يتحتم على القوى الوطنيـة أن تصرعها وتحقق انتصارا حاسما ونهائيا » [٢] .

---

(١) مقدمات ثورة سنة ١٩٥٢ .
(٢) الميثاق ، الباب الثانى .

واستجاب الشعب لنداء الجيش وحمد له هذا الانتصار وأذكر ذلك اليوم .

واذكر الناس مستبشرين ، وجوه مبتسمة وأرواح مطمئنة ، فقد أمل الشعب خيرا فى هذا التغيير بعد أن لاقى ألوان الظلم على مر السنين من المماليك مرة ومن أسرة محمد على مرات ، ثم من الاحتلالين الفرنسى القصير والانجليزى الطويل ، ثم من فريق اصطنعه الاحتلال البريطاني عونا له وسلطه على الشعب ، وأباح له استغلاله واستنزاف دمائه ، فكان فى كثير من الأحيان أقسى من المحتل الدخيل ، كانوا مصريين اسما وواقع الأمر أنهم كانوا عبيد مصالحهم لا يفكرون الا فى أنفسهم وملذاتهم .

وسارت الثورة قدما ، فوجهت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ انذارا الى فاروق بالتنازل عن العرش فى وثيقة تاريخية هذا نصها :

« انه نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع مرافق البلاد نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لارادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ونظرا لأن سمعة مصر بين الشعوب فى العالم قد ساءت من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش على حساب الشعب الجائع الفقير .

« وقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة ، وساعد الخوف على ترسم هذه الخطة فأثرى من أثرى وفجر من فجر ، كيف لا والناس على دين ملوكهم . لقد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم النزول عن العرش لولى عهدكم أحمد فؤاد اليوم السبت السادس والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ وتغادروا البلاد فى الساعة

السادسة من اليوم نفسه ، وسيحملكم الجيش كل النتائج المترتبة على رفضكم ارادة الشعب » .

وفى الموعد المحدد — فى الساعة السادسة مساء من يوم ٢٦ يوليـة سنة ١٩٥٢ — بارح فاروق البلاد .

وبذلك زال حكم الطاغية الى الأبد ، وكأن المدافع كانت تقوم وهى تحيى المحروسة بأمرين ، الأول أنهـا تدك صرح الأسرة العلوية الدخيلة ، والثانى أنها كانت بقصفها تشيع عهدا أسود فى طريقه الى النسيان ، وهكذا حققت الثورة أول أهدافها بالتخلص من فاروق الجاهل الطاغيـة المستبد الفاسد الذى كان يتدخل فى كل شىء من أمور الدولة ، فى الوزارات وفى الأزهر ، ويسيطر على اقتصاد البلد ، ويسرق فى كل اتجاه من أموال الدولة ومن الأفراد ، ويهب مقاعد مجلس ادارة الشركات لمن يعاونه على السرقة ويبيع الرتب والألقاب فى المزاد ، كما أسهم فى نكبـة فلسطين حينما اتجر فى الأسلحة الفاسدة ، وتجرد من الوطنية ، بل ومن الانسانية ، والذى بلغ من غروره أنه حينما استقبل فى سنة ١٩٤٤ لجنة مجلس النواب للرد على خطاب العرش وسمع « عبد السلام فهمى جمعة » رئيس المجلس يتكلم عن ارادة الشعب ضاق ذرعا بذلك وصاح قائلا :

« اسمع يا باشا ارادة الشعب من ارادتى أنا » .

الأمر الذى يذكرنا بغرور الخديو توفيق من قبله حينما رد على عرابى فى يوم عابدين بقوله :

« أنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز وكل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد احساناتنا » .

وبعد ٤٥ يوما من قيام الثورة صدر قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يهدف الى علاج سوء توزيع الأراضى الزراعية ، وكان نقطـة

البدء في الاصلاح الاقتصادي والتطور الاجتماعي . وتوالت القوانين ، وتوالى الاصلاح ، كما سنبين فيما بعد ، فى الفصل الرابع .

وعند التكلم عن ايجابية الثورة نجد أن الأمر هنا يقتضى أن أشير الى اتفاقية الجلاء التى وقعها رجال الثورة مع الحكومة البريطانية وأقول ان الجلاء تم فى ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦ ثم أعقبه فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ صدور قرار ضخم هام أصدره السيد رئيس الجمهورية بتأميم قناة السويس الذى ترتب عليه غضب دول الغرب وخاصة بريطانيا وفرنسا ، الغضب الذى أتى بحرب السويس التى قامت بها بريطانيا وفرنسا مع ذيلهما اسرائيل ، وما كان من هزيمتهم فى بورسعيد وجلائهم بلا رجعة عن البلاد ، فقد رحل الفوج الأخير منهم عن بورسعيد يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

الأمر اقتضانى الاشارة الى معاهدة الجلاء والى العدوان الثلاثى ثم الجلاء النهائى عن البلاد ، لأقول ان حرب السويس حققت الانتصار الذى كان بداية الانطلاق أمام رجال الثورة لاتمام الرسالة وتحقيق الأهداف فبعد أن حرروا الوطن توجهوا الى تحرير الفرد من عبودية رأس المال المستغل ، والى التخلص من بقايا الاقطاع والانتهازية حتى أحس كل فرد من الشعب بحريته وبتأمين حياته ، وكان طبيعيا لذلك أن يحس بكرامته وأن يتفانى فى أداء واجبه ، الكل يعمل ويكد ليعوض ما فات البلاد ليلحق بالركب الحضارى ، الكل يعمل ، من رئيس الجمهورية الى أصغر عامل ، حتى بلغ انتصارنا القمة يوم ٢٢ يولية سنة ١٩٦٢ حينما دخلت جمهوريتنا عصر الفضاء وقت أن انطلق الظافر والقاهر أول صاروخين عربيين مدى كل منهما ٦٠٠ كيلومتر . ولعل أبلغ مثل لاعتزاز المصرى بعمله وعرقه ما قاله « ولتن وين » بعد حرب السويس :

« فى الشتاء الماضى أمضيت فترة من الوقت فى فندق بأسوان ، وحدث مرة أن استعملت أمام « النوبى » الذى يتولى غرفتى كلمة خادم فاذا به ينادينى قائلا :

« عفوا يا سيدى نحن لم نعد خداما « اننا عمال » [1] .

هذه ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى اشارة سريعة ، وبقى التساؤل عن حدود مأمورية الثوار عند القيام بالثورة .

كانت هناك حدود وكان الثوار قد قرروا قبـل قيـامهم بالثورة أن يلتزموها .. ومن يطالع كتاب « فلسفة الثورة » يقرأ فى سهولة ويسر أن الثوار كانوا يعتقدون بأن دورهم لا يعدو بضع ساعات ويسلمون القيـادة الى الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة الى الزحف الكبير .

غير أن الظن خاب لتفكك صفوف الشعب ، الأمر الذى ألزم الثوار أن يتموا بأنفسهم الرسالة الى مداها .

يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه « فلسفة الثورة » :

« وأنا أشهد أنه مرت على بعد يوم ٢٣ يوليه توبات اتهمت فيها نفسى وزملائى وباقى الجيش بالحماقة والجنـون الذى صنعاه فى ٢٣ يوليو .

« لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليه أن الأمة كلها متحفزة متأهبة ، وأنها لا تنتظر الا طليعة تقتحم أمامها السور فتندفع الأمة وراءها صفوفا متراصة منتظمة تزحف زحفا مقدسا الى الهدف الكبير .

« وكنت أتصور دورنا على انه دور طليعة الفدائيين ، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات ، ويأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة الى الهدف الكبير ، بل لقد كان الخيال يشط بى أحيانا فيخيل الى أنى أسـمع صليل الصـفوف المتراصة ، وأسمع هدير الواقع الرهيب لزحفها المنظم الى الهدف الكبير ، أسمع هذا كله ويبدو فى سمعى من فرط ايمانى به حقيقة مادية ، وليس مجرد تصورات خيال .

(١) البحث عن الكرامة : والتن وين .

« ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يولية .

« قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغيـــة ، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة الى الهدف الكبير .

« وطال انتظارها .

« لقد جاءت جموع ليس لها آخر ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال .

« كانت الجموع التي جاءت أشياعا متفرقة وفلولا متناثرة ، وتعطل الزحف المقدس الى الهدف الكبير وبدت الصورة يومها قاتمةمخيفة تنذر بالخطر .

« وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمــة الطليعة لم تنته في هذه الساعة ، بل انها من هذه الساعة بدأت » .

وثمة تحقيق ثائر آخر من أحد هؤلاء الثوار هو تحقيق السـيد أنور السادات اذ يقول بدوره في كتابه « قصـــة الثـورة كاملة » ، عن حدود مأموريتهم عند قيام الثورة :

« وكان العرض من فاروق يطلب منا تأليف الوزارة فكان ردنا هـو طرد عم ناريمان من مبنى القيادة في كوبري القبة .

« ثم بعد ذلك رويت كيف رفضنا فكرة الحكومة العسكرية ، تلك الفكرة التي كان السيد سليمان حافظ يدعونا الى تنفيذها في كثير من الأحيان ، كانت أهدافنا اذن واضحة ومحددة ، وأصررنا عليها ولم نتراجع . وتلك الأهداف — كما تحـدثت عنها تحت هـذا العنوان — هي اقامة نظام ديمقراطي سليم مسـتمد من حـاجات الشعب ونابع من مصالحـه ، لا من حاجات الاقطاع والمسـتغلين « الأرستقراطيـة المصرية التي تريد أن تعيش عالة على النـاس وجهدهم » .

« وتحدثت فى حلقات هذه القصة التى تراها فى الصفحات الآتية عن العقبات التى صادفتنا وعن المغامرات ، وعن الذين وقفوا فى الطريق ليعطلوا زحف الثورة المصرية ، وكيف أننا كنا قد قررنا أن يكون الزحف أبيض ، وأن يكون بلا دم ، حتى اذا اعترض الزحف قاطع طريق .

« كان حتما اذن أن تضرب الثورة بقبضتها الحديدية ، فالمسألة لم تكن تمسنا بل كانت تمس مستقبل ملايين المصريين الذين فى الأغلال .

« وفى الطريق مضينا والتقينا بكثير من الأعداء : الرجعية المتربصة بالبلاد ، الأحزاب التى قامت فى كنف النظام الملكى الاقطاعى وفى حماية قوات الاحتلال .

« والتقينا بالخونة والعملاء ، وبالانتهازيين ، وفلول النظام الذى سقط ، كنا نريد أن ينتهى الزحف الأبيض على الأعداء فى ساعة واحدة لا فى ثلاث سنوات .

« لكن المسألة لم تكن فى يدنا ، فقررنا أن يستمر الزحف مهما كانت العقبات .. »

وأوثر أيضا أن أعرض تحقيقا حديثا عن هذه المسألة تضمنه حديث أدلى به السيد المشير عبد الحكيم عامر لمجلة « بناء الوطن » ونشرته فى عددها الصادر بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٦٣ يقول فيه :

« عندما قررنا القيام بالثورة كانت بناء على أسباب موضوعية فى بلدنا ، ولقد كان احساس الشعب كله يحتم أن يكون هناك تفكير جدى فى تغيير الأوضاع ، وكنا نحن أفرادا من الشعب ، نشعر بنفس المشاعر ونحس بنفس الأحاسيس ، وكان الجيش يعتبر فى ذلك الوقت سيفا مسلطا على الشعب يمنعه من الحركة ، وكنا نسمع

من عدد من أصدقائنا المدنيين عن موقف الجيش ، وكانوا دائمى السؤال عن سلبية الجيش ، وطبيعى أن كل هذا زاد من احساسنا بالمسئولية ، وقد قامت فعلا تنظيمات بالجيش وبدأنا العمل بوضعنا أهداف الثورة المعروفة .

« وكانت هناك خطة لتصفية الضباط الأحرار ، وكان المفروض أن تنفذ فى أواخر يوليه .

« وكان لابد أن نبدأ اعلان الثورة قبل أن يبدءوا فى التصفية .

« والشيء الغريب الذى كنا نشعر به جميعا هو ثقتنا التامة بنجاح الثورة ، فليس لدينا أى شك فى احتمال نجاح ثورتنا .

« ونفذت خطة الثورة وسارت فى طريقها الطبيعى المرسوم ، وتدخل القدر فعمل تعديلات فى الخطة لصالحنا ، يعنى العناية الالهية هى التى تدخلت لانقاذ الشعب .

« لقد تصورنا أن نقوم بالثورة ونسلم الحكم للسياسيين بعد أن يغتسلوا ويتطهروا ، يعنى لم يكن الحكم أحد أهدافنا . ثم وجدنا أنفسنا ندخل فى دوامة لا نهاية لها .

« فالسياسيون لم يكن عندهم الاستعداد لتنفيذ أهداف الثورة أو التنازل عن بعض مصالحهم الذاتية الطبقية ، ومنها تحديد الملكية وتحقيق العدالة الاجتماعية . واضطررنا أمام المسئولية الملقاة على عاتقنا أن نحمل المسئولية المباشرة لتحقيق الأهداف التى قامت الثورة من أجلها ، ولم يتركنا الاستعمار بالطبع بل بدأ بخطة مضادة بالتعاون مع الأحزاب السياسية ، وحاول تفتيت مجلس الثورة ونشر الشائعات ومحاولة اثارة أحقاد الضباط الأحرار على قيادة الثورة .. وانتهى كل هذا بالفشل والحمد لله » .

كان الثوار قد حددوا مأموريتهم بالقيام بالثورة ، وعندما يتم دورهم

الطليعي الفدائي هذا يسلمون القيــادة للشعب يتم الرسالة . ولكن ظروف الشعب وتفكك الصفوف أرغمت الثوار على تنفيذ الرسالة بأنفسهم .

وكان طبيعيا أن تلفت هذه الثورة أنظار الدول الكبرى ، وأن يكون لها صدى فى جميع أنحاء العالم لعدة أسباب ، منها عنصر المفاجأة والسرية التامة التى أحاطت الترتيب للثورة ، ومنها أنها ثورة بيضاء على خلاف جميع ثورات التحرير الكبرى التى قامت فى العصر الحديث ، ولأنها ثورة ناجحة اقتلعت من على عرش مصر أسرة محمد على بعد حكم طويل وسلطان مطلق. وتمكنت من انهاء الاحتلال مرتين ، الأولى وديا بجلائهم فى ١٣ يونيه سنة ١٩٥٦ ، والثانية قسرا بطردهم من بورسعيد فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بعد الغزو الفاشل .

وكان طبيعيا أن تكون الأمة العربية أكثر مناطق العالم احساسا بثورة مصر لأن مصر جزء من الأمة العربية فما من شك فى أن الدائرة العربية هى أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا ، فلقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانينـــا معها نفس المحن ، وعشنا الأزمات ، وحين وقعنا تحت سنابك خيــل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك .

وامتزجت هذه الدائرة معنا أيضا بالدين فنقلت مراكز الاشعاع الدينى فى حدود عواصمها من مكة الى الكوفة ثم الى القاهرة ثم جمعها الجوار فى اطار ربطته كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية [1] .

وكان طبيعيا أن تكون الأمة العربية أكثـــر مناطق العالم احساسا بثورة بمسئولية كبرى فى أن يشمل التقدم الذى وصلت اليه الأمة العربية كلها ، بل كان حتما عليها أن تعين الدول المستعمرة والمستبدة على أن تتخلص من الاحتلال ، وترفع عن نفسها كابوس الاستعباد ، وألا تهادن فى ذلك دولة كبرى أو حاكما طاغية ، اذ :

(١) كتاب فلسفة الثورة . للسيد الرئيس جمال عبد الناصر .

« لا يمكن ان تدل أساليب الانقلاب العسكرية ولا أساليب الاتهازية الفردية ولا أساليب الرجعية المتحكمة على شيء الا على دلالتها بأن النظام القديم فى العالم العربى يعانى جنون اليأس وانه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى أهدافها [1] .

كذلك الوضع بالنسبة لافريقيا لا نستطيع — وجمهوريتنا تقع فى تلك القارة ويربط النيل بيننا وبين بلاد منها — أن نقف صامتين ونحن نرى الاستعمار يرهق شعوبها من غير معاونة ومن غير تضامن ، أو كما يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى كتابه « فلسفة الثورة » :

« ليس بوسعنا أن نقف جامدين مهما كانت الظروف ازاء الصراع الدموى الرهيب الذى يدور فى أفريقيا اليوم بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين ، ولسوف تظل شعوب افريقيا تتطلع الينا نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ونمثل همزة الوصل بينهم وبين العالم الخارجى » .

فبذلت مصر الجهد من أجل شعوب افريقيا الأمر الذى يصفه الصحفى العالمى « جون جنتر » فى كتابه « فى داخل افريقيا » فيقول عن مسلك مصر نحو افريقيا :

« لهذا المسلك ناحيتان : الأولى أن مصر قوة عظيمة تكمن وراء انتشار الاسلام فى العالم ، وهى بطبيعة الحال ترجو أن ترى أكبر شطر من افريقيا السوداء يتحول الى الاسلام . أما الناحية الثانية فهى أن مصر تعتبر نفسها أما وأبا للحركات الوطنية فى أى مكان فىافريقيا » .

---

(١) الميثاق ، الباب التاسع .

وسأعرض فيما يلى بعض الثورات التى تأثرت بالثـورة المصرية ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ ، وأدلل على الدور الايجابى الذى قامت به الجمهورية المتحدة فى معاونة الثوار .

ثـورة الجـزائـر

« ان نواة الثوار الجزائريين تكونت عنـدما كان فريق من الشـباب الجزائريين والمراكشيين والتونسيين يتدربون فى الكلية العسكرية فى بغداد فى أواخر المدة التى تلت سنة ١٩٤٠ ثم انتقل هؤلاء الطلبة الى القاهرة فى سنة ١٩٥١ واتصلوا بالثائر الافريقى الكبير الأمير عبد الكريم الخطابى ، الذى فر الى القاهرة من أسر الفرنسيين ، وهكذا تكونت فى القاهرة هيئة ثورية تضم عددا من شبان افريقيا ، ثم جاء السيد أحمد بن بيلا فى سنة ١٩٥٢ الى القاهرة أيضا وانضم اليهم ، غير أن نشاطهم كان محددا بسبب أن حكومات ما قبل الثورة لم تقدم اليهم أدنى مساعدة » [1] .

فلما جاءت ثورة ٢٣ يوليه سنة ٩١٥٢ طلب منها أحمد بن بيلا المساعدة فلم نتأخر عن تقديمها ، حتى استقلت الجزائر بعـد مائة وثلاثين عاما عانت فيها من الفرنسيين حرب ابادة واستغلال واستعباد ، وعندما زار السيد الرئيس جمال عبد الناصر الجزائر فى ٥ مايو سنة ١٩٦٣ التقى به الشعب العربى فى الجزائر فى أروع استقبال سجله التاريخ لزعيم ، وقال الزعيم أحمد بن بيلا فى خطاب الترحيب به :

« وقف معنا عبد الناصر فى الوقت الذى لم نجد فيه من يؤازرنا فى الشرق أو الغرب » .

وفصل ذلك فقال :

---

(١) الثائرون — بريان كروزيير .

« لقد ذهبت الى مصر ، وقابلت الرئيس جمال عبد الناصر وشرحت الأزمة الموجودة فى الجزائر ، وأوضحت له أن آمالنا هى فى هذا الشعب القوى ، وطلبنا منه أن يظل واقفا الى جانبنا فى هذا الوقت المضطرب . وقد رد الرئيس عبد الناصر بأن امكانيات مصر تحت تصرفكم . ووقف معنا وأيدنا . وفى الوقت الذى لم نجد فيه أحدا من الشرق أو الغرب ، لم نجد سوى جمال عبد الناصر يؤازرنا ويقف بجانبنا » .

« وقال عندما كانت الثورة فى بدايتها فى الشهر الأول من اندلاع الثورة فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ : « جاءت أول باخرة مصرية محملة بالأسلحة الى ليبيا الشقيقة ، واتفق جمال عبد الناصر مع المسئولين فى ليبيا أن يسلموها لنا ثم جاءت بعد ذلك سفينة ثانية وثالثة ورابعة .. » .

كان احتلال الفرنسيين للجزائر نوعا غريبا من أنواع الخسة البشرية ، ذلك أن فرنسا أسرفت فى حروبها واشتدت حاجتها الى المال فلم تجد موردا للمال غير الجزائر حتى تستمر فى حروبها الطائشة . ولما أرادت الجزائر أن تسترد أموالها وطلبتها من فرنسا ، اعتبرت مجرد هذه المطالبة بالدين اهانة بالغة اقتضت أن يقف شارل ملك فرنسا فى ٢ مارس سنة ١٨٣٠ ليلقى خطاب العرش ويهدد فيه الجزائر ويتوعد ويقول : « اننى سأرضى الشعب الفرنسى بخطوة حازمة ضد الجزائر » .

وفعلا جهز شارل ملك فرنسا أسطولا ضخما قوامه ١٠٣ سفينة تحمل ثلاثة آلاف مدفع وأربعة وثلاثين ألف جندى وثلثمائة وثلاثة وثمانين سفينة محملة بالمؤن والذخيرة ، وقام فى ١٣ يونيه سنة ١٨٣٠ بغزوها ونزل جيشه فى ١٦ يونيو فى شبه جزيرة سيدى فرج وواصل زحفه حتى دخل فى ٥ يوليو سنة ١٨٣٠ مدينة الجزائر .

وكانت الجزائر قبل هذا الغزو ، وقبل هذا الاحتلال على خير صلة بالعرب . ولم تقف صلتها بالدول العربية عند مجرد تبادل الشعور والنوايا

الطيبة ، بل كانت الجزائر دائما سباقة الى نصرة العرب ، ولن تنسى مصر أبدا أن الجزائر أعلنت الحرب على فرنسا بمجرد أن رأت نابليون بونابرت يقود حملته لغزو الأراضي المصرية ، ولن تنسى مصر أيضا أن الجزائر كانت الدولة العربية الاسلامية الوحيدة التي سارعت في سنة ١٨٢٧ لنجدة الأسطولين التركي والمصري يوم أن تحرشت بهما أساطيل الحلفاء الثلاثة : الانجليزي والفرنسي والروسي حتى كانت موقعة « نافارين » ، وشاء سوء الحظ أن تهزم الأساطيل الثلاثة : التركي والمصري والجزائري وأن يبتلعها البحر . وبذلك فقدت الجزائر أسطولها الضخم « الأمر الذي شجع فرنسا بعد ذلك بثلاث سنوات على غزو الأراضي الجزائرية واحتلالها لمدة ١٣٠ عاما »[١] .

ومنذ أن وضعت فرنسا يدها على الجزائر عاملت أهلها معاملة العبيد وأخذت أراضيهم الزراعية الخصبة وفضلت عليهم المستوطنين الفرنسيين واستأثرت باقتصاد البلاد ، وعاش الشعب الجزائري أبأس عيشة لا يكاد يجد قوته في جهاد مضن في أشق المهن كفلاحة أرض فرنسية أو بالعمل في منجم فرنسي آخر أو أتفه المهن كحمل الأمتعة والحراسة ، وكان يحسد من الجزائريين من يجد عملا بسيطا في الحكومة أو يكون تاجرا بسيطا يسعى لرزقه .

وكان هم فرنسا الأول ابادة الجزائريين والتنكيل بهم وجلب الفرنسيين ليحلوا محلهم في التنعم بخيرات الجزائر وليستوطنوها حتى يفنى أهلها بالتدريج ، وتصير كما رغب الفرنسيون جزءا من فرنسا . وفي سبيل ذلك جعلوا اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية ، واللغة العربية حكمها حكم باقي اللغات الأجنبية الأخرى ، كما جعلوا أساس التعليم الثقافة الفرنسية حتى تنقطع الجزائر عن أصلها العربي ، ثم تنقطع بينها وبين الدول العربية الأخرى الأسباب ، بيد أن الصلة بقيت قائمة وان وهنت جبرا .

---

(١) مصر وافريقيا في العصر الحديث ـ للدكتور على ابراهيم عبده .

أما الشعور والتعاطف فقد زادا بسبب ما كانت تشترك فيه الدول العربية جميعا من وحشية الاستعمار ، واستمر حال الجزائر كذلك حتى كانت سنة ١٩٤٣ عندما أخذ جهاد الجزائريين طابعا رسميا عندما أسس فريق من الجزائريين جبهة « أصدقاء البيان » وكان هدفهم رفض التجنس بالجنسية الفرنسية والدعوة الى استقلال الجزائر عن فرنسا ١ .

وأخذ الجهاد يشتد ويقوى ثم تصادفه عقبات ثم يشتد من جديد حتى قامت الثورة المصرية وحددت طريقها العربى بوضوح فبعثت الحياة فى الآمال والأمانى العربية ، وكان اهتمام رجال الثورة فى مصر بالجزائر وحقوق الجزائر متواصلا حتى تم لها الاستقلال .

ساعدت مصر الجزائر بالخبرة والمال والرجال والعتاد ، هذا بالاضافة الى التأثير المعنوى بوسائل الاعلام المختلفة والدعاية فى المحافل الدولية والمؤتمرات .

خذ مثلا ما انتهى اليه مؤتمر باندونج من ١٨ — ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٥ من قرارات تضمنت تأييد المؤتمرين لحقوق شعب الجزائر وما انتهى اليه مؤتمر بريونى ١٨ — ١٩ يولية سنة ١٩٥٦ من بحث الموقف فى الجزائر واعتباره فى رأيهم موقفا بالغ الأهمية بل يتطلب اهتماما عاجلا من وجهة نظر الحقوق الطبيعية لشعب الجزائر ولدعم السلام فى ذلك الجزء من العالم .

وليس أدل على هلع فرنسا من العون الذى تقدمه مصر الى الجزائر من أن هذه الدولة الشريرة لم تتأخر عن التفكير فى أخذ ثأرها من مصر حينما سنحت الفرصة أمامها فاشتركت مع انجلترا وذيلهما اسرائيل فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ فى العدوان الثلاثى على مصر ، ولكن خاب ظنها ولم تستطع بلوغ غايتها وارواء حقدها وغلها باحتلال مصر ورجعت مدحورة وقد زاد الحقد فى قلوب ساستها واشتد أواره .

---

(١) مصر وافريقيا فى العصر الحديث — للدكتور على ابراهيم عبده

نعم كان هدف فرنسا الحقيقى بجانب استرجاع امتيازاتها فى قناة السويس هو الانتقام من مصر لمساعدتها الجزائر وفى الوقت نفسه القضاء على الثورة الجزائرية باحتلال مصر قاعدة المساعدة الأدبية والمادية ، وكما يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٦٣ السابق الاشارة اليه :

« فى معركة الجزائر وقفت الى جانب اخواننا فى الجزائر .. هم قاموا بالعمل الأكبر .. هم قدموا مليون شهيد .. هم ضحوا .. هم حاربوا .. وهم استطاعوا أنهم يحصلوا على استقلالهم بأسنانهم .. بأظافرهم .. لم يترددوا بأى حال من الأحوال ووقفنا الى جانبهم ، لأنهم اخواننا ولأن هذا هو واجبنا ، وظن « بينو » فى فرنسا انه اذا ضرب بور سعيد سيحل قضية الجزائر ، ولكنه ضرب وطرد من بورسعيد ، وطرد أيضا من الجزائر » .

وسجلت مضابط الجمعية الوطنية الفرنسية هدف فرنسا هذا على لسان فريق من أعضائها ، فقد ورد على لسان الناقد الفرنسى « مارسيل بودير » أن الحكومة الفرنسية كانت ترغب فى القضاء على مصر فتكون مهمتها سهلة ميسرة بعد ذلك فى القضاء على ثورة الجزائر .

وبالرجوع الى مضبطة جلسة الجمعية الوطنية الفرنسية يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ، وكانت هذه الجلسة قد خصصتها الجمعية لمناقشة اشتراك فرنسا فى العدوان على مصر قال جى موليه ان سبب اشتراك فرنسا فى الحملة على مصر كان له ما يبرره لداعى الترابط بين الثورة الجزائرية وبين مصر ، وقال بأن مصر والدول العربية متحمسة لنصرة الجزائر بدافع من الوطنية والدين والحرية .

وقد نشرت مجلة تايم الأمريكية مقالا فى ذلك الحين بهذا المعنى قالت فيه :

« وقد لعبت فرنسا فى هذه المؤامرة دور المحرض بينما قامت بريطانيا بدور الشريك المتأخر ، واستخدمت اسرائيل كوسيلة للتنفيذ ،

ويرجع الدليل على تدبير هذه المؤامرة الى حوالى شهرين ، وكانت فرنسا هى التى تحركت أولا وبسرعة فان الفرنسيين أغضبهم وخيب آمالهم ما يلقونه من متاعب فى الجزائر وكانوا يريدون القضاء على عبد الناصر ، وبعد أن أمم عبد الناصر القناة بأيام قلائل بعث جى موليه وزير دفاعه الى لندن ليتفاوض فى سبيل اعداد خطة عسكرية مشتركة لاحتلال القناة » [1] .

واستقلت الجزائر ، ولم يقف أثر معونة الجمهورية العربية عند حد الشكر فحسب ، ولكن مبادىء الجمهورية العربية المتحدة سرت فورا فى نفوس شعب الجزائر ووجد فيها غايته الكبرى لتذويب فوارق الطبقات وحماية الاقتصاد الجزائرى من الاستغلال ، وقام الرئيس أحمد بن بيلا فور انتخابه رئيسا للوزارة باصلاح ما أفسده الفرنسيون ابان حكمهم الظالم الطويل ، ووجه أحمد بن بيلا العمل على الفور لاحلال الثقافة العربية محل الثقافة الفرنسية التى كانت تغطى التراث العربى وتلوث الشعور القومى بعد أن أقلقه ذلك الأمر الذى عبر عنه فى خطابه الذى ألقاه يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٢ فى المجلس التأسيسى حيث قال :

« ان شعورنا عربى ، ولكن تعبيرنا فرنسى وثقافتنا فرنسية ، وفى هذا خطر قد يؤدى الى تمزق شخصيتنا وفقدانها لتوازنها وأصالتها » .

وعمل أحمد بن بللا على تدريس اللغة العربية على نطاق واسع حتى ان من زار الجزائر قبل الاستقلال وزارها اليوم يدرك الفرق بين حال اللغة العربية بالأمس وحالها اليوم . اذ حرص الناس فى جميع المستويات على التكلم بها وجعلها لغة التفاهم والمعاملات .

وفى سبيل الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى اتخذ سياسة ديموقراطية اشتراكية ، بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات فقام بتأميم كثير من الصناعات والمرافق وأصدر عدة قوانين اشتراكية

---

(١) مصر وافريقيا للدكتور على ابراهيم عبده .

لانصاف الطبقة الكادحة من الفلاحين والعمال ، كما استولت الحكومة الجزائرية على الأراضى التى تركها المستوطنون الفرنسيون الذين آثروا العودة الى فرنسا بعد استقلال الجزائر ، والتى بلغت مساحتها ٠٠٠ر٢٠٠ر١ هكتار وبدأت زراعتها واستغلالها بواسطة لجان من الفلاحين والعمال باسم الشعب ولصالحه ، كما استولت الحكومة على الأملاك الأخرى التى شغرت برحيل الفرنسيين ، من مصانع ومطاعم وفنادق ومساكن ، وعملت على بعث الحياة فيها بعلاج التخريب وسد النقص الذى تسبب فيه الفرنسيون عن عمد قبل رحيلهم .

وآخر أخبار انتصارات الجزائر التقدمية هو اجتماع هيئة التحرير الجزائرية يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٦٣ لمناقشة مشروع أول دستور للجزائر . هذا المشروع الذى تضمن أحكاما تقدمية يبرز منها النص على أن الجزائر ديمقراطية شعبية وأنها جزء من المغرب ومن العالم العربى وافريقيا . وأن الاسلام دين الدولة والعربية لغتها القومية والتمسك بضرورة الوحدة الاقليمية والوحدة القومية والنص على أن يتولى الحكم فى الجزائر الشعب الذى يشكل طليعته الفلاحون والعمال والمثقفون الثوريون ، وذلك على قاعدة من الديمقراطية الشعبية الاشتراكية ليكافح ضد استغلال الانسان ويناضل ضد مخلفات الاستعمار مع التزام سياسة الحياد الايجابى .

ثورة العراق

فى سنة ١٩٢٠ حصلت بريطانيا بموافقة مؤتمر « سان ريمو » على قرار بوضع العراق تحت الانتداب البريطانى ، وأيدت عصبة الأمم أو بمعنى أصح عصابة الأمم هذا الانتداب . وفى ظل هذا الانتداب ، وفى ظل استقلاله الاسمى الذى تعطفت به عليه انجلترا ، كان الشعب العراقى يقاسى الأمرين من هذا الاستغلال . تغلى الانفعالات وتتفاعل فيثور فلا يوفق فيسكن حينا والانفعالات فى نفسه لا تكف عن الغليان والتفاعل حتى يقوم بثورة أخرى ، وهكذا حدث فى العراق أكثر من ثورة ابتداء من سنة ١٩٣٣ غير أن

الثورات الهامة بدأت بثورة رشيد عالى الكيلانى فى سنة ١٩٤١ ثم ثورة نوفمبر سنة ١٩٥٢ فى أعقاب الثورة المصرية ثم ثورة ١٤ يوليه سنة ١٩٥٨ (١٤ تموز) حيث قام شعب العراق بثورة ناجحة أطاح فيها بل أزال فيها من الوجود الطاغية نورى السعيد ، وبذلك تم للعراق استقلاله أو بمعنى أدق حصل على استقلاله الحقيقى . ولا جدال فى أن الشعب العراقى تأثر تأثرا كليا بالثورة المصرية وكانت باعثا له على القيام بثورته الموفقة .

كتب الأستاذ فؤاد الركابى الوزير العراقى السابق فى هذا المعنى :

« وفى اللحظة التى قامت فيها الجمهورية العربية المتحدة ، وكنتيجة مباشرة لقيامها ، تطور هدف التحرر وهدف الوحدة الى مستوى جديد نوعى بحيث أصبح نضال الجماهير فى العراق هدفه طرد الاستعمار والقضاء على عملائه ، وأصبح هدف الوحدة يعنى فعلا الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة التى أصبحت نواة للوحدة العربية الشاملة .

« وبسبب هذا التطور الاستراتيجى تجاه هدف الوحدة والتحرر وأثر هذا التطور فى عقلية ونفسية وتطلع الجماهير .. بسبب هذا التطور النابع من قيام الجمهورية العربية المتحدة أمكن قيام ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ » [١] .

وكان من أقسى الأمور وقعا على الشعب العراقى ما كان من ربط الحكام الأذلاء للعراق بحلف بغداد وبذلك أضافوا الى ما قيدوا به الشعب قيدا رخيصا يحد من انطلاقه فى المجالين الداخلى والخارجى .

هذا الحلف الذى هاجمه السيد جمال عبد الناصر عندما دعا الدول العربية ومن بينها بغداد الى التزام سياسة الحياد الايجابى والتعاون المثمر فى اطار القومية العربية ووحدة الهدف .

---

(١) على طريق الثورة ، للاستاذ فؤاد الركابى .

ولم يتخلف العراق ورغب فى الاستجابة لدعوة الجمهورية العربية المتحدة ، فقام بثورته فى أقل من سنة ، قبل قيام ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ كان العراق ممثلا فى مؤتمر الغرف التجارية العربى الذى اجتمع بأعضائه السيد الرئيس جمال عبد الناصر يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وخطب فيهم فقال :

« ان الوحدة العربية تتمثل فى هذا الاجتماع فلا أرى فيكم الا العربى الذى يشعر بالقومية ، فيشعر بالحب لأخيه العربى ، مهما اختلفت الأوطان ومهما اختلفت أسماء البلاد .

« هذه هى حقيقة القومية العربية التى انبثقت والتى شملت الوطن العربى كله ، هذه القومية العربية التى تسير لتحقيق أهدافها فى التضامن العربى نحو القوة والاستقلال والحرية ورفع مستوى الوطن العربى والانتاج العربى .

« هذه هى القومية العربية التى انتصرت وستنتصر رغم المحاولات التى يحاولونها ضد انتصارها لأنهم يعلمون أن أنصار القومية العربية هم الذين لا يمكنونهم من ثروات العرب وأرض العرب وحريات العرب أو السيطرة على العرب ، وأرجو الله أن يوفقنا جميعا فى كل قطر عربى لتدعيم الحرية الحقيقية والعمل من أجل رفع مستوى الفرد العربى فى جميع الميادين » .

لقد كان الحكم فى العراق لفريق من الاقطاعيين والخونة المستغلين كان همهم استنزاف ثروات البلاد لا يهمهم عامل فقير ولا فلاح جائع والاستعمار من وراء الستار عمل على ربط العراق بحلف بغداد ليشل تطور الشعب العراقى وليمنعه من الانضمام الى الركب العربى .

وكان الشعب العراقى يرى نجاح الثورة المصرية فى مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد ، وكانت الجمهورية العربية المتحدة لا تتوانى عن الدعوة الى القومية العربية والدعوة الى حياة كريمة بعيدة عن التحكم

والاستغلال . فاستمع الجيش العراقى الى هذه الدعوة الكريمة وعمد الى التدخل ليضع حدا لمحاربة السياسة العربية التى نادت بها الجمهورية العربية المتحدة ، اذ بينما كانت الدول الغربية تقدم أحلافا تسفك فيها دماء الشعوب العربية فى سبيل مصالح الدول الاستعمارية ، فى الوقت نفسه كانت الجمهورية العربية المتحدة تقدم للدول العربية اخاء ومحبة ، وكما يقول السيد جمال عبد الناصر :

« دماء العرب لا تسفك الا لصالح العرب ، وان خيرات دول المنطقة يجب أن تبقى — وأخصها البترول — لشعوبها لتصرف عوائدها فى صالح تلك الشعوب ، وان كل ارتباط يجب أن يظل محصورا داخل الاطار العربى »[1] .

وابتلى شعب العراقى بحاكم مجنون هو عبد الكريم قاسم الذى خدعت الثورة فيه فأقامته رئيسا للجمهورية ، والذى ما كاد يلى تلك الرياسة حتى استأثر بالسلطة وشدد قبضته على الشعب وأخذ ينكل بالثوار الأحرار ولم يستثن منهم أخلص أصدقائه ، حتى عبد السلام عارف — رئيس الجمهورية الحالى — زميله فى الجهاد ورفيق صباه قدمه لمحاكمة صورية وحكم عليه بالاعدام ثم استبدل السجن المؤبد بالموت . وسلط على الأحرار ابن خالته فاضل المهداوى ليحاكمهم محاكمات هزيلة هازلة ويقضى عليهم بعقوبات بين الاعدام والسجن، وقد أصبحت مدن الموصل وكركوك والنجف وكربلاء ويرادف أسماءها على السمع القتل والتعذيب والسحل والسجن وأطلق عبد الكريم قاسم لقوى الشر ممثلة فى القومية والشيوعية والعمالية الدولية الحبل على الغارب ليعبثوا بأهداف الشعب ومقدراته . وتكاتف هؤلاء جميعا ليعوقوا العراق عن الركب العربى المتحرر ، حتى كان انقلاب ١٢ فبراير سنة ١٩٦٣ (١٤ رمضان) حيث أزال الشعب العراقى عبد الكريم قاسم وأعوانه من الوجود وأطاح بحكمه الأسود وابتدأ الشعب من جديد

(١) التطورات السياسية والاقتصادية فى العالم العربى : المقدم أركان حرب عبد السلام بدوى .

يلم شمله ، وسعى للتو يطلب الاتحاد الثلاثى بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق .

وانه وان كانت الحزبية المغرضة تعوق هـذه الغاية ، وتثنى الشعب العراقى عن غايته فى الاستقرار والوحدة ، فان العراقيين وان كانوا فى نضال اليوم فى سبيل المصير العربى فلا بد أن النصر للشعب المناضل .

وكما يقول السيد فؤاد الركابى فى كتابه « على طريق الثورة » :

« اننا اليوم فى العراق سنواجه معركة من أهم معاركنا الكبرى معركة ترسيخ الثورة ، معركة دفعها قدما الى الأمام فى طريق المصير العربى .. المصير العربى فى الوحدة والحرية والاشتراكية » .

هذه هى ثورة العراق ، ثوارها بلا شك تأثروا بالثورة المصرية وحذوا حذوها وابتغوا غايتها الكبرى فى حياة ديمقراطية سليمة وفى وحدة هدف ، ووحدة صف عربى .

ثورة السودان

وقبل أن نتكلم عن ثورة السودان — ثورة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ — أوثر أن أفصل قصة حصول السودان على استقلاله باعتبار أن تلك القصة هى أيضا ثورة فى حياة هذا القطر العربى ، خرج من التبعيـة الى الحرية ، وباعتبار أن هذا الحدث والدافع اليه امتداد للثورة المصرية ، ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ .

ذلك أن الحكومة المصرية قدرت أن السودان يبـغى تقرير مصيره فاحترمت ارادته ورسمت الطريق الى ذلك الهدف فأرسلت بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٢ الى شريكتها فى حكمه الحكومة الانجليزية المذكرة الآتية :

١ — تؤمن الحكومة المصرية ايمانا وطيدا بحق السودانيين فى تقـرير المصير وفى ممارسـتهم له ممارسـة فعليـة فى الوقت المنـاسب وبالضمانات اللازمة .

٢ — ورغبة فى بلوغ هذا الهدف تبدأ على الفور فترة انتقال تستهدف غرضين :

ا) تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل .

ب) تهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد من توافره لتقرير المصير .

٣ — لما كانت فترة الانتقال هى تمهيد لانهاء الادارة الثنائية انهاء فعليا فان هذه الفترة تعتبر تصفية لهذه الادارة وتعلن الحكومة المصرية أن السيادة على السودان تبقى محتفظا بها للسودانيين ابان فترة الانتقال حتى يتم لهم تقرير المصير .

٤ — تتمثل السلطة الدستورية العليا أثناء فترة الانتقال فى الحاكم العام الذى يمارس سلطاته وفقا للفقرة الخاصة المشار اليها فيما بعد ، وذلك بمعاونة لجنة من خمسة أعضاء تشكل من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المصرية والبريطانية بالاتفاق بينهما ، ويشترط لصحة الترشيح الحصول على موافقة برلمان سودانى منتخب يكون له حق تعيينهما فى حالة عدم الموافقة ، وكذلك من عضو مصرى وعضو بريطانى وعضو هندى أو باكستانى ترشحه حكومة كل منهما ، وتعين هذه الحكومة اللجنة بمرسوم ويحل محل الحاكم العام فى حالة غيابه أكبر العضوين السودانيين سنا .

٥ — يباشر الحاكم العام سلطاته بالطريقة المبينة فى نظام الحكم الذاتى الا فيما يتعلق بسلطاته التقديرية الموضحة فى التعديلات المرافقة والتى يباشرها بموافقة لجنته .

٦ — يظل الحاكم العام مسئولا لدى الحكومتين القائمتين بالتصفية فى المسائل الآتية :

ا) الأمور التى تتصل بالشئون الداخلية البحتة .

ب) أى تغيير يرى البرلمان الســوداني ادخاله على أى جزء من نظام الحكم الذاتي .

جـ) أى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسـئولياته وعلى انه يجب فى هذه الحــالة أن يصــل رد الحكومتين فى خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمى ويكون قرار اللجنة نافــذا الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

٧ – تشكل لجنة مختلطة من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من الســودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ومن عضــو مصرى وعضو بريطاني وعضو أمريكى وعضو هندى أو باكستاني تعين كلا منهم حكومته وتكون رياسة اللجنة للعضو الهندى أو الباكســتانى ، وعلى هذه اللجنة أن تعين لجــانا فردية لــكل دائرة من الدوائر الانتخابية وأن تقرر لائحة اجراءاتهــا ونظــام عملها حتى تشرف اشرافا فعليا على التمهيد للانتخابات واجرائهــا وذلك لضــمان حيدتها .

٨ – يزاد عدد دوائر الانتخاب المباشر بحيث يشمل جميع الدوائر فى أنحاء السودان فيما عدا المديريات الآتية :

ا) مديرية بحر الغزال .

ب) المديرية الاستوائية .

جـ) مديرية أعالى النيل .

ويستثنى من هذه المناطق دائرة باى ، والدوائر التى تقع فيها واو وجوبا وملاكال أو يكون الانتخاب فيها مباشرا .

٩ — مع مراعاة الاجراءات التى تتخذها اللجنة المختلطة تأمل الحكومة المصرية أن تبدأ الانتخابات فى نهاية سنة ١٩٥٢ على الوجه الآتى:

ا) دوائر الانتخاب المباشر الأربع والعشرين المشار اليها فى المشروع المقدم للجمعية التشريعية .

ب) دوائر الانتخاب غير المباشر .

جـ) الدوائر الباقية التى أبدل فيها الانتخاب من غير مباشر الى مباشر ويضاف اليها الدوائر الاحدى عشرة المشار اليها فى المشروع المقدم للحكومة المصرية والتى يعلن عنها رسميا .

١٠ — واذا كانت تهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد من توافره لتقرير المصير هدفا أساسيا فتشكل لجنة للسودنة تؤلف من :

ا) عضو مصرى وعضو بريطانى يرشح كلا منهما حكومته ويعينه الحاكم العام وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من خمسة أعضاء يرشحهم رئيس وزراء السودان على أن يتم اختيارهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

ب) عضو واحد أو أكثر من لجنة الموظفين ليعمل بصفة استشارية بحتة ولا يكون له حق التصويت وتكون اختصاصات هذه اللجنة :

١ — الاسراع فى سودنة الادارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية وغير ذلك من الوظائف الحكومية مما قد يقع منها تأثير على حرية السودانيين عند تقرير المصير .

٢ — للجنة أن تضم اليها عضوا أو أكثر وفق ما ترى للعمل بصفة استشارية على أن يكون له حق التصويت .

٣ — تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات وترفعها الى

الحاكم العام للتصديق عليها . وعلى لجنة السودنة أن تنجز مهمتها فى ثلاث سنوات .

١١ — توصى الحكومة المصرية توصية مشـددة بانشـاء وكيل وزارة سودانى ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العـام ومجلس الوزراء لتكون مهمته الاعداد لتمثيل السودان فى المؤتمرات الدوليةالفنية فحسب .

١٢ — تبدأ فترة الانتقال بتعيين اللجنة الخماسية ولا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات ، مع مراعاة اتمام السودنة المشار اليها فى الفترة العاشرة السابقة وتنتهى هذه الفترة بناء على تقـدم البرلمان السـودانى برغبته فى ذلك وموافقة الحكومتين القائمتين بالتصفية .

١٣ — عند تصديق الحكومتين القائمتين بالتصفية على تاريخ انهاء فترة الانتقال تعد الحكومة السودانية القائمة وقتذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية يقدمه الى البرلمان للحصول على موافقته عليه ، ويصدق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع اللجنةالمشار اليها فى الفقرة الرابعة ويتفق عنـدئذ على الضمانات التى تكفل حرية الانتخابات وحيدتها .

١٤ — تنسحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل .

١٥ — على الجمعية التأسيسية أداء مهمتين :

الأولى : أن تقرر مصير السودان .

الثانية : أن تعد دستورا للسودان يتمشى مع القرار الذى يتخذ فيما يتعلق بهذا المصير وكذلك اعـداد قانون انتخـاب لبرلمان سودانى دائم .

ويكون تقرير مصير السودان :

ا) اما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على صورة ما .

ب) واما أن تختار الجمعية التأسيسية للسودان الاستقلال التام عن المملكة المتحدة ومصر وأى بلد آخر .

١٦ – وتأمل الحكومة المصرية أن تشترك الحكومة البريطانية فى التعهد باحترام القرار الذى تتخذه الجمعية التأسيسية فى شأن مصير السودان ، وعلى أن تتخذ كل من الحكومتين من جانبها جميع التدابير اللازمة التى تكفل تنفيذ هذا القرار .

ولقد حرصت على نقل هذه المذكرة للاعتبارات الآتية :

أولا : لأنها وثيقة تؤرخ لمقدمات استقلال السودان وتبين الأسس الكريمة التى وضعتها الحكومة المصرية لضمان حقه فى تقرير مصير السودان بوسائل محايدة وعلى طريق مستقيم وبأسرع وقت .

ثانيا : قيام الحكومة المصرية بارسال تلك المذكرة الى الحكومة البريطانية بالرغم من انه لم يكن قد مضى على قيام الثورة المصرية غير ثلاثة أشهر وبضعة أيام ، وبالرغم من أن الانجليز كانوا لايزالون يحتلون مصر ، فان دل هذا الموقف من مصر بالنسبة للسودان على شىء فانما يدل على اعتزاز الثوار برأيهم وبانصافهم بالحق بشجاعة منقطعة النظير ، وان غايتهم هى المحافظة على شعاراتهم من غير التفات الى شىء آخر .

ثالثا : أنه بالرغم من قصر المدة بين قيام الثورة المصرية والاستجابة السريعة لطلب السودان حقه فى تقرير المصير فان المذكرة المشار اليها وردت كاملة غير منقوصة ، الأمر الذى يدل على انها وضعت بعد دراسة عميقة وحررت بدقة بحيث لم تترك ثغرة ينفذ منها الانجليز الى حق

من حقوق السودان ، الأمر الذى عبر عنه الفريق ابراهيم عبود قائد ثورة السودان فيما بعد قائلا : « أنا على يقين من أن الرئيس جمال عبد الناصر يحمل المشاعر الوطنية والاخوة الصادقة نحو شعب السودان ومصالحه ، مثل ما يحمل من مشاعر الوطنية والمحبةلشعب الجمهورية العربية المتحدة ومصالحه » .

رابعا : ما قامت به الحكومة المصرية بصفة عاجلة بالنسبة للسودان وحقه فى تقرير مصيره ، فان الثورة فى مصر ، وقد أرادت الاستقلال لبلدها ما كانت لتقبل أن تبخل به على بلد آخر ، فكيف والسودان بلد عربى تربطه بمصر وشائج اللغة والدين ، وشعارات الثورة تتنافر مع استعباد الشعوب واستمرار الاستعمار ، ومن هذه الناحية كان اسراع الحكومة المصرية فى رسم الخطة لاستقلال السودان عملا بمبادئها وامتدادا لها .

وأخذت الحكومة البريطانية تماطل وتسوف فى أمر تقرير المصير وتتقدم بمقترحات مضادة ، وصمدت الحكومة المصرية أمام ألاعيب السياسة البريطانية وصممت على ضرورة الاسراع فى اعطاء السودان حق تقرير مصيره : الى أن انعقد اجتماع فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بين الجانبين — المصرى والبريطانى — وقعت فيه الدولتان الاتفاق على الحكم الذاتى للسودان وتقرير المصير .

وفى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ وبعد انتهاء فترة الانتقال المتفق عليها اجتمع البرلمان السودانى وقرر اجراء استفتاء مباشر فى تقرير المصير ، واختار الشعب السودانى الاستقلال وتم تسليم السلطة الى السودانيين فى أول يناير سنة ١٩٥٦ وانضم السودان الى شقيقاته الدول العربية عضوا فى الجامعة العربية . وحفظ السودان لمصر هذا الصنيع وقدره ، وظهر هذا بجلاء ابان الاعتداء الثلاثى على مصر ووقف السودان يستنكر ذلك الاعتداء الغاشم

الأثيم ويناصر قضية مصر من الناحية العملية فأصدر مجلس الوزراء قرارا بمعاونة مصر فى محنتها ، هذا نصه :

« نسبة للرغبة القوية من الشعب السودانى عامة للقيام بالمساندة الفعالة لمصر الشقيقة فى محنتها الحالية ، محنة الحرية والانسانية بل ومحنة الحرية والانسانية جمعاء بالتطوع للاشتراك فى مقاومة هذه الحرب الماكرة الجائرة ، ولكى تنتظم جهود الهيئات والأحزاب والطوائف فى هيئة قومية موحدة لتولى تنظيم وتدريب وارسال هؤلاء المتطوعين لمصر فقد قرر مجلس الوزراء :

١ — أن تساهم الحكومة فى نفقات هذه الأعمال بتخصيص مبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه كخطوة أولى .

٢ — أن تضع الحكومة تحت تصرف اللجنة القومية لغرض تدريب المتطوعين واعدادهم واقامتهم حتى قيامهم مبانى قشلاق عباس بالخرطوم وأى مواضع أخرى ملائمة فى المدن الأخرى .

٣ — أن تقدم الحكومة للشعب المصرى كل المساعدات الأخرى التى تستلزمها هذه الظروف فى خدمة امكانياتها وذلك ، بالاتفاق مع السلطات المصرية بالسودان ، وان الحكومة تدعو الشعب السودانى الى الاسراع بالتبرع السخى لهذه الأغراض النبيلة » .

فهل رضى الانجليز وعملاؤهم بهذه النتيجة ؟

الجواب على ذلك ماثل فى الخلافات التى قامت بين شمال السودان وجنوبه ، فمنذ تسلم السودانيون السلطة وقعت حوادث دامية لا يمكن أن تكون بمبعدة عن أصابع الانجليز ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان عميلا لهم هو عبد الله خليل ولى رياسة الوزارة ، فكان انجليزيا أكثر من الانجليز

قسوة وتنكيلا بالشعب ولم يتورع عن أن يلغى الدستور ويحل الأحزاب ويفض البرلمان ، حتى كان صباح ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ ، اذ وقع انقلاب فى السودان وقام الجيش برياسة الفريق ابراهيم عبود باسقاط حكومة عبد الله خليل ، وأذاع على الشعب السودانى أن الجيش أخذ على عاتقه حماية الأمن والسلام فى البلاد ، لأن الفساد الذى عم البلاد كان سببه السياسة العامة التى أفسدت كل أدوات الحكم ، ولم يتورع أى حزب من الأحزاب فى سبيل أغراض أعضائه الشخصية عن استعمال أحقر الأساليب بما فى ذلك الاستعانة بالأجانب ، ووعد الفريق ابراهيم عبود بقيام علاقات أفضل بين السودان وبين الجمهورية العربية المتحدة علاجا ودرءا للتصدع الذى قام به عبد الله خليل فى هذه الناحية ، مع وعده بالتزام كافة تعهدات السودان قبل الجامعة العربية ، وقد عجل بقيام تلك الثورة عودة الاستعمار متسترا خلف عبد الله خليل للعمل على الوقيعة بين السودان والجمهورية العربية المتحدة ، ثم الاتصال بالحبشة لزيادة شقة الخلاف بالنسبة لمياه النيل ، كما مهد عبد الله خليل لعودة الموظفين الانجليز الذين تركوا السودان عقب الاستقلال طبقا لما كان قد اتفق عليه من سودنة الوظائف فى السودان .

ثم سبب آخر وليس أخيرا ، وهو ظهور فريق من الأجانب المستغلين الذين كل همهم استنزاف خيرات السودان واحتكارها مما هدد الاقتصاد السودانى ووصل بسمعته الى الحضيض .

وكان عبود مخلصا فى ثورته فبدأ يعالج ما أفسد الانجليز وعملاؤهم سواء فى الداخل أو فى العلاقات الخارجية ، وبالنسبة للجمهورية العربية المتحدة وقع معها عدة اتفاقيات تبرز فيها اتفاقيات مياه النيل وتعيين الحدود وزيادة حجم المعاملات .

ولما زار السيد الرئيس جمال عبد الناصر السودان فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ رحب به الشعب السودانى ترحيب المقدر للجمهورية العربية المتحدة اخلاصها والمعجب بمبادئها المأثر بشعاراتها ورسالتها الريادية ، وقال الفريق عبود فى تحيته :

« ولن ينسى الشعب السودانى تلك اليــد الكريمة التى أسدتها له الثورة المظفرة بقيادتكم الحكيمة فى سبيل استقلاله وحريتــه وما تسهمون به فى ميدان الثقافة والتعليم » .

سوريـا .. بيت الوحـدة والانفصـال

بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٨ تقابل الوفدان : السورى برياسة السيد شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية ، والمصرى برياسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، فى اجتماع تاريخى حافل وتدارســا ضروب الوحدة بين مصر وسوريا ، وأعلن الوفدان « اتفاقهم التــام وايمــانهم الكامل وثقتهم العميقة بوجوب توحيد سوريا ومصر فى دولة واحدة تسمى « الجمهورية العربية المتحدة » .

ووقع الوفدان وثيقة بذلك وقام السيد صبرى العسلى رئيس الوزارة السورية وعضو الوفد السورى باعلان هذه الوثيقة على الحشود المجتمعــة فى ساحة دار الرياسة فى شارع مجلس الأمة ، ثم ألقى فيهم السيد شكرى القوتلى خطابا جاء فيه :

« هذا يوم مشهود من أيام العمر ، هذا يوم عظيم فى تاريخ أمة العرب وتحول كبير فى مجرى الأحداث العالمية فى هذا العصر ، وفى هذا المكان من هذه المدينة العربية العظيمة ، نعلن على الملأ باسم الشعب العربى فى كل من الجزئين العربيين الغاليين .. مولد الجمهــورية العربية المتحدة .

« أيها الاخوة انه يوم من أيام التاريخ ترمقه عيون الأجيال وتحــوم حوله فى هذه اللحظة أرواح الشهداء الأبرار ، انه فلذة من ماضى الجهاد ورجاء من روح المستقبل العربى العتيد انه اليوم الذى يحمل ثمرة جهودنا وجهادنا دانية القطوف ، شهية يانعة وقد هبت عليها نفحة من روح الله ، ومن روح هذه الأمة الخــالدة ، ومن روح الايمان والعزيمة والصدق والاخلاص ، انه بالنســبة الى أيهــا

الاخوة الأحباء ، وقد نذرت نفسى لخدمة القضية العربية منذ فجر الشباب قبلة ورجاء وفرحة عمر ونعمة من السعادة تهز كيانى وتغمر وجدانى وتفيض على رضا من الله ومن ضميرى وأمتى » .

« أريد أن أقول لكم أيها الاخوة فى هذا الموقف التـاريخى الذى يشرفنا ، اننا باعلاننا وحدة الجزئين الغاليين والقطرين المجـاهدين المناضلين وطنا واحدا فى جميع مرافقه وشئونه بلا تفريق ولا تمييز وبلا تحديد ولا تحفظ اننا لم نأت بجديد ، ولم نحاول اصطناعه ، بل اننا نصحح أوضاعا ونعيدها الى أصولها ونتسجم بذلك كل الانسجام مع خصائص الوجود العربى وحقيقة الأمة العربيـة ، وحقيقتها كانت وما زالت وستبقى الى الأبد حرية ووحدة . واننى لعلى ايمان راسخ ، بأن الأجزاء العربية اذا وعت وتحررت تعارفت وائتلفت وتجمعت فتلاقت ، فالألفة هى الأصـل ، والحرية للعرب أمر محتوم مقدور لن تستطيع أكف الانسان العادى مهما اصطنعت لنفسها من قوة الشر أن تغير قليلا أو كثيرا من أقدار الأمة العربية»

وتلاقت هذه المعانى بما جاء فى خطاب السـيد الرئيس جمال عبـد الناصر فى تلك الحشود بدوره من فرحة بالوحـدة وتوكيـد لحتميتها اذ يقول :

« هذا اليوم الذى تلتقى فيه جمهورية مصر مع جمهورية سـوريا ليتوحدا ويكونا الجمهورية العربية المتحدة ، هذا اليـوم من أيام العمر التى نعتز بها على مر الزمن ، ونعتز بها على مر الأيام ، فى هذا اليوم يقرر الشعب فى سوريا والشعب العربى فى مصر ، يقرر ويعلن مشيئته لقيام دولة جديدة ، دولة عظمى ، دولة قوية تنبع ارادتها من نفسها وتنبع ارادتها من ضميرها . اليوم يقرر الشعب العربى فى سوريا ، والشعب العربى فى مصر قيام هذه الدولة التى تثق فى قوتها وتثق فى حقها فى الحرية ، وتثق فى حقها فى الحيـاة ، هذه الدولة التى تعمل من أجل ارساء قواعد السلام » .

الى أن قال :

« لقد كنا نتكلم عن القومية العربية ، وكانت القومية العربية شعارات وهتافات ، وكانت القومية العربية نداءات عاطفية ونداءات معنوية. كنا نتكلم عن القومية العربية ، وكنا نشعر بقوتها ، وكنا نشعر بقيمتها، كنا نتكلم عن القومية العربية وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائما أن يفرقوا بيننا ، وكنا نشعر أن أعداءنا أرادوا دائما أن يقسموا الأمة العربية الى أمم صغرى يتحكمون فيها ، ويسيطرون عليها ، وكنا نشعر أن كل دولة منا تؤثر فى مصير الدولة الأخرى ، وكنا نشعر أن لابد أن تتضامن ، ولابد أن تتحد ، ولابد أن تتآزر، ولابد أن تتآخى حتى ندفع عنا أطماع الطامعين ، حتى ندفع غائلة الزمن ، حتى لا تتكرر مأساة فلسطين ، وحتى نستطيع أن نحافظ على الوطن العربى . واليوم أيها الاخوة المواطنون بعد أن كانت القومية العربية هتافات وشعارات أصبحت حقيقة واقعة » .

وكان توقيع اتفاق الوحدة حقيقة كان يجب أن يتصل بوجود مقوماته ومسوغاته التاريخية ومقدماته الثورية ، فلما أعلن هذا الاتفاق لم يفاجأ به أحد ، فقد مهدت له أمور كثيرة نوجز منها ما يلى :

أولا : قيام الوحدة بين مصر وسوريا منذ أقدم العصور وعلى وجه الخصوص عندما ازداد رباطها توثيقا فى عهد الدولة الأموية ، عندما ولى الخلافة معاوية بن أبى سفيان واتخذ من دمشق عاصمة للدولة العربية ، ثم لما انتقلت الخلافة الى الدولة العباسية واتخذ خلفاؤها بغداد عاصمة لدولتهم ، ولم تفصم عرى الوحدة عندما برزت شخصية مصر فى سنة ٢٥٤ هجرية (٨٦٨ ميلادية) وانفصلت عن الدولة العباسية واستقلت بذاتها وولى أمرها أحمد بن طولون ، حتى ظهرت فى شكل عملى ابان الحروب الصليبية التى بدأت فى سنة ١٠٩٦ م والتى استمرت سجالا بين الطرفين زهاء قرنين وقد

قيض الله للأمة العربية فارسا مصلحا هو الملك الناصر صلاح الدين الأيوبى الذى ثار لكرامة العرب ، ووقف فى وجه الصليبيين بجيش من السوريين والمصريين ، وكر على الأعداء بعزم وبأس ، حتى هزمهم شر هزيمة فى يوليو سنة ١١٨٧ م فى معركة « حطين » ، وبذلك وضع حدا لتلك الحرب الضروس التى قامت بين الشرق والغرب ، واسترد العرب بعدها بيت المقدس وكل البلاد التى كان الصليبيون قد استولوا عليها [1] .

ثانيا : بدت الحاجة الملحة لاعادة وحدة العرب فى أثناء حرب فلسطين بسبب ما لعبته الخيانة فى صفوف الجيوش العربية لتعوق تقدمها لاسترداد فلسطين ، وما بدا على تلك الجيوش من تفكك حتى بدت كما قالوا جيوشا سبعة لا يربطها رابط تنظيم ولا تخطيط هادف ، لأن رؤساء تلك الجيوش كانوا عملاء الاستعمار ، وعلى رأس هؤلاء الخونة كان العميل البريطانى الملك عبد الله ، الذى كان يتدخل فى الحرب كلما أراد أن يعوق فرقة متقدمة أو لواء فى سبيله الى معركة حاسمة ، ذلك يقطع بأن تلك الجيوش كانت تعمل وفق مخطط صهيونى لاعاقة الجيوش العربية عن الغاية الكبرى وهى ضرب اليهود ضربة قاصمة ، واسترجاع فلسطين . وكذلك فعل أبناء عمومته حكام العراق ، ووقفوا فى الحرب موقف المتفرج من الجيش المصرى الباسل الذى خاض معارك مشرفة ، وكدت أقول موقف الشامت . ولما جد الجد ، وبدت الحاجة الى تدخل الجيش العراقى فى المعركة ، وطلب من قيادته التحرك فى الجبهة قالت عبارتها المشهورة : «ماكو أوامر» ، أى ليس عندها أوامر . وتجمد الجيش العراقى على مرمى المدفع من تل أبيب . ومن هنا بدأ التفكير فى ضرورة التعجيل بالوحدة ، ورجع الضباط الأحرار ثوار ثورة

---

(١) ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ من فلسطين وقد انطبعت هذه الضرورة راسخة فى قلوبهم ، وأصدق من حدثنا عن ذلك السيد الرئيس جمال عبد الناصر حيث يقول فى كتابه « فلسفة الثورة » :

« ولما انتهى الحصار (حصار الفالوجا) وانتهت المعارك فى فلسطين وعدت الى الوطن ، كانت المنطقة كلها فى تصورى قد أصبحت كلا واحدا ، وأيدت الحوادث التى جرت ذلك الاعتقاد فى نفسى. كنت أتابع تطورات الموقف فيها ، وأجد أصداء تتجاوب بعضها مع بعض ، كان الحادث يقع فى القاهرة ، ويقع مثيل له فى دمشق ، غدا ، وفى بيروت وفى عمان وفى بغداد وغيرها . وكان ذلك كله طبيعيا مع الصورة التى رسمتها التجارب فى نفسى ، منطقة واحدة ونفس الظروف ونفس العوامل ، بل ونفس القوى المتآمرة عليها جميعا » . وحيث يقول :

« ما دامت هذه المنطقة واحدة وأحوالها واحدة ومشاكلها واحدة ومستقبلها واحد والعدو واحد مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة ، فلماذا نشتت جهودنا ؟ ثم زادتنى تجربة مابعد ثورة ٢٣ يوليو ايمانا بهذا الكفاح الواحد وضرورته ، فلقد بدأت خبايا الصورة تنكشف والظلام الذى كان يحيط بتفاصيلها ينقشع ، وأعترف أنى كذلك بدأت أرى العقبات نفسها ينبغى أن تزول ، لأنها من صنع ذلك العدو نفسه » .

ثالثا : كانت الحوادث السابقة على اعلان الوحدة تقطع بأنها قريبة التكامل ذلك لأن كلامن الشعبين السورى والمصرى ينادى بضرورتها بالقلب والعمل . بالقلب حيث كان الشعبان بتمنياتهما وبالعمل حيث كانت الحكومتان توثقان العرى بينهما عمليا . وفى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ وقعت الحكومتان ميثاق الدفاع المشترك . وفى يوليو سنة ١٩٥٦ أعلنت سوريا رغبتها فى اقامة اتحاد فيدرالى مع مصر تمهيدا

للوحدة الشاملة ، وقابلت مصر هذا الاعلان بتجاوب تام ، وبفرح عام ، وعبر عن ذلك السيد الرئيس جمال عبد الناصر مساء ٦ يوليو سنة ١٩٥٦ فى حديث له مع مندوب وكالة أنباء الشرق الأوسط فقال :

« تلقيت بترحيب بالغ نبأ قرار مجلس نواب سوريا الشقيقة مساء اليوم اقامة اتحاد فيدرالى بين مصر وسوريا ، وفى تحقيق هذا الاتحاد تحقيق لأمنية يهفو اليها كل عربى يؤمن بالقومية العربية، ويعمل من أجلها ، وقيام الاتحاد بين جمهوريتى مصر التى تنص على أن مصر دولة عربية مستقلة ، وأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ، وقد وافق الشعب المصرى بالاجماع على ذلك الدستور . ولا شك فى أن قيام الاتحاد بين مصر وسوريا يعتبر خطوة أساسية فى ذلك ، نسأل الله أن يوفقنا لاقامة وحدة عربية تضم الدول العربية جميعا ، وتتيح للقومية العربية أن تقوم بدورها الفعال فى المجال الدولى » .

فالوحدة بين مصر وسوريا لم تكن وحدها غاية ولا امتدادا ، وانما كانت الغاية الكبرى اقامة وحدة تضم الدول العربية جميعا .

رابعا : كانت تركيا قد وقفت في بداية الأمر موقفا عدائيا ، وأخذت تحشد قواتها على حدود سوريا وتتحرش بها وتهدد استقلالها، الأمر الذى لم تر سوريا معه بدا من دعوة قوات مصرية عسكرية للنزول بأرضها تنفيذا لميثاق أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، ونزلت تلك القوات بسوريا فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ مما كان له أثر طيب فى نفس الشعب السورى ، ورد فعل عنيف فى صفوف الاستعمار . وكل هذا يقطع بأن أحدا لم يباغت باعلان الوحدة ، فالمقدمات كانت ترتب لحدوثها ولقيام الجمهورية العربية المتحدة التى قامت للعزة العربية وللخير العام ، أو كما يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه

التاريخى الذى ألقاه فى مجلس الأمة فى ٥ فبراير سنة ١٩٥٨ وهو يعلن مولدها :

« لقد بزغ أمل جديد على أفق هذا الشرق ، أن دولة جديدة تنبعث من قلبه ، لقد قامت دولة كبرى فى هذا الشرق ، ليست وخيلة فيه ولا غاصبة ، ليست عادية عليه ولا مستعدية ، توحد تحمى ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، تقوى ولا تضعف ، توحد ولا تفرق ، تسالم ولا تعتدى ، تشد أزر الصديق وترد كيد العدو ، لا تتحزب ولا تتعصب ، لا تنحرف ولا تنحاز ، تؤكد العزم ، تدعم السلام ، توفر الرخاء لها ولمن حولها ، وللبشر جميعا ، بقدر ما تتحمل وتطيق » .

وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٨ تم الاستفتاء على الوحدة وعلى انتخاب السيد جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة فى الاقليمين المصرى والسورى ، وكانت النتيجة اجماعا على الوحدة وعلى انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا ، وبذلك بدأ فى الأمة العربية فجر جديد .

وقامت الجمهورية العربية المتحدة فور اعلانها بالعمل على رفاهية الشعب السورى فى ظل من الديمقراطية الاشتراكية التعاونية . فعملت على دعم الاقتصاد السورى ، ووضعت خطة لمضاعفة الدخل القومى ، ونقلت ملكية المصارف وشركات الاحتكار الى الدولة وخصصتها لصالح الشعب عبدها القديم وسيدها الجديد ، وفى سبيل تذويب الفوارق بين الطبقات صدر قانون الاصلاح الزراعى الذى حول الفلاح الى مالك والذى على مقتضاه تم توزيع ٥٦١١٣٣ هكتارا من الأرض الزراعية على الفلاحين المعدمين، كما خصصت الدولة ربع أرباح الشركات السورية للعمال والموظفين العاملين بها ، وبذلك طبقت الاشتراكية بأجلى معانيها .

ولكن هذا التطور السريع فى سوريا ، وان أرضى الشعب السورى ، فانه لم يرض الاستعمار ولا عملاء الاستعمار من حكام المنطقة ، لأنهم

شعروا بأن قيام الجمهورية العربية المتحدة وامتدادها الى مناطق نفوذهم ، ونجاحها فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة ، حدث يهدد كيانهم . وكفيل بأن ينبه شعوبهم الى بعد الشقة بين الحيـاة التى يحيـاها شـعب الجمهورية العربية المتحدة ، وعلى وجه الخصوص فى سوريا ، وبين الحياة التى يحيونها ، اذ فرق كبير بين السيد والعبد ، وبين صاحب الأمر فى بلده وبين من يستغل لصالح غيره ، فكان طبيعيا ألا ينام الحكام حتى لا تندك العروش من تحتهم ، وحيكت المؤامرات فى الظلام وبعثرت النقود فى هذا السبيل بلا حساب ، حتى حدث ما نبه اليه السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه يوم ٥ مارس سنة ١٩٥٨ فى دمشق ، ولم يكن قد مضى على اعلان الوحدة غير ثلاثة عشر يوما ، عندما قال :

« أيها الاخوة انتصرتم على المؤامرات ولكن هل انتهت المؤامرات ؟ ... لم تنته المؤامرات » .

ففى صباح ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ ، قام فريق من الضباط السوريين باحتلال مبنى الاذاعة فى دمشق وأعلنوا حدوث انقلاب انفصالى فى سوريا ووضح للتو وجود الاستعمار من وراء هؤلاء الضباط العملاء الذين نفذوا الانقلاب ، وكان هناك من أمد بالمال وأعلن مناصرة الانقلاب فور حدوثه من الدول التى تدور فى فلك الاستعمار . وكان لهذا الانفصـال صدى أليم فى نفوس الشعب فى مصر ، وعملت اذاعة دمشق الحاقدة المأجورة على بث سمومها لتشويه معنى الوحدة .. ولتختلق أسبابا للانفصال نسبت الى مصر أنها استغلت سوريا ابان الوحدة ، وأنها كانت طامعة فى خيراتها والله يعلم أن مصر غنية عن غيرها بخيراتها وأن سجل أعمالها فى سوريا خير دليل على ما بذلت من مال وجهد وخبرة فى سبيل رفاهية الشعب السورى .

وكان موقف السيد الرئيس جمال عبد الناصر من هذا الانقلاب موقف الانسان وموقف السياسى بعيد النظر ، فأما جمال عبد الناصر الانسان فقد حز فى نفسه تفكك الوحدة وآلمه الغدر وعز عليه أن تكون سوريا فى محنة

.. وأما جمال عبد الناصر السياسي فقد ارتفع فوق الأحداث وقدر أن معنى تدخل الجيش الأول لتأديب هؤلاء الضباط العصاة أن يسفك الدم العربى بيد جيش عربى . وهو ما لا يرضاه لأنه يتنافر مع السياسة التى خطها لنفسه منذ بدأ ثورة يوليـــه ١٩٥٢ ، وبدأ يفــكر فى خلاص الوطن العربى من الاستعمار .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، لم ييأس من عودة الوحدة مرة ثانية بين مصر وسوريا ليقينه أن « هذه النكسة نقطة بدء من أجل التحرك الكامل لكل قوانا ضد الرجعية وضد الاستغلال وضد الاستعمار » .

وفى يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ ألقى السيد الرئيس جمال عبد الناصر بيانا تاريخيا هاما وجهه الى الأمة العربية حدد فيه موقف مصر من سوريا جاء فيه :

« اننى أشعر فى هذه اللحظات أنه ليس من المحتم أن تبقى ســوريا قطعة من الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن من المحتم أن تبــقى سوريا .

« اننى أشعر أن الذى يشغل بالى ليس هو أن أكون رئيسا للشــعب العربى فى سوريا ، ولكن الذى يشغل بالى هو : أن يكون الشعب العربى فى سوريا وأن يصان له كيانه .

« ولست أتصور أن أقبل بأية حال ، أن أرى فتنة تهــدد الشــعب السورى أو خطرا يتربص به أو شاغلا يشده ويبعثر طاقته .

« أن تتجه سوريا بكل امكانياتها الى حراسة المكاسب الشعبية التى حققتها فى عهد الوحدة ، ثم تجد أن ما فى يدها يؤخذ منها يوما بعد يوم ، على حين انها مشغولة بقضية فرعية مؤقتة سوف تحكمها فى نهاية المطاف حتمية التاريخ ، وأعنى بها الوحدة .

« لهذا فانى الآن ، على مسمع منكم جميعا ، من أبناء الأمة العربية ، أعلن ما يأتى :

« أولا : انني أطالب جميع القوى الشعبية المتمسكة بالجمهورية العربية المتحدة بالوحدة العربية أن تدرك الآن أن الوحدة الوطنية داخل الوطن السورى تحتل المكانة الأولى .
ان قوة سوريا قوة للأمة العربية ، وعزة سوريا عزة للمستقبل العربى ، والوحدة الوطنية دعامة للوحدةالعربية وتمهيد حقيقى لأسبابها .

« ثانيا : لقد بعثت الآن الى رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة بألا يقف فى وجه طلب قبول سوريا عضوا فى الأمم المتحدة » .

واستمرت سوريا بعد ذلك تعانى من الاستعمار وانتهازييه الكثير ، ولاقى الوحدويون صنوف العذاب المختلفة حتى كان يوم ٨ مارس سنة ١٩٦٣ اذ قامت ثورة فى سوريا أعلن القائمون بها أن هدفهم القضاء على الدعوة الانفصالية والعمل على عودة سوريا الى الركب العربى ، وبادرت الجمهورية العربية المتحدة فاعترفت فى نفس اليوم بحكومة الثورة السورية الجديدة .

وفى المدة من ١٤ الى ١٦ مارس جاء وفدان من سوريا ومن العراق الى القاهرة للتحدث فى قيام وحدة ثلاثية بين الأقطار الثلاثية وانتهت تلك المحادثات بتوقيع ميثاق فى ١٧ ابريل سنة ١٩٦٣ .

وعاد الوفد السورى الى دمشق ليخلع أعضاؤه من حزب البعث القناع الذى لبسوه أثناء محادثات الوحدة . ولتختفى الابتسامة التى أشاعوها على جو المحادثات فى القاهرة ، ليظهر بجلاء أن هذا الانقلاب استغله حزب البعث ، استغله لمصلحته الشخصية وأنه بدأ يثبت أقدامه ويتخلص من العناصر الوحدوية فى الوزارة وفى الجيش ، وكان آخر من ترك البعث فى غيه رئيس مجلس الثورة وقائد الجيش ورئيس وفد محادثات القاهرة لؤى الأتاسى ، الذى استقال من تلك المناصب جميعا بعد أن رفع البعث القناع

عن وجهه ، ونفض يده من الوحدة ، ذلك كله بينه بالتفصيل السيد الرئيس فى خطابه التاريخى يوم ٢٦ يولية سنة ١٩٦٣ بمدينة الاسكندرية ، حيث قال :

« بعد ١٧ ابريل نقضوا الميثاق فى سوريا ، حزب البعث السورى .. نقض الميثاق بأنه بدأ أول عمل فى ضرب الوحدويين ، وأنا قلت لهم من أربعة أيام ردا على البرقية أو الرسالة التى طلعت من الملحق العسكرى العراقى فى دمشق الى صالح السعدى فى بغداد ، يقول له لقد استقر رأى الرفاق على تصفية الناصريين فى الجيش ، ويطلبون منكم أن تكونوا مستعدين وانهم اتفقوا مع زياد الحريرى واتفقوا مع لؤى الأتاسى على هذا الموضوع » .

« اذن هناك تواطؤ .. هناك تواطؤ بعد ثلاثة أيام من الوحدة على نقض الميثاق وعلى ضرب الوحدة ، هم الذين قتلوا الوحدة ، بعد أربعة أيام من توقيع هذا الميثاق ، هم الذين قالوا فى بيانهم أول أمس اننا نقضنا الميثاق ، وان مصر نقضت الميثاق ، يحاولون ذرف دموع التماسيح ، ويقتلون القتيل وبعد ذلك يبكون عليه ويندبونه » .

« ولكن سوريا الشعب البطل لم تمكن أبدا أى انحراف .. سوريا الشعب البطل لم تمكن أى خيانة ، سوريا الشعب .. كافحت واستطاعت أن تتغلب على جيوش فرنسا ، ولن تتمكن الفاشستية ولن يتمكن البعث المنحرف من أن يترك سوريا لخمسة آلاف بعثى ويقضى على حقوق خمسة مليون سورى ، لأن سوريا هى الشعب الحر الأبى القوى ، الشعب الواعى الذى يستطيع أن يقول للفاشستية أن تقف عند حدها ، والذى يستطيع أن يقوم الانحراف ، سوريا لا تريد أجهزة تستغلها ، سوريا لا تريد .. الشعب السورى لا يريد أجهزة تستغله ، لأن الشعب السورى أقوى من كل الأجهزة » .

ولا شك أن الشـعب السـورى سينتصر فى النهاية لأن دولة الظلم لا تدوم وسيتخلص من البعثيين ومن غيرهم من الانتهازيين الطامعين .

فقد أثبت تاريخ سوريا أن شعبها لا يصبر على الضيم ، وأن الشعب الذى لم ترهبه فظائع الجنرال « ميشو » ، لا يرهبه ميشيل عفلق ومن نحا نحوه من البعثيين الفاشست ، ولابد أن يلحق الشعب السـورى بالركب العربى المتحرر فى أسرع وقت اذ الصبح قريب .

ثـورة اليـمن

توفى الامام أحمد بعد عدة محاولات لاغتياله والتخلص من حـكمه المظلم المستبد الذى طبع البلاد بطابع التخلف والعزلة عن العالم المتحضر ، وخلفه بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ابنه سيف الاسلام البدر ، الذى سمى نفسه الامام محمد ، فوجد فيه الشعب اليمنى نفس الحاكم المستبد الذى وجده من قبل فى سلفيه الامام يحيى والامام أحمد ، وذلك أنه ما كاد يلى الامامة حتى أعلن أنه سيسير على طريقة أبيه ونهجه فى الحكم — طريقة الظلم والاستغلال والمصلحة الشخصية والاحتكار — فاذا قدرت أن هذا الشعب لاقى الأمرين من أسرة حميد الدين وعلى وجه الخصوص فى عهد الإمامين يحيى وأحمد ، قدرت ما كان يجيش فى قلوب الشعب من غضب على تلك الأسرة ، وقدرت مدى خيبة أملهم فى الامام الجديد الذى أعلن أنه سيحكم على غرار ما كان يحكم والده ، واذا قدرت أن اليمن سبقت — منذ حوالى ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد — معظم بلاد العالم فى الحضارة والمدنية، وأن عاصمتها سبأ كانت منارة للعلم والعرفان ، قدرت مدى الأسى الذى كان يحسه الشعب اليمنى للحالة البدائية التى كان يحياها ، والمعيشـة الجافة القاسية التى كان يمارسها ، لا لأنه يقل عن الشعوب التى تعيش أهنأ عيش وعلى مستوى حضارى مرتفع ، بل لأن الأئمة أرادوا له ذلك ، فقد كانوا يخافون أن يشـبع الشـعب فيطمع فى الحرية ، وأن يتعلم فيتخلص من حكمهم .

وقد مارس الامامان يحيى وأحمد فى هذا السبيل وسائل بربرية فى كتم أنفاس الشعب وتجويعه والحد من نشاطه ، ولجأوا من أجل ذلك الى القتل لأتفه سبب ، ولأقل شبهة أو مظنة ، لا يفرقان بين الصغير والكبير ، ولا بين الغريب والقريب ، فقد قام الامام يحيى سنة ١٩٤٨ بقتل ولدين من أولاده وفريق كبير من وزرائه وأهل الرأى فى بلاده ، لا لشىء الا لأنانيته وتوجس الخيفة دائما على ملكه .

وكان طبيعيا أن يقوم صراع دائم بين الشعب وبين هؤلاء الأئمة حتى توفى الامام أحمد وجاء ابنه الامام محمد لينهج نهج والده فى الظلم والاستبداد ، فوجد الشعب اليمنى أن لا صلاح لليمن مع وجود الامامة فيه ، وقام الجيش فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بانقلاب تخلص فيه من النظام الملكى ، وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية ، وفر الامام المخلوع لاجئا الى بعض القبائل على حدود اليمن ، ثم الى السعودية حينما رفضت تلك القبائل استمرار ايوائه .

وكان طبيعيا — والقاهرة الثائرة نصيرة الشعوب المطالبة بحقوقها ، وقلعة الثوار فى البلاد العربية كافة — أن يتصل بها الزعيم عبد الله السلال ، رئيس وزراء اليمن ، والقائد العام للقوات المسلحة بالجمهورية العربية اليمنية ، ويبشرها بهذا الحدث العربى الموفق الذى أعاد للشعب العربى فى اليمن كرامته ، ومهد أمامه السبيل للاصلاح والارتقاء .

أبرق الزعيم عبد الله السلال فور تمام الانقلاب الى السيد الرئيس جمال عبد الناصر يقول :

« لقد كلفنا ممثلو الشعب الحقيقيون بتنفيذ رغبته فى تغيير أوضاع حكم الرجعية البالية ، والاطاحة بالطغيان الذى طالما تمنى شعبنا العربى الأبى النبيل زواله ، وقد اشتركنا مع الشعب ومع كل جندى وضابط على تحقيق الأمنية التى انتظرنا طويلا فرصة الحصول عليها ، وكانت ثورتنا على العهد البائد ناجحة منذ ساعتها

الأولى . وقد تم يوم ٢٧ من ربيع الثانى سنة ١٣٨٢ هـ الموافق ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ تأسيس جمهورية ديمقراطية تحت اسم « الجمهورية العربية اليمنية » تعتمد نظم الحكم العصرية ، وتحافظ على كرامة الانسان وحقوقه ، وتؤمن له العدالة الاجتماعية والتطور ، وتشارك فى بناء صرح الأمة العربية الموحدة ، وتقف فى وجه المغتصبين والمستعمرين ، والله يوفق الجميع لخدمة شعبنا والأمة العربية ، واقبلوا عواطفنا الأخوية » .

وما كان أسرع السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى مشاركته الفرحة والبشرى فأبرق اليه يقول :

« ان شعب الجمهورية العربية المتحدة تابع بكل اهتمام وعناية تطورات الأحداث الكبرى فى اليمن ومحاولة الشعب والجيش اقامة حياة جديدة تحقق على أرض اليمن عزة الانسان وكرامته . ان شعب الجمهورية العربية المتحدة يؤمن بأن هذا العصر هو عصر الشعوب وحدها ، تصنع بأيديها أقدارها ، وتحقق بارادتها الحرة كل أمانيها ، ان الله جلت قدرته خلق البشر أحرارا متساوين فى الفرصة متكافئين فى العدل ولا يرضيه جل وعلا أن تقف دون قدرته حواجز الاستعمار وطغيان الرجعية » .

وكان طبيعيا أن يجزع الاستعمار وأعوان الاستعمار وأن يتحرك لافساد تلك الثورة الوليدة . تحرك الانجليز وتحرك أعوان الاستعمار فاحتضنوا الامام المخلوع ، وبدءوا يحشدون قواتهم لملاقاة ثورة اليمن ، ورتبوا أنفسهم للقضاء عليها ، ولكن خاب ظنهم .

وقد قدرت الجمهورية العربية المتحدة خطورة هذا التجمع الاستعمارى ، ولم تجد بدا من أن تعمل بدورها عملا مضادا كى تقف هؤلاء المؤتمرين عند حدهم .

وفى ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وقعت اتفاقا للدفاع المشترك بينها وبين الجمهورية العربية اليمنية نص فيه على أنه :

« تعتبر الدولتان كل اعتداء مسلح على أية دولة منهما أو على قواتهما اعتداء عليها ، ولذلك فانه عمــلا بحق الدفاع الشرعى الفردى أو الجماعى عن كيانهما تلتزمان بأن تبادر كل منهما الى معونة الدولة المعتدى عليها ، وأن تتخذ على الفور جميع التدابير وتســتخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة » .

ووضع هذا الاتفاق فورا موضع التنفيذ ، ولم يطل الانتظار ، اذ ما كادت الحشود السعودية الأردنية تتجه نحو حدود اليمن ، وما كاد الانجليز يحرضون بعض أمراء المحميات على المناوشة على تلك الحدود ، حتى بادرت قوات الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل فى المعركة والعمل على وقف تلك العصابات الاستعمارية عند حدها وتطهير الأراضى اليمنية من فلولهم ، وكان المشير عبد الحكم عامر نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة يشرف بنفســه فى اليمن على سير معظم المعارك التى خاضتها القوات المصرية واليمنية حتى أتمت مأموريتها ، فأرسل من اليمن بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٣ الى السيد الرئيس جمال عبد الناصر برقية جاء فيها :

« ان ضباطنا وجنودنا من أفراد القوات المسلحة فخورون بالعمل الذى يقومون به من أجل مستقبل أمتنا العربية وأهدافها ، ومن أجل حق كل مواطن عربى فى حياة أفضل تسود فيها ارادة الشعوب التى هى ارادة الله تعالى ، واننا قد أنجزنا فىهذا الأسبوع الجزء الأخطر والأهم من المسئولية الملقاة علينا ، فقد تمكنا من حصار الفلول التى دفعت بها الرجعية الى داخل اليمن بعد تأمين حدودها وتجرى الآن عملية تصفية للقضاء على هذه الفلول » .

واستمرت الجمهورية العربية المتحدة الى جانب حكومة اليمن حتى رست سفينتها على بر الأمان ، ورسخت أقدامها ، ولم يتخلف عن الاعتراف

بها الا أقل القليل من الدول الاستعمارية ومن بينها انجلترا والأردن والسعودية التى وجدت فى الاعتراف بها القضاء النهائى على نفوذها فى المنطقة . وفى ميدان الاصلاح لم تتأخر الجمهورية العربية المتحدة عن معاونة الحكومة اليمنية فى جميع الميادين الاقتصادية والزراعية والعمرانية وأمدتها بالفنيين فى تلك الميادين ، وما زال فريق منهم يعمل فى اليمن ويسهم فى نهضته الجديدة .

وليس أدل على المجهود الذى بذلته حكومة القاهرة من أجل نجاح ثورة اليمن ومعاونتها على الاصلاح مما جاء على لسان زعيمها ورائد ثورتها المشير عبد الله السلال فى الحفل الذى أقامه محافظ الاسكندرية لتكريمه يوم ٤ يونية سنة ١٩٦٣ عندما زار الجمهورية العربية المتحدة وهو يقول:

« ان الشعب العربى فى اليمن يكن لشعب الجمهورية العربية المتحدة الاخاء الصادق ، وقد وصلنا من اليمن بعد معركة طاحنة اشتركت فيها الجمهورية العربية المتحدة والقوات اليمنية جنبا الى جنب ضد الرجعية ، وهناك امتزج الدم بالدم ، وامتزجت القلوب والأرواح ، وأصبح الشعب العربى فى مصر وفى اليمن شعبا واحدا وقلبا واحدا وروحا واحدا ، باسم الشعب العربى فى اليمن والوفد اليمنى الرسمى ، أتقدم بشكرى لشعب الاسكندرية وشعب الجمهورية العربية المتحدة عامة ، وعاش محرر العروبة ورائد القومية العربية الرئيس جمال عبد الناصر » .

وبدأت طلائع قواتنا المنتصرة فى حرب اليمن تعود الى القاهرة فى مايو سنة ١٩٦٣ فوجا بعد فوج ، بعد أن أدت رسالة الثورة كاملة ، اذ عاونت ثوار اليمن ونصرت شعبا عربيا على الاستعمار وأعوان الاستعمار حتى استقرت الأمور وأذن الله لهذا الشعب الكريم أن يحقق أهدافه بعد زمن طويل قضاه فى سجن الاستبداد وفى ظلام الحكم المطلق .

وكان من آثار تلك الثورة أن اهتز الحكم البريطانى فى عدن وفى المحميات والامارات الشرقية والمحميات والامارات الغربية وليس أدل على هذا من أن اللجنة التى تكونت من أعضاء مجلس العموم البريطانى من المحافظين والعمال لدراسة الموقف فى اليمن انتهت الى أن حكومة الثورة تضع يدها على جميع الأراضى اليمنية ، وما كتبه « ريتشارد مانجون » أحد أعضاء تلك اللجنة فى احدى المجلات البريطانية من توقعه اهتزاز عروش البلدان الأخرى المجاورة لليمن وتوقعه قيام الثورة فى السعودية والاردن بل ان أثرها سيتعدى تلك البلاد الى عدن ، والى جميع المحميات بل ان أثرها خطر على مستقبل اسرائيل .

ومن هذا نرى أن ثورة مصر فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ارتفعت بالنضال العربى ، لا فى مصر وحدها بل فى كل بلد عربى بلا استثناء وأنها أثرت فى تلك البلاد ثوريا أعمق الأثر ، يستوى فى ذلك البلاد التى انتهت ثوراتها بالنجاح المطلق كالجزائر والسودان واليمن، أو التى تقدمت خطوات فى تلك السبيل ، أو التى لا زالت تناضل فى سبيل حرياتها وأهدافها الوطنية . وكل تلك البلاد العربية ، بلا استثناء ، تضع شعوبها نصب عينها مبادىء الثورة المصرية فى تحقيق العيش على قاعدة من الديموقراطية الاشتراكية التعاونية وتحقيق الحلم الكبير لكل عربى بتمام الوحدة بين بلاد العرب ، وانضوائها جميعا تحت راية واحدة ، راية الجمهورية العربية المتحدة .

ولا يخفى أثر ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ على القارة الافريقية ، فما ان قامت وانتصرت على الملكية الفاسدة ، والاستعمار البغيض ، حتى تطلع اليها الافريقيون فى اعجاب وتقدير باعتبارها قوة جديدة ظهرت فى القارة وباعتبارها ثورة مثالية ، وباعتبارها سندا لكل شعب مظلوم ضد مستعمريه ، تطلع اليها الأحرار فى تونس وفى المغرب وفى جميع الدول الافريقية المستعمرة ، وكان آخر شوط لها فى مناصرة الشعوب الافريقية يوم

٢٩ يونية سنة ١٩٦٣ حيث قطعت علاقتها مع البرتغال بسبب استمرار حكومة البرتغال فى سياستها الاستعمارية ، وعدم استجابتها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بانهاء الاستعمار وبوقف عمليات القمع والارهاب ضد الشعوب الافريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالى .

وكان هذا القرار تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة الافريقى فى اجتماعه بأديس أبابا فى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ ، وتنفيذا لقرارات الأمم المتحدة ومؤتمر بلغراد ومؤتمر أكرا ، والجمهورية المتحدة سباقة دائما فكانت أول من قطع علاقته الدبلوماسية بالبرتغال كما كانت أول دولة قطعت علاقتها من قبل بجنوب افريقيا لنفس الأسباب .

ولم يقف أثر الثورة المصرية على البلاد العربية وافريقيا بل امتد الى أنحاء أخرى من العالم حيث آمنت شعوب كثيرة بأن تلك الثورة هى رائدها وهاديها فى سمو غايتها ، وذلك على وجه الخصوص فى المجال الدولى حيث دعت دائما الى السلام وناصرته ، حتى أن دولا كثيرة تنحو نحوها فى سياسة الحياد الايجابى التى أصبحت قوة لها شأنها فى توجيه السياسة الدولية نحو السلام العالمى .

الفصل الرابع

ايجابية الثورة

قامت الثورة بسبب وضع مظلم ظالم ، وواقع كريه ممقوت ، فجيوش الاحتلال البريطانى رابضة فى منطقة قناة السويس ، والاقطاع يستبد بالأرض ومن عليها ، وأفراد قلائل من الرأسماليين يحتكرون قوت الشعب ويسخرون من مقدراته ويسيطرون بأموالهم على الحكم .

والأحزاب السياسية صورة متكررة من الانتهازية والاستغلال والتكالب على كراسى الحكم .

قامت الثورة لتغير هذا الوضع ، وهذا الواقع ، ومن أجل ذلك رأينا الشعب :

« فى يوم بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ يدير ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبدد قواه الايجابية ، ويطأ بأقدامه كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم . ويسقط الى غير ما رجعة جميع السلبيات التى كانت تحد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جديد »[1] .

وكانت ظروف شعبنا فى معركة مصيره تفوق معارك جميع الشعوب التى ثارت فى وجه الظلم وتغايرها ، ذلك أنه :

« لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان : ثورة سياسية يسترد بها حقه فى حكم نفسه بنفسه ، من يد طاغية فرض عليه ، أو من جيش

(١) الباب الأول من الميثاق .

معتد أقام فى أرضه دون رضاه . وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد .

« لقد سبقتنا على طريق التقدم البشرى شعوب مرت بالثورتين معا وانما فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين .

« أما نحن فان التجربة الهائلة التى امتحن بها شعبنا هى أن نعيش الثورتان معا فى وقت واحد » [1] .

ومن ثم كان لزاما أن تعمل الثورة فى الحقلين السياسى والاجتماعى فى وقت واحد لتحقيق الأهداف ، وكان حتما أن يتحرك الشعب ليغير الأوضاع ويعيد كتابة التاريخ .

وبذلك بدأ النضال الشعبى ، وتكتلت القوى الشعبية والطاقات الوطنية كافة لتحرير أرض الوطن ورفع رءوس المواطنين ، واستنفر رجال الثورة الشعب لملاقاة الاستعمار وطالبوا الانجليز بالجلاء الفورى ، وبدأت فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٥٣ محادثات فى هذا الشأن ، بيد أن الانجليز راوغوا فيها كدأبهم طيلة ٧٢ عاما من الاحتلال ، فتعثرت المحادثات .

غير أنهم وجدوا ، وعلى غير ما تعودوا أن يروا ، وأدركوا ، على خلاف ما قدروا ، شعبا صمم على الجلاء وعقد العزم على أن يخوض معركة مصيره ، وحكومة ثورية تغاير الحكومات التى ألفوها أو بمعنى أدق التى كانوا يصطنعونها .

وجدوا حكومة متحفزة عنيدة ، راسخة صامدة مقدرة فى سبيل طردهم من أرض الوطن كل الاحتمالات ، أخذت على مماطلتهم الطريق ، فبادرت وأصدرت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ قرارا بحظر التعامل مع جيوشهم وتوفير المواد الغذائية لهم ، واشتدت حملات الفدائيين على معسكراتهم

---

(١) « فلسفة الثورة » للسيد الرئيس جمال عبد الناصر .

مما اضطرهم الى طلب استئناف المحادثات التى انتهت بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٩٥٤ بتوقيع اتفاقية الجلاء ، التى على حكمها حمل الاستعمار عصاه ورحل فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٦ عن أرض الوطن بعد احتلال بغيض دام ٧٤ عاما .

وفى الوقت نفسه وجدت الثورة أن الاقطاع ورأس المال المستغل يقفان عقبة كأداء فى سبيل تحقيق هدفها الأسمى وهو اقامة عدالة اجتماعية ، وغايتها الكبرى هى انقاذ البلاد من التزييف السياسى ، وتنظيم حياة ديمقراطية سليمة تبرز معالم الحقيقة الوطنية ، فلم تهن وبادرت الى الاقطاع فحطمته ، والى رأس المال المستغل فقضت عليه وعملت على اذابة الفوارق بين طبقات الشعب ، وعلى تمكين كل مواطن من نصيبه العادل فى الثروة القومية والدخل القومى ، وهيأت فرصا متكافئة لأفراده ، فتحررت الطبقات الكادحة وعرفت طريقها فى الحياة .

كما أقامت حكومة الثورة نظاما سياسيا سليما يضمن تمثيل الشعب تمثيلا حقيقيا عادلا فى جميع المجالس الموجهة من غير ضغط هذا بنفوذه أو ذاك بماله .

وفى سبيل أن تصون للوطن استقلاله ، وأن تحفظ المكاسب التى حققتها ، وجدت الوسيلة ، فأقامت جيشا وطنيا قويا ، بلغ فى أحد عشر عاما شأوا بعيدا عددا وعدة ، وكفاية ودربة ، وأصبح أكبر قوة ضاربة فى الشرق الأوسط، وراح الشعب المعلم يطور المبادىء الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

وراح هذا الشعب المعلم « يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ويربطها دائما بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله »[1] .

---

(١) الميثاق ، الباب الاول .

حتى بلغت الأمة باذن الله وتوفيقه وبارادة الثورة وعزم الشعب ، قمة التوفيق ، وقفزت فى أحد عشر عاما مسافة سارتها دول كبرى فى أجيال .

واذا كان هذا البحث يضيق عن أن يشمل كافة الأمجاد التى حققتها الثورة ، فان البيان التالى يجلو بعض تلك الأمجاد .

أولا — عن السياسة الخارجية :

تحدث السيد الرئيس جمال عبد الناصر عن هذه السياسة فقال :

« لم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التى تؤثر فيه ، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره وكيف .. وكيف .. ولم يعد مفر أمام كل دولة من أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها فى المكان وترى ما تستطيع أن تفعل فيه وما هو مجالها الحيوى وميدان نشاطها ودورها الايجابى فى هذا العالم المضطرب » .

ويقول :

« ولن نستطيع أن ننظر الى خريطة العالم نظرة بلهاء لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم هذا المكان .

« أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ، فعلا وليس مجرد كلام ؟ .

« أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة افريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها ، وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أو لم نرد ؟

« أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالما اسلاميا تجمعنا واياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب ، وانما تشدها حقائق التاريخ ؟ » [1]

وجاء الميثاق فرسم تلك السياسة وعمق خطوطها اذ نص على أن :

« الحرب ضد الاستعمار والسيطرة لكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى جميع أقنعته ومحاربته فى كل أوكاره والعمل من أجل السلام ، لأن جو السلام واحتمالاته هو الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى .

« ثم التعاون الدولى من أجل الرخاء ، فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة ، كما أصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره » .

وما جاء به من :

« أن شعبنا عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .

« ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

« ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى ، وهو أبرز سمات القرن العشرين .

« ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه فى نفس الاعتقاد .

« ان شعبنا يعتقد فى رسالة الأديان وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء .

---

(١) « فلسفة الثورة » للسيد الرئيس جمال عبد الناصر .

« ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الأمم المتحدة »[1] .

فبالنسبة للاستعمار كانت الثورة دائما حربا عليه فى جميع صوره وأقنعته ، حاربته فى شكل مناطق النفوذ ودعت الى تصفيته ، وحاربته فى صور الضغط السياسى المختلفة ، ولعنته فى سياسة التفرقة العنصرية التى تشكل أحط أنواع الاستعمار وأقذر امتهان للانسانية وأسوأ جحود للأديان المنزلة .

وبالنسبة للسلام — عملت من أجله — فرفضت الارتباط بالأحلاف العسكرية ، ونبذت الكتل العسكرية ، ودعت الى تحريم الأسلحة الذرية ، ونادت بضرورة نزعها ، وشقت لها طريقا خاصا بين الكتلتين المتصارعتين : الشرقية والغربية ، واتبعت سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابى ، فهى لا تنحاز لأى من الكتلتين ليقينها أن الانحياز بجميع صوره السياسية والعسكرية والاقتصادية رباط يقيد الفكر والتصرف ونوع من أنواع التبعية ، يعود على الدولة التابعة بأوخم العواقب ، خاصة الدول الصغيرة التى لا حول لها ولا طول أمام الدول الكبرى التى تتصارع من أجل مصالحها الخاصة ، ولا تفكر فى خير لغيرها .

وهذه السياسة — سياسة عدم الانحياز — ليس معناها أن تقف بلادنا — وهى عضو فى الأسرة الدولية — موقفا سلبيا من حوادث العالم الجارية بل انها وهى لا تنحاز لأى من الكتلتين تقف من أوجه النزاع التى تجرى بينهما موقف الحياد الايجابى . بمعنى أنها تقف من الحوادث موقفا ايجابيا وتتفاعل سياسيا معها . وتقف من الحوادث الموقف الذى يتلاءم مع مثلها العليا ومع مصالحها ، فاذا لاءمها موقف الغرب اتجهت اليه ، واذا لاءمها موقف الشرق اتبعته ، فان لم يتفق أى من الموقفين مع مثلها ومصالحها كان لها أن تتخذ لنفسها موقفا ثالثا يتفق مع تلك المثل وتلك المصالح .

---

(١) الميثاق ، الباب العاشر .

ولا جدال فى أن سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابى سياسة حكيمة اقتضاها قبل كل شىء صالح مصر وحاجتها الملحة لابراز شخصيتها الدولية على استقلال ، ولتتمكن من الانطلاق فى ممارسة أهداف ثورتها العريضة الغايات ، ثم حاجتها القصوى الى انشاء جيش قوى ، وهذا لا يتأتى ولا يكون بغير سلاح ، والغرب يحتكر السلاح ويمنعه عنها تقييدا لخطواتها ، وارضاء للصهيونية ، فكان عدم انحيازها سبيلا لها فى أن تحصل على السلاح ممن تشاء بلا تفريق ولا تمييز .

وفعلا لجأت الى الكتلة الشرقية وحطمت احتكار السلاح ، وعقدت بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ مع تشيكوسلوفاكيا صفقة أسلحة كبيرة أذهلت الغرب وقوضت خططه فى حماية اسرائيل ، وقضت على أسطورة توازن القوى فى الشرق الأوسط ، وتيسر بذلك لها أن توقف تهديدات اسرائيل ، ثم جاهدت وكدت وكافحت وتطورت حتى استطاعت أن تصنع بنفسها كافة الأسلحة الحديثة بما فى ذلك الدبابة والطائرة النفاثة وأخيرا الصواريخ الموجهة ، بل وفاض ما تصنع من الأسلحة عن حاجتها فصدرت الفائض وعاونت به من لجأ اليها من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان اتباعنا لتلك السياسة — سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابى — شجع كثيرا من الدول على اتباعها بسبب ما رأته من تقدم سريع فى بلادنا فى جميع نواحى النشاط السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية ، نتيجة لاتباعنا تلك السياسة ، وأصبح للدول الحيادية شأن كبير فى مجريات الحوادث ، ومن أدلة ذلك انتخاب الجمهورية العربية المتحدة — مع سبع دول حيادية — فى لجنة مباحثات نزع السلاح بجنيف المكونة من ١٧ دولة ، وموقف الجمهورية العربية المتحدة من النزاع بين الصين الشعبية والهند ، ففى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٢ وقعت حوادث على حدودهما ، وكاد الأمر ينتهى الى قيام حرب بينهما فتدخلت الجمهورية العربية فى الأمر وعرضت وساطتها واقترحت على الطرفين المتنازعين :

١ — وقف القتال فورا .

٢ — عودة قوات كل من الجانبين الى المواقع التى كانت تحتلها قبل الاشتباكات المسلحة الأخيرة التى بدأت من يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٢ أى عند الخط الذى كانت تعسكر فيه قوات الجانبين يوم ٥سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

٣ — تحديد منطقة حرام تفصل بين قوات الدولتين .

٤ — قيام المفاوضات بين الجانبين لتسوية جميع المسائل المتعلقة بالنزاع على الحدود بالوسائل السلمية .

وقد وافق الطرفان على تلك الشروط غير أن الصين الشعبية تمسكت بالمواقع التى احتلتها ، وانعقد لذلك مؤتمر كولومبو فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وحضره مندوبون عن أندونيسيا وغانا وبورما وكمبوديا وسيلان والجمهورية العربية المتحدة ، ورأس السيد على صبرى رئيس مجلس الوزراء ، وفدنا الى المؤتمر وأعلن رغبة الدول المجتمعة فى تهيئة الجو الملائم لايجاد حل سلمى للنزاع .

وقام سيادته بعد ذلك برحلة الى كل من موسكو وبكين ونيودلهى ، حيث نجح فى ابعاد شبح الحروب وتدعيم التضامن الاسيوى الافريقى .

« ولا مراء فى أن السبب المباشر فى نجاح هذا المسعى يرجع أولا وقبل كل شيء الى سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابى التى اتبعتها الجمهورية العربية المتحدة ، لأن العالم اذا انقسم الى معسكرين وأصبحت دول العالم منقسمة جزء منها مع هذا المعسكر وجزء مع المعسكر الآخر ، فلابد أن تقوم حرب ، ولابد أن تقاسى البشرية الأهوال »[١] .

---

(١) خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد النصر ببور سعيد يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

وفى الوقت نفسه مكنت تلك السياسة الجمهورية العربية المتحدة من أن تقوم بدورها المتناسق مع مبادئها فى مناصرة الحركات التحريرية فى الشرق الأوسط فتخلصت العراق من الملكية الفاسدة ومن طغيان نورى السعيد ، وتخلصت اليمن من أسرة حميد الدين الباغية ، وقامت من عثرتها فى ظل جمهورية ديموقراطية لتطور نفسها وتسعى لتلحق ركب الحضارة ، كما ناصرت الحركات التحريرية فى افريقيا وشجعتها ، فاستقلت الجزائر وعدد كبير من الدول الافريقية وأخذت مكانها الكريم بين الدول الناهضة بعد ظلام عميق وذل وهوان أجيالا طويلة فى ظل الاستعمار .

هذا كما أفادت بلادنا اقتصاديا من اتباع تلك السياسة ، ذلك أنه تيسر لها أن تتعامل مع أسواق الكتلتين المذكورتين ، وفق ما يناسب مصالحها ، كما حصلت من كل منهما على قروض بفوائد يسيرة خصصتها لتمويل خطط التنمية .

وكان أبرز الأمثلة على فائدة سياسة عدم الانحياز يوم أن سحبت الولايات المتحدة وانجلترا عرضيهما لتمويل مشروع السد العالى تحت ضغط الاستعمار والصهيونية ، ويوم أن ظنتا أن الجمهورية العربية أسقط فى يدها ، وضاعت عليها فرصة ذهبية لاقامة ذلك المشروع الحيوى ، وقدرتا أنها ستسعى اليهما جاثية راجية فتمليان عليها شروطهما الجائرة ، وأخذ العالم يوم ان رد جمال عبد الناصر على تصرف الدولتين بضربة قاصمة ، اذ قرر يوم ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦ تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وانتقال جميع ما لها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات الى الدولة . ثم أخذت الدولتان المذكورتان اذ صممت مصر على اتمام المشروع وصدمتا مرة ثانية أشد وأعنف من الصدمة الأولى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ عندما وقعت اتفاقية تعاون اقتصادى وفنى بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى لتمويل المشروع ، بموجبها قدم الاتحاد السوفيتى لنا قرضا مقداره ٤٠٠ مليون روبل (٣٥ مليون جنيه) بفائدة ٢٫٥ فى المائة ، ويوم

٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٠ عندما قدم لنا الاتحاد السوفيتى قرضا آخر مقداره ٩٠٠ مليون روبل (٧٨ مليون جنيه) لاتمام المشروع .

وكان لمؤتمر باندونج المنعقد فى المدة من ١٨ — ٢٤ ابريل سنة ١٩٥٥ أثره فى ايجاد كتلة حيادية ، فضلا عن أنه كان بادرة سلام وتعاون بين الدول الافريقية والاسيوية فى كافة المجالات ، وقد مثل الجمهورية العربية المتحدة فى هذا المؤتمر السيد الرئيس جمال عبد الناصر بصفته رئيس الوزراء فى ذلك الحين ، وألقى خطابا هاما أعلن فيه اعتناق مصر لسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابى ، وأعلن فيه أن السلام العالمى لا يستتب الا بتنظيم التسليح وتخفيضه ، والقضاء على الأسلحة ذات الدمار الشامل ، وتحويل ما يصرف فى سبيلها للعمل على رفع مستوى الشعوب ، وبين فيه ضرورة تمسك الأمم المتحدة بميثاقها ومبادئه ، وضرب مثلا لمخالفتها للميثاق ومبادئه الظلم الذى لحق شعب فلسطين من طرده من وطنه وتشريده .

ومن أجل السلام رأى ضرورة احترام الدول لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، واعلان حقوق الانسان بالقضاء على التفرقة العنصرية التى تعتبر اخلالا بهذه الالتزامات واخلالا بالعلاقات الدولية بين الدول ، مع وقف أساليب الضغط السياسى التى تستخدمها الدول الكبرى تجاه الدول الصغيرة ، وأخيرا ناشد الدول المجتمعة أن تتكاتف لتعمل على تصفية الاستعمار .

وآتى المؤتمر ثمارا طيبة واتفقت كلمة المؤتمرين بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ على اعلان القرارات الآتية :

١ — احترام حقوق الانسان الأساسية ومبادىء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

٢ — احترام سيادة جميع الأمم وسلامة أراضيها .

٣ — الاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس وبين جميع الأمم كبيرها وصغيرها .

٤ — الامتناع عن أى تدخل فى الشئون الداخلية لبلد آخر .

٥ — احترام حق كل أمة فى الدفاع عن نفسها انفراديا أو جماعيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٦ — ا) الامتناع عن استخدام التنظيمات الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى .

ب) امتناع أى بلد عن الضغط على غيرها من البلاد .

٧ — تجنب الأعمال أو التهديدات العدوانية أو استخدام العنف ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسى لأى بلد من البلاد .

٨ — تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، مثل التفاوض أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو أى وسيلة أخرى تختارها الأطراف المعنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٩ — تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل .

١٠ — احترام العدالة والالتزامات الدولية .

ولقد وقفت الجمهورية العربية المتحدة فى المؤتمر بسبب سياستها النابعة من كيانها ، ووفق جمال عبد الناصر فى توجيه المؤتمر الى القرارات المشار اليها لأنه كان يتكلم عن يقين ، عن حق يحسه ، وعن عدل يرغب فيه ، عن رأى مستقل غير منحاز لا الى الغرب ولا الى الشرق . وفى مقال للأستاذ محمد حسنين هيكل نشر بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٥٥ بجريدة الأخبار :

« ان جمال عبد الناصر نجح فى باندونج لأسباب فى مقدمتها :

أولا : أنه لم يحاول أبدا أن يلعب دور السياسى الداهية ولا أن يضع على وجهه أقنعة مستعارة من نابليون أو بسمارك أو تاليران ، لقد حاول أن يعبر عن نفسه فقط ، وأن يقول ما يعتقد أنه الحق ، ويقوله بوضوح . قال مرة لشارل مالك مندوب لبنان فى الأمم المتحدة ، وكانت اللجنة السياسية يمزقها نزاع بين أنصار الغرب وأنصار الشرق : « اسمع بصراحة اذا كنا جئنا هنا لنتكلم نصفنا باسم روسيا ونصفنا باسم أمريكا ، فما كان أغنانا من عناء السفر الى هنا .. كنا بقينا فى بلادنا وكانت روسيا وأمريكا جلستا هنا لكى تتشاجرا من غير وساطة » .

« ثانيا : أن جمال عبد الناصر لم ينس هدفه من المؤتمر ، كما نسى كثيرون حتى اسم المؤتمر ، ظل يذكر تماما أن هذا المؤتمر لشعوب افريقيا وآسيا ، وأنه ليس لأحد أن يخرجه من هذا النطاق . وحينما وقف جمال عبد الناصر مرة يقول : « لن يتحول باندونج الى ميدان من ميادين الحرب الباردة » وجد الكثيرين يمشون وراءه حتى أشد أنصار الفريقين المتنازعين فى العالم . »

ولم تتأخر الجمهورية العربية المتحدة عن الاشتراك فى المؤتمرات التى عقدت لصالح السلام وعلى أحكام مؤتمر باندونج ، بل كثيرا ما هيأت لانعقاد تلك المؤتمرات . من ذلك أنها بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٥٦ اشتركت فى مؤتمر بريونى فى يوغوسلافيا الذى ضم أقطاب السلام والحياد الايجابى وعدم الانحياز : جمال عبد الناصر ، وشرى جواهر لال نهرو وجوزيف بروز تيتو ، حيث استعرضوا الحوادث الدولية وأعلنوا ضرورة العمل بمبادىء باندونج والسعى من أجل السلام ونزع السلاح بجميع أنواعه والعمل على النهوض بالدول المتخلفة وضرورة التعاون الدولى الاقتصادى والمالى ، وانشاء صندوق خاص للتقدم الاقتصادى تابع للامم المتحدة ، والعمل على

التوقف عن الحد من نشاط التجارة والتوسع فيها على نحو طبيعى ، كما تحدثوا عن مشاكل وسط أوربا والشرق الأقصى ومنطقة الشرق الأوسط ، ودعوا الى حل تلك المشكلات بالطرق السلمية ، وأشاروا الى مأساة فلسطين وأيدوا الموقف الذى اتخذه مؤتمر باندونج بشأنها ، كما بحثوا الموقف فى الجزائر ونوهوا بضرورة حله عاجلا من وجهة نظر الحقوق الطبيعية لشعب الجزائر ولدعم السلام فى تلك المنطقة .

وفى يناير سنة ١٩٥٨ انعقد بالقاهرة مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية والافريقية ، وحضره مندوبو ١٥٠٠ مليون آسيوى وافريقى يمثلون ٤٦ شعبا وقرر المؤتمرون ضرورة اتباع سياسة الحياد الايجابى والتعايش السلمى .

وبتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٥٨ اجتمعت الدول الافريقية فى أكرا عاصمة غانا ، وحضرت الجمهورية العربية المتحدة ذلك المؤتمر وكان لها دور قيادى فى توجيه المؤتمر الى قراراته التى تضمنت التمسك بميثاق الأمم المتحدة وبالأحكام التى انتهى اليها مؤتمر باندونج وأكدت ضرورة احترام حقوق الانسان وضرورة تصفية الاستعمار والتمسك بسياسة الحياد الايجابى ومساندة الجزائر فى كفاحها ، وفلسطين فى محنتها ، واعتبرها مصدرا لخطر يهدد السلام العالمى ، كما أكد ضرورة وقف انتاج الأسلحة الذرية ووقف تجاربها .

وبتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٨ زار السيد الرئيس جمال عبد الناصر لأول مرة الاتحاد السوفيتى وأعلن هناك أن سياسة الجمهورية العربية المتحدة تقوم على أساس الحياد الايجابى وعدم الانحياز . وفى مارس سنة ١٩٦٠ عقد مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث فى القاهرة وأعلن فيه السيد الرئيس جمال عبد الناصر تمسك الجمهورية العربية المتحدة بمبادىء مؤتمر باندونج وميثاق الأمم المتحدة .

وفى سبتمبر سنة ١٩٦٠ سافر السيد الرئيس الى نيويورك حيث شهد

دورة الأمم المتحدة وخطب فى الجمعية العامة وأعلن تصميم الدول الافريقية على توحيد سياستها وعلى اتباع سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز وطالب بضرورة ازالة القواعد العسكرية ، وتصفية الاستعمار وازالة اسرائيل وعودة عرب فلسطين الى وطنهم .

وفى ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ زار القاهرة الرئيس جوزيف بروز تيتو رئيس الجمهورية اليوغوسلافية وتباحث مع السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى التطورات العالمية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالموقف الدولى الافريقى .

وفى أول مايو سنة ١٩٦٣ وصل السيد الرئيس جمال عبد الناصر الى الجزائر فى أول زيارة له لتلك البلاد الشقيقة للاشتراك فى الاحتفال ، ومن هناك سافر الى يوغوسلافيا حيث اجتمع بالرئيس تيتو وبحثا معا آخر التطورات فى الشرق الأوسط وافريقيا .

وبتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ وبناء على دعوة السيد رئيس الجمهورية قامت السيدة سيرامافو باندرانيكه رئيسة وزراء سيلان بزيارة القاهرة حيث « تمت مناقشة عدة أمور ذات أهمية ومنفعة مشتركة للبلدين » . ووافقا على ضرورة عقد مؤتمر للدول غير المنحازة خلال السنة القادمة للعمل على تفاهم أفضل بين الدول وتخفيف حدة التوتر الدولى باتباع سياسة عدم الانحياز كما رحبا باتفاقية الحظر الجزئى للتجارب الذرية. واستعرضا أطوار النزاع الصينى الهندى وأكدا رغبتهما فى تصفيته وديا . كما ناقشا سياسة القمع والاضطهاد التى يمارسها حكام فيتنام الجنوبية ضد البوذيين .

وناقشا الوضع الهام فى الشرق الأوسط وانتهيا الى ضرورة ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والتوصيات التى أصدرتها الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ، واستعرضا التطورات الأخيرة فى افريقيا ورحبا بروح اليقظة التى أظهرها مؤتمر رؤساء الدول الافريقية بأديس أبابا .

وفى الفترة ما بين اليوم التاسع واليوم الخامس والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٦٤ قام الرئيس نيكيتا خروشوف بزيارة ودية للجمهورية العربية المتحدة جرت خلالها محادثات ومقابلات ودية مع الرئيس جمال عبد الناصر وانتهت تلك الزيارة بتوقيعهما بيانا مشتركا تضمن الأسس الآتية :

فى مجال العلاقات بين البلدين :

١ — تم الاتفاق على أن يقدم الاتحاد السوفيتى للجمهورية العربية المتحدة قرضا اضافيا طويل الأجل بمبلغ ٢٥٢ مليون روبل ، وهو ما قيمته ١٠٠ مليون جنيه استرلينى ، مساعدة للجمهورية العربية المتحدة فى بناء مؤسسات الصناعة الثقيلة التى يتضمنها برنامج مشروع السنوات الخمس الثانى لتنمية الصناعات بالبلاد .

٢ — يواصل الاتحاد السوفيتى خلال السنوات القادمة تقديم المساعدة الفنية فى بناء المرحلة الثانية لسد أسوان العالى التى تبلغ تكاليفها ثلثى الحجم الاجمالى لنفقات بناء المشروع .

٣ — قررت حكومة الاتحاد السوفيتى تقديم هدية للجمهورية العربية المتحدة تشمل آلات زراعية ومعدات تكفى لاستصلاح مساحة ٤ آلاف هكتار ، كما يوفد الجانب السوفييتى الخبراء السوفيت لتدريب العمال والفنيين العرب حتى يتسنى لهم استعمال آلات الزراعة التى سيقدمها السوفيت .

٤ — اتفق الجانبان العربى والسوفيتى على توقيع البرنامج التنفيذى للاتفاقية الثقافية بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى عن المدة من ١٩٦٥ الى ١٩٦٦ .

٥ — نظرا لأهمية الاتصالات الشخصية والفائدة التى تعود من لقاء

قادة الاتحاد السوفيتى مع قادة الجمهورية العربية وحرصا على دوام هذه الاتصالات وجه الرئيس خروشوف باسم الشعب السوفيتى وحكومته دعوة رسمية الى الرئيس جمال عبد الناصر لزيارة الاتحاد السوفيتى تاركا للرئيس تحديد الموعد ، وقد قبل الرئيس هذه الدعوة .

فى مجال القضايا العربية :

١ — يؤيد الاتحاد السوفيتى :

ا) دور الجمهورية العربية والرئيس عبد الناصر فى مكافحة الاستعمار ومناهضة السيطرة الأجنبية .

ب) حقوق عرب فلسطين التى لا تتجزأ .

جـ) موقف البلاد العربية بشأن استغلال مياه الأردن .

د) الجهود المبذولة لتقوية الوحدة الافريقية وقرارات مؤتمر القمة العربى .

٢ — يطلب الطرفان :

ا) تصفية القواعد العسكرية الأجنبية فى ليبيا وعمان وقبرص وغيرها .

ب) وقف التعامل مع حكومة جنوب افريقيا من جميع الدول لارغامها على اعطاء السكان الوطنيين حقوقهم .

٣ — يؤيد الجانبان :

ا) الشعب الجزائرى الباسل .

ب) شعب الجمهورية اليمنية المناضل فى سبيل حريته .

جـ) أبناء جنوب الجزيرة العربية وعمان وعدن وشعوب

انجولا وموزمبيق وروديسيا الجنوبية وغينيا البرتغالية وجنوب افريقيا فى كفاحها ويندد بوحشية الاستعمار .

فى مجال المشاكل الدولية :

أ) يؤيد الجانبان تمسك شعبيهما بسياسة التعايش السلمى أساسا للعلاقات بين كافة الدول .

ب) يشيد الاتحاد السوفيتى بدور الجمهورية العربية المتحدة لخدمة قضايا الحرية والدفاع عن السلام العالمى سواء فى الأمم المتحدة أو فى المنظمات الدولية الأخرى .

جـ) يرى الجانبان أن تدعيم الأمم المتحدة يوجب تمثيل دول آسيا وافريقيا فى جميع هيئاتها تمثيلا عادلا .

د) يبدى الطرفان اهتماما بالغا بضرورة اقامة مناطق مجردة من الأسلحة النووية فى كل من افريقيا وآسيا والبحر الأبيض والشرق الأوسط وأوربا الوسطى والشمالية وغيرها من المناطق

هـ) أكد الطرفان الحق الشرعى للشعب الكوبى فى الدفاع عن سيادته وعن مكاسب الثورة الكوبية .

ومن هذا كله نرى فضل السياسة الحكيمة التى اتبعتها الجمهورية العربية المتحدة فيما حققته من مكاسب مادية ومعنوية ، وما حققته من مكاسب سياسية ، وما كان لها من حرية وانطلاق وهى فى معرض الدعوة للسلام ، ومحاربة الاستعمار فى جميع صوره وأشكاله ، وما كان للسيد رئيس جمهوريتها من جهد متواصل لتحقيق قرارات مؤتمر باندونج وأعمال مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، والدفاع عن حقوق الانسان ، واليقظة التامة التى يرقب بها الأحداث فى جميع المحيطات الدولية ليبادر الى مناقشتها مع أقطاب دول عدم الانحياز وابداء الرأى فيها والاسهام ، كلما لزم الأمر ، فى التدخل من أجل العدل ، ومن أجل السلام .

واستمرت المشاورات بين الرئيس جوزيف بروز تيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا والرئيس جمال عبد الناصر وشرى جـواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند والرئيس أحمد سوكارنو رئيس جمهورية اندونيسيا لعقـد مؤتمر قمة للدول غير المنحازة لبحث الخطـوات اللازمة لتصفيـة الحرب الباردة .

هذا وفى المحيط العربى ، رسمت الجمهورية العربية المتحدة سياستها على أساس حتمية قيام وحدة شاملة بين جميع الدول العربية ، ذلك أن الأمة العربية لم تعد فى حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها .

وأن هذه الوحدة أصبحت حقيقة الوجـود العربى ذاته ، يؤيد هذا ويؤكده :

« أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التى تصنع وحدة الفكر والعقل»

وأن « الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضـمير والوجدان » .

وأن « الأمة العربية تملك وحدة الأمل التى تصـنع وحدة المستقبل والمصير » [1] .

أو كما يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر :

« ان الحركة العربية الواحدة هى الحل الوحيـد والسليم لمواجهـة الأزمة ومواجهة المتناقضات الكثيرة داخلها ، وطالما أن هناك عناصر وقوى ترفع شعارات واحدة وتلتقى حول مبـادىء واحدة وتؤيد القضية الواحدة المشتركة فمن الطبيعى أن تتجمع فى حركة عربيـة واحدة تواجه أثناء الوحدة والاشتراكية والحرية :

أولا : فى داخل القطر الواحد لضمان تحقيق الأهداف ولمواجهة القوى المضادة لهذه الأهداف .

(١) الميثاق ، الباب التاسع .

ثانيا : على مستوى الأقطار العربيــة لضــمان تحقيــق الوحدة الدستورية »[1] .

ومن أجل هذا بادرت القاهرة ، فأرسلت جنودها الى سوريا فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ حينما حرض الاســتعمار جيرانها عليها فوقف المتآمرون عنــد حدهم ، ومن أجله أيضا وافقت على قيام الوحدة فى أول فبراير سنة ١٩٥٨ بين سوريا ومصر واعلانهما أمة واحدة تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة وفق ما ذكرنا آنفا ، الى أن كان الانفصــال يوم تدخلت أصــابع الرجعية والاستعمار ، واتخــذت من رجال حــزب البعث الفاشستى ســتارا لطعن الوحدة . وبرغم ذلك فان الجمهورية العربية المتحدة عنــدما قامت فى ٨ مارس سنة ١٩٦٣ ثورة فى سوريا لم تتردد عن مناصرتها والاعتراف بها ، بل أصدرت للتو بيانا أعلنت فيه أنها تعتبر أى عدوان على سوريا هو عدوان عليها .

وقد بينا أيضا فيما سلف ، مناصرة الجمهورية العربية المتحدة لثــورة ١٤ يولية سنة ١٩٥٨ فى العــراق ، تلك الثورة التى أطاحت بالنظام الملكى الرجعى وأعلنت الجمهورية العراقية ، وبالرغم من غدر عبــد الكريم قاسم وتنكره لشعارات الثورة لم تيأس القاهرة من عربية شعب العراق ، وفعلا تخلص الشعب العراقى فى ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ من حكم عبد الكريم قاسم فبادرت القاهرة واعترفت فى اليوم الأول بالوضع الجديد ، واعتبرت تلك الثورة مدا ثوريا فى العالم العربى من أجل التخلص من بقــايا الاســتعمار والرجعية ، ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية .

ورغبت سوريا ، ورغب العراق فى مشاورة القاهرة فى وحدة ثلاثية ، وجاء اليها وفدان لهذا الغرض ، وحذرت القاهرة من فســاد الأسس التى

---

(١) حديث السيد الرئيس جمال عبد الناصر الى مدير جريدة التحرير اللبنانية فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٦٣ .

يطلب العراق وسوريا قيام الوحدة عليهـا ، وأحست أن القصـد من تلك المحادثات هو تدعيم مراكز الثوار فى البلدين لا أقل ولا أكثر ، وأن البغية هى الاستفادة من الزمن حتى تطمئن اليهم شـعوبهم وتسـتقر الأحوال فى بلادهم ، وبرغم هذا الفهم لأغراضهم ، وفى سبيل ألا تقطع القاهرة الأمل فى نوايا طيبة فيهم ، وافقت على توقيع اتفاق الوحدة الجديد فى ١٧ ابريل سنة ١٩٦٣ .

وما قدرته القاهرة كشفت عنه الأيام ، وخلع البعثيون النقاب عن وجه كريه ، فقد أخذوا ينكلون بالوحدويين فى كل من العراق وسوريا ، حتى أعلنوا بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ بعبارة صريحة « أن خطة الحزب الآن هى اقامة وحدة بين العراق وسوريا لتكون الدولة الوحدوية الصحيحة التى يقودها حزبنا » .

نعم ، ظهر جليا ما قدرته القاهرة ابان مفاوضات الوحدة الثلاثيـة فى نوايا هذا الحزب الفاشستى ، ولم تكن مفاوضات الوحدة الثلاثية فى القاهرة بالنسبة للحزب الا فرصة لكسب الوقت حتى يتمكن بواسطة دسائسه من أن يضمن السيطرة لنفسه ، ولم تكن لديه فى هذه المفاوضات على مراحلها المختلفة فكرة أو عقيدة وحدوية أو اشتراكية أو ديموقراطية (١) .

وعلى كل حال فان العبرة بالشـعوب ، فهى التى تحقـق الأهداف والحكومات الدكتاتورية أو الفاشستية حكومات موقوتة ، فلا دوام لظالم، ولا بقاء لفساد ، وتأييدا لهذا النظر ، هبت الشـعوب تتكاتف للعمـل فى سبيل الوحدة لا تهتم بحكم رجعى أو وحدة رجعية بعثية ، وقد صرح بذلك السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى حديثه السابق الاشارة اليـه مع مدير جريدة « التحرير اللبنانية » حيث قال :

---

(١) بيان الاتحاد الاشتراكى العربى عن دور حزب البعث فى الانفصال يوم ٢٨ سـبتمبر سنة ١٩٦٣ .

« ولقد تمت اتصالات عديدة بين العناصر الوحدوية فى الأقطار العربية بحث خلالها قيام الحركة الواحدة ، وهذه الاتصالات الآن فى طريق النجاح ، وفى رأيى أنه لا بد أن تكون هذه الحركة سرية فى بعض الأقطار ، لأن الحكام اذا عرفوا أفرادها لجئوا الى مطاردتهم والتنكيل بهم كما فعلوا فى سوريا » .

هذا .. « والجمهورية العربية المتحدة ، وهى تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية، لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تضمنتها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ، ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها » [1] .

وتأسيسا على هذا النظر حرصت على أن تفتح مجال التعاون مع الحركات الوطنية التقدمية ، ومن أجل ذلك تبنت قضية فلسطين ، ولم ولن تكف عن الدعوة لها والمطالبة بعودة اللاجئين فى جميع المؤتمرات وفى كل المناسبات ، ناصرت شعب عمان ، ودعت الى خروج المستعمر من المحميات فى الجنوب العربى ، وساندت العراق كما أسلفنا ووقفت جنب سوريا فى أدق ظروفها . وفى سبيل هذا الهدف وعندما قامت فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ثورة اليمن ، سيرت الجمهورية العربية المتحدة ، على بعد الشقة وجهد المسير ، جيشا عارما الى اليمن ليقاتل جنبا الى جنب مع اليمنيين الأحرار فى معركة مصيرهم ضد طغيان الأئمة ، ولازالة عرش يعيش تحت أستار من خيوط العنكبوت ، لايمان الجمهورية العربية المتحدة بأن « الثورة العربية ثورة واحدة ، وأن سلامة الثورة العربية لا يمكن أن تتجزأ [2] .

ولا يسع المقام بيان ما كسبته القضايا العربية من اتباع تلك السياسة — سياسة التضامن العربى — ومن مظهر هذا الحرص على التضامن العربى

---

(١) الميثاق : الباب التاسع .

(٢) خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى السويس يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٣ الى القوات العائدة من اليمن .

يوم أن تأزم الأمر وخشيت الدول العربية أن تتم اسرائيل مشروعها الجائر بتحويل مياه نهر الأردن ، هنا ارتفع الرئيس جمال عبد الناصر — كعهده دائما — على الظروف والحوادث ، ولم يفكر الا فى حق العرب ، وفى اسرائيل الباغية ، واستنفر ملوك العرب ورؤسائهم لعقد مؤتمر عاجل يتدارسون فيه هذا الطارىء ويتدبرون فيه الحلول العاجلة لدرئه . ولبى الجميع الدعوة حتى من طرأ عليه ما حال بينه وبين الحضور أرسل من يمثله فى « مؤتمر القمة » الذى عقد فى يناير سنة ١٩٦٤ فى مدينة القاهرة ، وانتهى الى قرارات بعضها سرى وبعضها علنى : منها أنهم قدروا ضرورة قيام قيادة عسكرية موحدة ، وقيام الكيان الفلسطينى تمهيدا لاسترجاع الأرض العربية المغتصبة .

وانهم قدروا أن العرب فى موقفهم الدفاعى العادل يجب أن ينظموا علاقاتهم السياسية والاقتصادية بالدول، على أساس مواقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية ، وأن من الضرورى استخدام موارد الثروة فى البلاد العربية من بترول ومال سائل وطرق مواصلات للضغط على الدول التى تحمى اسرائيل .

وتواعدوا على اللقاء الثانى ان شاء الله فى سبتمبر من العام نفسه بمدينة الاسكندرية لاستكمال البحث ودراسة التنفيذ .

وفى مايو سنة ١٩٦٤ تجلى ما قدرته الجمهورية العربية المتحدة من ضرورة الاتحاد وحتميته بين الشعوب العربية عندما وجه الرئيس جمال عبد الناصر — بمناسبة انتهاء المرحلة الأولى من بناء السد العالى — الدعوة الى الرئيس العراقى عبد السلام عارف ، وجاء سيادته على رأس وفد لحضور هذه المناسبة الخالدة فى المدة من ١٣ مايو حتى ٢٦ مايو سنة ١٩٦٤ ، وفى أثناء هذه المدة جرت محادثات بين الجانبين العربى والعراقى أسفرت عن اتفاق يعتبر خطوة فى سبيل الوحدة ونصرا لتحالف الشعوب العربية وردت أحكامه كالآتى :

المادة ١ — يشكل مجلس رئاسة مشترك لكل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية من رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، ورئيس الجمهورية العراقية وعدد من الأعضاء .

المادة ٢ — ا) يجتمع مجلس الرئاسة المشترك مرة كل ثلاثة أشهر كما يجتمع فى الحالات الضرورية باتفاق رئيسى الجمهوريتين المتعاقدتين .

ب) مقر مجلس الرئاسة المشترك مدينة القاهرة ، ويجوز دعوته للانعقاد فى جهة أخرى بناء على اتفاق الرئيسين .

المادة ٣ — قرارات مجلس الرئاسة المشترك الزامية ونافذة بمجرد تصديق المجلس عليها ، عدا القرارات التى تحتاج الى استصدار قانون ليكون تنفيذها بعد المصادقة عليها حسب النظم الدستورية المعمول بها فى كل من البلدين .

المادة ٤ — يجرى العمل بمجلس الرئاسة المشترك طبقا للائحة الداخلية التى يضعها المجلس وتصبح نافذة المفعول بمجرد اقرارها من المجلس .

المادة ٥ — يختص مجلس الرئاسة المشترك بما يلى :

ا) دراسة وتنفيذ الخطوات اللازمة لاقامة الوحدة بين البلدين .

ب) تخطيط وتنسيق سياسة البلدين فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفى ميدان الاعلام .

جـ) تحقيق الوحدة الفكرية بين شعبى الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية عن طريق التنظيمين

الشعبيين فى البلدين ، والعمل على توحيد التنظيمين فى المستقبل .

المادة ٦ — ا) تعين كل من الحكومتين أعضاءها فى المجلس بالشكل التالى :

١ — ثلاثة أعضـاء متفرغين على أن يكونوا بدرجة وزير .

٢ — ثلاثة أعضـاء غـير متفـرغين من بين أعضـاء الحكومة .

ب) يقوم الأعضاء المتفرغون بمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة المشترك وتنسيق الأعمال بين اللجان المشتركة وتقديم الدراسات والتوصيات الى مجلس الرئاسة المشترك عند انعقاده .

جـ) ويجوز لمجلس الرئاسة المشترك أو اللجان المشتركةدعوة خبراء وفنيين من كلا البلدين لحضور اجتماعاتهما اذا اقتضت الضرورة .

المادة ٧ — تنشأ المنظمات الآتية :

ا) اللجنة السياسية .

ب) اللجنة العسكرية .

جـ) اللجنة الاقتصادية .

د) لجنة الثقافة والاعلام .

هـ) لجنة الفكر الاشتراكى العربى .

و) لجنة التنظيم الشعبى .

ز) أى لجان أخرى تقتضى الضرورة تكوينها .

وتقوم هذه اللجان بدراسة واعداد الموضوعات المختلفة الكفيلة بتحقيق الغرض من هذا الاتفاق ، والموضوعات التى تحال عليها من مجلس الرئاسة .

المادة ٨ — ١) تختص القيادة العسكرية المشتركة بتنسيق تسليح وتدريب وتجهيز القوات المسلحة للبلدين ووضع خطط العمليات وتحريك القوات المسلحة ، كما تتولى قيادتها وقت الحرب .

ب) تتخذ القيادة العسكرية التدابير الكفيلة لمواجهة الحرب ويعتبر أى اعتداء أو تهديد بالاعتداء على أى من الدولتين موجها للدولة الأخرى .

المادة ٩ — للمجلس أمانة عامة مقرها القاهرة ويتولى ادارتها أمين عام بدرجة وزير ويختص بما يلى :

١) توجيه الدعوة لعقد مجلس الرئاسة المشترك .

ب) تحضير الموضوعات التى يبحثها المجلس .

جـ) تدوين محاضر جلسات مجلس الرئاسة المشترك والمنظمات المشتركة ونشر القرارات بعد المصادقة عليها بالطرق الدستورية المعمول بها فى كل من البلدين .

د) وضع ميزانية مجلس الرئاسة المشترك والأمانة العامة والمنظمات المشتركة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

المادة ١٠ — ١) تدفع ميزانية مجلس الرئاسة المشترك والمنظمات المشتركة مناصفة بين الحكومتين المتعاقدتين .

ب) تتحمل كل دولة الرواتب والتعويضات الخاصة بالأعضاء والموظفين المعينين من قبلها وفق أنظمتها المالية الخاصة بها .

المادة ١١ – ليس فى أحكام هذا الاتفاق ما يمس الحقـوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب على كل من الدولتين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ، وليس فى الأحكام المتقـدم ذكرها كذلك ما يخل بأحكام أى اتفاقية معقودة داخل نطاق الجامعة العربية.

المادة ١٢ – يبقى هذا الاتفاق نافذ المفعول حتى اتخاذ الترتيباب اللازمة لاقامة وحدة .

المادة ١٣ – يعتبر هذا الاتفاق نافذ المفعول بمجرد التصديق عليه بالطرق الدستورية المعمول بها فى كل من البلدين .

حرم هذا الاتفاق فى القاهرة بتاريخ ١٤ المحرم سنة ١٣٨٤ هـ الموافق ٢٦ مايو (آيار) ١٩٦٤م من نسختين أصليتين واحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها ، وتودع صورة من الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وفى افريقيا اتبعت الجمهورية العربية المتحـدة سياسة التقارب بين دولها والتكاتف ضد الاستعمار ، فما كادت الثـورة تستقر حتى اتجهت الى مناصرة الحركات التحررية والمناداة بالجامعة الافريقية، وكانت بادرة نضالها فى هذا الصدد ما قامت به من مفاوضات مع بريطانيا انتهت بالاعتراف بحق السـودان فى تقرير مصـيره ، ثم وقوفها الى جانب شعب الجزائر فى كفاحه ضـد فرنسا من أجل استقلاله ، ومساندتها شعب الكونغو فى معركته ضد الاستعمار البلجيكى ، ومناصرتها للحركات التحررية فى أنحاء القارة . ولم تكف عن محاربة التفرقة العنصرية التى تمارسها حكومة جنـوب افريقيا ، وعن الدعوة الى تحرير الأقاليم الخاضعة لحكومة البرتغال كما نادت بتنظيم صفوف الدول الافريقية كى تواجه متحدة مشاكلها وتحمى نفسها من الاستعمار فى جميع صـوره وأشكاله ، فعقـد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الافريقية فى أوائل مايو سنة ١٩٦٣

ضم وزراء ٣٢ دولة ، وأعقبه انعقاد مؤتمر القمـــة الافريقى [1] فى المدة من ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ الى ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ من رؤساء وملوك الدول الافريقية حيث مثل الجمهورية العربية المتحدة السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، وقد وافق المؤتمر على جدول الأعمال التحضيرى الذى اتفقت عليه كلمة مؤتمر وزراء الخارجية والذى تضمن :

١ — انشاء منظمة للدول الافريقية :

ا) وضع ميثاق .

ب) انشاء سكرتارية دائمة .

٢ — التعاون فى مجالات العمل الافريقى :

ا) فى الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

ب) فى الناحية التعليمية والثقافية .

جـ) فى تكوين جهاز دفاعى جماعى .

٣ — تصفية الاستعمار .

٤ — التفرقة العنصرية .

٥ — أثر التكتلات الاقتصادية .

٦ — نزع السلاح .

وبتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ تولى الرئيس جمال عبد الناصر رئاســة أول جلسة للنظر فى جدول الأعمال حيث أقر المؤتمر المسائل الآتية :

التعاون الصحى والرعاية الصحية والتغذية .

(١) مؤتمر القمة الافريقى وما بعده للسيد أحمد صوار .

وذلك على أساس من :

١ — المساواة بين جميع الدول الأعضاء .

٢ — عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

٣ — احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت فى كيانها المستقل .

٤ — التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق أو التحكيم .

٥ — الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسى فى جميع صوره وكذلك ألوان النشاط الهدام التى تقوم بها الدول المجاورة أو أى دول أخرى .

٦ — التفانى المطلق لقضية التحرير التام للأراضى الافريقية التى لم تستقل بعد .

٧ — تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

وبذلك ظهر فى شكل رسمى تكاتف دول افريقيا وتعاونها ، ولم تعد شعوب تلك الدول بمعزل عن التيار التحررى بالقارة ، وبدأ الميثاق يظهر فى مجال التطبيق ، وكان من القاهرة أن قطعت علاقتها بالبرتغال فى يونية سنة ١٩٦٣ ، كما وافقت الجمعية العامة لمؤتمر السياحة الدولى المنعقد فى روما فى سبتمبر سنة ١٩٦٣ على ما طلبته البلاد الافريقية والعربية من طرد مندوبى الدولتين الاستعماريتين : البرتغال وجنوب افريقيا ، وفى الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة خاضت الدول الافريقية معركة ضد دول الاستعمار وبرز ذلك فيماطلبته الجمهورية العربية المتحدة مع الدول الافريقية وبتأييد من وفود الدول الآسيوية والاشتراكية والدول غير المنحازة اعمال المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة وفصل جنوب افريقيا من المنظمة بسبب امعانها فى انتهاك مبادىء الميثاق .

ونعود الى المجال الدولى وسياسة الجمهورية العربية المتحدة ، فقد زادها وضوحا قول الرئيس جمال عبد الناصر :

« نحن فى سياستنا العالمية نعمل من أجل ازالة التوتر بعد أن أصبحت البشرية الآن فى مرحلة يتعين عليها أن تنهى الحرب الباردة وأن تضع أسس السلام ، ونحن نؤيد تقرير المصير ، ونحن نؤيد مساعدة الدول التى تكافح فى سبيل استقلالها ، نحن نعمل من أجل تصفية مناطق النفوذ ، على أن يكون الاستقلال استقلالا حقيقيا ولاتكون الدول الصغرى ألعوبة فى يد الدول الكبرى ، نحن نعمل ونكافح من أجل نزع السلاح ، وبهذا نصمم على سياستنا ، سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، والعمل من أجل السلام ومنع الحرب من أجل صالح البشرية كلها »[1] .

وذلك على قاعدة من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج وحقوق الانسان .

وقد أكد السيد الرئيس هذه المبادىء فى خطابه التاريخى الذى ألقاه فى الدورة الخامسة عشرة للأمم المتحدة فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، وجاء الميثاق فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ شاملا وافيا لتلك السياسة صريح العبارة فى :

« أن العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بسياسة عدم الانحياز والحياد الايجابى ، وأن التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار ، ضد الاستغلال ، وهو استطراد منطقى للعمل من أجل السلام لتوفير الجو الأمثل للتطور .

« ان التعاون الدولى من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياستها الخارجية انعكاسا لنضالها الوطنى .

---

(١) الجمهورية العربية المتحدة : الكتاب السنوى ، سنة ١٩٦٣ .

« ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من آجل السلام العالمى والرخاء الانسانى » .

وفى مجال تطبيــق تلك السياسة لم ينس العالم ذلك الموقف الكريم الذى وقفه السيد الرئيس جمال عبد الناصر عندما تدهورت العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بسبب طائرات التجسس الأمريكيــة « ى ٣٠ » التى أسـقطها الاتحاد السوفيتى ، فقد دعا كلا من الـرئيس خروشوف والرئيس أيزنهاور الى التفاوض تحت علم الأمم المتحدة من أجل نزع السلاح واجتمعا فعلا وانتهت الأزمة .

هذا وفى أزمة برلين سنة ١٩٦١ رأت الجمهورية العربية المتحدة شبح الحرب يطل على العالم فأعلنت فى أول سبتمبر سنة ١٩٦١ فى مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد فى بلجراد عاصمة يوغوسلافيا ضرورة التكاتف والدعوة الى السلام والعمل على التدخل بين الكتلتين المتصارعتين درءا لخطر الحرب ووافقت الدول المجتمعة فى ذلك المؤتمر على أن يحمل نهرو ونكروما دعوة التقارب والسلام الى خروشوف وأن يحمل دعوة مماثلة سوكارنو وموديبو كيتا الى كنيدى . واستجاب الرئيسان لتلك الدعــوة وخفت حدة التوتر وزال عن العالم خطر كاد أن يودى به .

وفى أزمة كوبا لعبت الجمهورية العربية المتحدة دورا رشيدا كان له أكبر الأثر فى انهائها بما يرضى السلام ، ذلك أن الولايات المتحدة أحست أن روسيا تناصر كوبا وأنهـا بدأت تمـد لهـا يدها بأنواع المساعدات العسكرية بما فى ذلك الصواريخ الموجهة ، فلم تتردد الولايات المتحـدة فى أن تفرض فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ حصارا بحريا على كوبا ، الأمر الذى دعا الاتحاد السوفييتى الى توجيه انذار الى الولايات المتحدة بما فى تصرفها من خطر قد يؤدى الى قيام حرب عالمية .

وتبنت الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٢ مشروع قرار مقدم الى الأمم المتحدة محصله « أن يقوم السكرتير العام للمنظمة بمباحثات عاجلة مع أطراف النزاع لازالة التوتر والعمل على اعادة الموقف فى منطقة البحر الكاريبى الى طبيعته » .

ورحبت دوائر الأمم المتحدة بهذا الاقتراح وأقر المشروع العربى وتمت الاتصالات بين أوثانت وخروشوف وكيندى ، وانتهت الأزمة وعاد السلام .

ثانيا ــ وعن السياسة الداخلية :

قامت سياسة الجمهورية العربية المتحدة الداخلية على حقيقة حتمية وهى :

« ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، وأن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا بفرص متكافئة أمام كل المواطنين فى نصيب عادل من الثروة الوطنية » .

وعلى أصول دستورية لا تقبل الجدل ، وهى :

« أن تحرير الانسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق الا بانتهاء كل قيد يحد من حريته ، وان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معا تستطيع أن تحلق الى الآفاق العالية التى تتطلع اليها جماهير الشعب » [١] .

وتأسيسا على ذلك كان لابد من تحطيم القيود ورفع الحواجز لينطلق الشعب فى صنع مجتمعه الجديد ويرى قواعد الاشتراكية الديموقراطية التعاونية التى وجد فيها انقاذا من واقعه التعس ومستقبلا باسما له ولأولاده.

كان لابد من كسر شوكة الاقطاع ، وكان حتما القضاء على الاستغلال وانهاء الاحتكار للتخلص من سوء توزيع الثروة ، وانشاء مجتمع بلا طبقات

(١) الميثاق ، الباب السادس .

تسوده الكفاية والعدل ويسهم كل فرد بلا استثناء ، فى اقامة كيانه والمحافظة عليه ، أو كما يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر :

« نحن فى ثورتنا الاجتماعية نسير كما كنا سائرين فى ثورتنا السياسية مرحلة مرحلة : فى أول الثـورة فى سنة ١٩٥٢ كنا نقول : هدفنا القضاء على الاستبداد السـياسى والظلم الاجتماعى ، وبعد ذلك تطورنا وبدأنا نقـول : القضاء على الاسـتغلال كما كنا نقول : القضاء على السـيطرة المعتدية من الداخل ، فابتـدأنا نحقق هدفا رئيسيا من أهداف الثورة ، وهو القضاء على الاقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ، وابتدأنا نقـول : اننا نهدف الى اقامة مجتمع اشـتراكى تعاونى متحرر من الاسـتغلال السـياسى والاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى » .

والسيد الرئيس جمال عبد الناصر اذ رأى ضرورة قيام المجتمع الجديد فى الجمهورية العربية المتحدة على أسـاس من الاشتراكيـة الديموقراطية التعاونية راعى طبيعـة الجمهورية وظروفها وحاجتها ، وهو بذلك أول من طبق تلك النظرية فى أول دولة كبرى فى اطار من القومية العربية [1] .

وكانت باكورة الاتجاه الاشتراكى للثورة ، وبادرة ملامحه ، اشتراكية الأرض وما اتخذته حكومة الثورة من أسس عادلة فى التوزيع ، فأصدرت بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٥٢ قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسـنة ١٩٥٢ الذى حدد نصاب الملكية الزراعية ونص على أنه لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان ، كما لا يجوز أن تزيد على ٣٠٠ فدان من تلك الأراضى جملة ما يمتلكه شـخص هو وزوجتـه وأولاده القصر اذا آلت اليهم أو الى بعضهم بطريق التعاقد على ألا يسرى هذا الحظر على الحالات التى تمت قبل العمل بهذا القانون .

---

(١) حول النظرية الاشتراكية ، للسيد نائب رئيس الوزراء الدكتور عبد القادر حاتم .

ونص على أن للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتى فدان من الأراضى التى تستصلحها لبيعها ، وعلى أنه يجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الأراضى البور والأراضى الصحراوية لاستصلاحها كما يجوز للشركات الصناعية أن تمتلك مقدارا من الأراضى الزراعية يكون ضروريا للاستغلال الصناعى ولو زاد عن مائتى فدان ، على أن تستولى الحكومة فى خلال الخمس السنوات التالية لتاريخ العمل بالقانون على ملكية ما يجاوز المائتى فدان التى يستبقيها المالك لنفسه على ألا يقل المستولى عليه كل سنة عن خمس مجموع الأراضى الواجب الاستيلاء عليها .

وبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية ، وقدر ثمن الفدان من الأراضى المستولى عليها بعشرة أضعاف القيمة الايجارية وقدرت القيمة الايجارية بسبعة أمثال الضريبة المقررة على الفدان . وأن يجرى توزيع الأرض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة تبعا لجودة الأرض وبالشروط الآتية :

ا) أن يكون مصريا بالغا سن الرشد لم يصدر ضده حكم فى جريمة مخلة بالشرف .

ب) أن تكون حرفته الزراعة .

جـ) أن يقل ما يملكه من الأراضى الزراعية عن خمسة أفدنة .

وبتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات ، واعتبار كل وقف لا يكون مصرفه فى الحال خالصا لجهة من جهات البر منتهيا ، وعلى حكم هذا القانون تحررت أعيان الأوقاف الأهلية من الحبس الذى ان كان له مبرر فان لاطلاقها مبررات بل ضرورات ، وآلت تلك الأعيان حرة خالصة الى مستحقيها وزالت عقبة كأداء من طريقها لتنطلق فى التيار الاقتصادى العام . وثمة ضرورة اقتضاها اصدار هذا القانون تعنينا ونحن فى صدد التكلم عن

اعادة توزيع الأراضى الزراعية توزيعا عادلا ، وهى ضرورة التنسيق بين نظام الاصلاح الزراعى للحد من الملكية الزراعية وبين نظام الوقف حتى يتسنى تطبيق الاصلاح الزراعى على الأطيان المنتهى فيها الوقف تحقيقا لنفس الغاية من القضاء على الاقطاع الزراعى .

وعندما صدرت القرارات الاشتراكية الثورية التى أوضحت معالم المجتمع كان من حظ الفلاح ما تضمنه قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ من تعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى ، اذ نص القانون الجديد على أنه لا يجوز لأى فرد أن يمتلك من الأراضى أكثر من مائة فدان ، ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعية ما يملكه الأفراد من الأراضى البور والأراضى الصحراوية، وعلى أن تستولى الحكومة على ما يجاوز الحد الأقصى الذى يستبقيه ، وعلى أن يكون لمن استولت الحكومة على أرضه تنفيذا لأحكام القانون المذكور التعويض المنصوص عليه فى القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأن يؤدى التعويض سندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة وبفائدة ٤ فى المائة سنويا من تاريخ الاستيلاء ، وفى الوقت نفسه لا يجوز لأى شخص هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الايجار أو وضع اليد أو بأى طريقة أخرى من الأراضى الزراعية وما فى حكمها غير المملوكة لهم مساحة تزيد عن خمسين فدانا .

كما لا تجوز الوكالة أو استغلال الأراضى الزراعية وما فى حكمها فيما يزيد عن هذا القدر ، ويستنزل من هذا القدر بمقدار ما يكون الشخص واضعا اليد عليه باعتباره مالكا .

وبذلك حطم المشرع معقلا من معاقل الاقطاع ، وأحال فريقا كبيرا من الأجراء المعدمين الى ملاك . وفى الوقت الذى هدف فيه الى تحديد الملكية ، احترم الملكية الخاصة وفق القواعد الاشتراكية التى رسمها الميثاق الذى اعترف بها ورحب بها ما بقيت بعيدة عن الاحتكار والاستغلال .

وفى سنة ١٩٦٢ خطت حكومة الثورة خطوة أخرى موفقة لتحقيق نفس الغاية ، وذلك باصدار قانون بعدم تملك الأجانب الأراضى الزراعية بالجمهورية العربية المتحدة .

وبالنسبة للعمال قدرتهم الثورة وكرمهم الميثاق اذ يقول :

« ان الوضع الجديد لا ينهى دور التنظيمات العمالية ، وانما هو يزيد من أهمية دورها ، انه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونها طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج الى الحد الذى يجعل منها قاعدة طليعية فى عملية التطور .

« ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مستلزماتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال . كذلك هى تستطيع ممارسة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ، ورفع مستواهم المادى والثقافى ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى ، وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ونفسيا وفكريا من أوقات الفراغ والاجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة » [1] .

ومن أجل ذلك عدلت حكومة الثورة قانون عقد العمل الفردى بما يضمن حقوق العمال وقانون تنظيم التوفيق والتحكيم وقانون نقابات العمال .

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ أصدرت الحكومة القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بانشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال ، كما أنشأت

---

(١) الميثاق ، الباب لسابع .

بمقتضاه مؤسسة التأمين والادخار لتتولى تنفيذ أحكامه . وشمل القانون التأمين من الشيخوخة والوفاة والعجز وأمراض المهنة وتأمين الصحة والبطالة. وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ صدر القانون ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التأمين عن اصابات العمل ، وبتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٥٩ أصدرت الحكومة القانون رقم ٩١ « قانون العمل الموحد » وفى ٦ ابريل سنة ١٩٥٩ أصدرت القانون رقم ٩٢ فى شأن التأمينات الاجتماعية وجاء يوليو سنة ١٩٦١ فزادت الثورة من تكريمهم اذ أنصفتهم باصدار القوانين الاشتراكية الثورية وخصتهم بالقانون ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات المساهمة الذى نص البند ٥ منه على أن « يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥ فى المائة تخصص لشراء سندات حكومية ويوزع الباقى على الوجه الآتى :

ا) ٧٥ فى المائة توزع على المساهمين .

ب) ٢٦ فى المائة تخصص للموظفين والعمال ويمكن توزيعها على النحو التالى :

١ — ١٠ فى المائة توزع على الموظفين والعمال عند توزيع الأرباح على المساهمين ويتم التوزيع طبقا لقواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ — ٥ فى المائة تخصص للخدمات الاجتماعية والاسكان طبقا لما يقرره مجلس ادارة الشركة بالاتفاق مع نقابة عمال الشركة .

٣ — ١٠ فى المائة تخصص لخدمات اجتماعية مركزية للموظفين والعمال وتحدد كيفية التصرف فى هذه المبالغ وأداء الخدمات والجهة الادارية التى تتولاها أو تشرف عليها بقرار من رئيس الجمهورية .

وصدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والمؤسسات ونصت المادة الأولى منه على أنه :

« يجب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة أى شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من أول يوليو » .

وفى سنة ١٩٦٣ صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بزيادة أعضاء المجالس المشار اليها الى ثمانية على أن يكون من بين أعضائه أربعة من العاملين بالشركة أو المؤسسة .

وتنفيذا لما تضمنه الميثاق من دور النقابات فى المجتمع الاشتراكى وسمو غايتها وما نص عليه من اعتبارها قاعدة طليعية فى عملية التطوير صدر القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تعديل أحكام الباب الرابع من قانون العمل الخاص بنقابات العمال لاعادة تنظيم النقابات بحيث تستطيع مواجهة مسئولياتها تمشيا مع الأوضاع الجديدة . ولما كان هذا القانون الجديد قد حدد يوم ٣١ يوليه سنة ١٩٦٤ آخر موعد لكى تأخذ النقابات العامة والاتحاد العام للعمال القائمة حاليا نفسها بالأحكام الجديدة فقد بادرت وزارة العمل الى اصدار تسعة قرارات تنفيذية للقانون المذكور :

الأول : قرار فى شأن تحديد المهن والصناعات المتماثلة أو المرتبطة بعضها ببعض أو التى تشترك فى انتاج واحد ، وهو يحدد ٢٧ مجموعة من المهن والصناعات التى يجوز للعمال المشتغلين فى كل منها تشكيل نقابة عامة واحدة .

الثانى : قرار فى شأن اللائحة النموذجية للنظام الأساسى للنقابة العامة .

الثالث : قرار فى شأن تحديد عمال الزراعة ومن فى حكمهم الذين لهم حق تشكيل اللجان النقابية .

الرابع : فى شأن تحديد طريق تمثيل أعضاء اللجان النقابيـة فى الجمعيـات العمومية للنقابات العامة .

الخامس : فى شأن الشروط والأوضاع لتمثيل النقابات العامة فى الجمعيـة العمومية للاتحاد العام للعمال .

السادس : قرار فى شأن تحديد الشروط الواجب توفرها فى أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية .

السابع : قرار فى شأن السـجلات والدفاتر الواجب على النقـابة العـامة اعدادها .

الثامن : قرار فى شأن شروط وأوضاع التفرغ النقابى .

التاسع : قرار فى شأن تحديد فئات العاملين المستثناة من أحكام الباب الرابع من قانون العمل .

وكان من ألزم ما يلزم اقامة نظـام سـياسى يدير المجتمع الجـديد ويسـتكمل ملامحه ، وأعطت حكومة الثـورة الأحزاب والهيئات الفرصة لتطهير صفوفها أسوة بما اتبع فى الجيش ، بيـد أن الأحزاب دارت حول نفسها ولم تفكر جديا فى تطهير صـفوفها واكتفى كل حزب من الأحزاب بفصل عدد من أعضائه الأمر الذى اضطر الحـكومة الى اصـدار قانون الأحزاب السياسية الذى ألزم كل من يرغب فى تكوين حزب سـياسى أن يحيط بذلك وزير الداخلية وأن يبين له نظام الحزب وأعضـاءه وموارده المالية . وأعطى وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحـزب فى خلال شهر من اخطاره . وفى حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضـاء الادارى لتفصل فيه ، وكان عجيبا أن يتقدم ستة عشر حزبا ببرامج متشابهة ان دلت على شىء فانما تدل على أنها أداة انقسام وتفكك فى الجبهة القومية، وأن تكوينها قائم على الأشخاص لا على المبادىء [1] الأمر الذى لم تجـد

(١) ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .

حكومة الثورة معه بدا من أن تحل تلك الأحزاب السياسية وأن تعلن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تبدأ من ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ تاريخ اذاعة اعلان القائد العام للقوات المسلحة ذلك ، وتنتهى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ .

وأنشئت هيئة التحرير كتجربة لجمع قوى الشعب فى تنظيم سياسى سليم ، ولكن التجربة لم تؤت الثمرة المرجوة ، ذلك أنه تسلل الى تلك الهيئة جماعة من الانتهازيين والرجعيين .

ثم كانت تجربة ثانية وهى تجربة الاتحاد القومى الذى تكون اعمالا لنص المادة ١٥٢ من دستور سنة ١٩٥٦ بغية العمل على تحقيق الأهداف القومية وبذل الجهود فى بناء الأمة بناء سليماً من الناحية السياسية والاجتماعية مع العمل على استقرار الأوضاع الجديدة التى صنعها الشعب ، وبالرغم من أن الاتحاد قام بكافة أنواع النشاط المختلفة من سياسية واجتماعية وثقافية ، فقد اكتشفت حكومة الثورة أنها أخطأت اذ أعطت بعض العناصر الرجعية فرصة المساهمة فى التشكيل الجديد وفتحت لهم الباب لدخول منظمة الاتحاد فوصل فريق منهم الى مراكز قيادية فى المنظمة ، ولم ينس ماضيه وظن أنه يستطيع أن يعوق القافلة عن أن تسير ..

نعم ، كشفت تجربة الاتحاد القومى عن فقدان الأمل فى أن يرجع الرجعيون عن غيهم ، وفى أن يسهم هؤلاء الناس — وهم مواطنون — فى بناء المجتمع الجديد وفرضت تلك التجربة على حكومة الثورة أن تعرف طريقها وأن تضع نظاما كفيلا بتمثيل قوى الشعب تمثيلا سليما يكون صورة حقيقية لجماهير الشعب العاملة الراغبة فى رفعة الوطن والمتفانية فى الذود عنه ، وبدت معالم الطريق واضحة جلية فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ عندما أعلن السيد الرئيس جمال عبد الناصر بيانا سياسيا عن خطوات بتنظيم العمل الشعبى اللازم ، حدد فيه تلك الخطوات كما يلى :

ا) تشكيل لجنة تسمى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية تكون مهمتها دراسة دقيقة للطريقة التى يمكن أن يتم بها اختيار ممثلين للقوى الشعبية فى مؤتمر وطنى بطريق الانتخابات .

ب) مشروع الميثاق الوطنى الذى يقدمه الرئيس جمال عبد الناصر على ضوء التجربة الثورية والأهداف الثورية ، ثم تجرى مناقشته بواسطة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى جلسات عامة .

جـ) تجرى الانتخابات بعد ذلك فى الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان التأسيسية للاتحاد الاشتراكى العربى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى الجمهورية العربية المتحدة ، ويكون له بهذه الصفة أن يقرر طريقة وضع الدستور الدائم .

وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ أصدر السيد الرئيس جمال عبد الناصر قرارا جمهوريا بتشكيل اللجنة التحضيرية للقوى الشعبية التى بدأت عملها فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ بالاستماع الى خطاب السيد الرئيس عن مهمتها وعن الأمل فيها « فى التحضير لمؤتمر وطنى يمثل القوى الشعبية لكى يتمكن هذا المؤتمر الذى يمثل فكرة الشعب وتجاربه فى شتى الميادين من أن يضع ميثاق العمل الوطنى الذى يكون بدوره أساس الانتخابات العامة القادمة بعد انتخاب القواعد الشعبية التأسيسية للاتحاد القومى والتى ينبثق منها بالانتخاب الحر المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة »

وانتهت اللجنة من أعمالها بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ بعد أن انتهت الى الأسس التى تضمن تمثيل قوى الشعب العاملة كافة فى المؤتمر الوطنى وحددت تلك القوى فى الفلاحين والعمال والرأسمالية الوطنية والنقابات المهنية وهيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العلياوالطلاب والقطاع النسائى ، وحددت نسبا لكل طائفة تمثل بها فى المؤتمر .

وعلى هذا الأساس جرت الانتخابات للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية لانتخاب ١٥٠٠ عضو يمثلون كل القوى الشعبية فى البلاد . ومن هؤلاء

الأعضاء المنتخبين ومن أعضاء اللجنة التحضيرية وعددهم ٢٥٠ تكون المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى عقد فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ حيث قدم الرئيس الى ممثلى قوى الشعب : الميثاق الوطنى ، الذى يحدد اتجاه النضال العربى وأساليبه وأهدافه خلال سنوات عديدة قادمة .

وبتاريخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٢ أقر المؤتمر الميثاق وأعلنه السيد الأمين العام للمؤتمر قائلا :

« ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

« ان شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

« نحن أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الممثلين لقطاعات الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة .

« والصادر عن ارادة شعبية تبرم أمرها فى اجتماع ووحدة .

« ايمانا منا بالله وبما أنزل من شريعة الحق والخير والسلام ، وتقديسا لحق الانسان فى العزة والكرامة ، وفى الكفاية والعدل، واستمساكا بحق أمتنا فى الحياة والتحرر والانطلاق ، وتثبيتا لخطانا عن طريق ثورتنا الانسانية والاجتماعية والسياسية وسعيا الى تحقيق التكافل وتذويب الفوارق بين الطبقات .

« وتوكيدا لمعانى الفضيلة والايثار فى سلوك الفرد وصلات الجماعة .

« وتجلية لطابعنا الشعبى وحياتنا الأصيلة فى اطار قيمنا الروحية الدينية والخلقية .

« واعتزازا بتراثنا فى الماضى وبجهادنا فى الحاضر وعملنا من أجل المستقبل .

« ويقينا بأننا جزء لا يتجزأ من الشعب وأن أمتنا العربية أمة واحدة .

« وأداء لواجبنا التاريخى ورسالتنا الخالدة فى بناء السلام القائم على العدل .

« بذلك كله ، ومن أجل ذلك كله ، نقر هذا الميثاق ونعلنه اطارا لحياتنا ، وطريقا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل .

« نعلن ميثاقنا ، ونعاهد الله على أن نستمسك بكل ما فيه من معانى الحق والخير والعدل فى الحياة ، وأن نبذل كل ما أودعنا الله من طاقة لنضع هذه المعانى جميعا موضع التنفيذ .

« وعلى الله قصد السبيل » .

وبتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩٦٢ أعلن السيد الرئيس ميلاد الاتحاد الاشتراكى العربى وأوصى بضرورة أن تتوافر له الخصائص الآتية :

أولا : أن الاتحاد الاشتراكى العربى يجب أن يكون هو الاطار السياسى الشامل للعمل الجماهيرى لقوى الشعب المتحالفة .

ثانيا : أن الاتحاد الاشتراكى العربى يتخذ الميثاق دليله فى العمل باعتباره حصيلة وأملا ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثا : أن الاتحاد الاشتراكى العربى هو بناء جماهيرى كامل تقيمه الجماهير الثورية ديموقراطيا وتقوده بآمالها ليكون أداتها بعد ذلك فى قيادة العمل الوطنى .

رابعا : أن الاتحاد الاشتراكى العربى هو التجسيد الحق لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتوجهها فى المجالات كافة وعلى جميع المستويات .

خامسا : أن الاتحاد الاشتراكى العربى يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامى لضمانات الديموقراطية السليمة وفى مقدمتها النسبة المكفولة

لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية وضرورة توفير مبدأ القيادة الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والعمل على نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا كلما كان ذلك ممكنا [1] .

وبذلك تهيأت الفرصة لتمثيل كافة القوى الشعبية فى اتحاد واجباته : « تصفية آثار تحكم الرأسمالية والاقطاع ، والنضال ضد تسلل النفوذ الأجنبى والانتهازية وضد تسلل الرجعية التى سقطت ، ومقاومة السلبية والانحراف ، ومنع الارتجال فى العمل الوطنى » .

ومبادىء العمل فيه « احترام ارادة الأغلبية حتى لا يكون هناك مجال لأى دكتاتورية وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع وحل مشاكل الجماهير واطلاعها على الحقائق ، وعدم فرض السلطة أو التعالى على جماهير الشعب والاعتراف بالأخطاء واصلاحها » .

وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٤ أجريت انتخابات مجلس الأمة .

وبتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٤ افتتح مجلس الأمة . وأبلغ عبارة لهذا المجلس النابع من ارادة الشعب ما جاء فى البيان الذى ألقاه السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى افتتاحه حيث قال :

« أيها المواطنون أعضاء مجلس الأمة :

« دخل التاريخ قبلنا الآن الى هذه القاعة ودخلت الثورة ، كلاهما يريد أن يطل على المشهد الجديد المجيد ، الذى تنزل عليه الأضواء هنا وتتجه اليه الأنظار . ان هذا المجلس الشعبى المنتخب بالارادة الحرة لجماهير شعبنا المناضلة يمثل تحولا هائلا فى التاريخ السياسى والاجتماعى والقومى لهذه المنطقة التى نعيش ونعمل فوقها بالخير

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، الكتاب السنوى ، سنة ١٩٦٣ .

وبالحق ، أمة عربية واحدة يتسع الأفق أمامها بعرض ما بين المحيط والخليج » .

واذ وضعت حكومة الثورة أسس اشتراكية الأرض وقواعد الاشتراكية العمالية ثم التنظيم الاشتراكى الجديد لم تنس أن تستكمل للمجتمع الاشتراكى ملامحه باشتراكية التأميم وبدأت بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ اذ أصدر رئيس الجمهورية قرارا بالقانون رقم ٢٨٥ سنة١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، ثم بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٥٧ أممت البنوك وتبع ذلك تمصير بورصتى الأوراق المالية ، وتأميم البنك الأهلى ، ثم بنك مصر ، وفى سنة ١٩٦٠ أممت المواصلات واستكملت ذلك بالقوانين الاشتراكية التى صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ ، والتى كانت أول ضربة مباشرة لرأس المال المستغل حيث تضمنت تأميم ١٤٩ شركة تأميما كاملا وتضمنت تأميم ٩١ شركة تأميما نصفيا ، ثم جاءت قوانين يوليو سنة ١٩٦٣ فأتمت الحكومة بها تأميم كل مصادر الثورة الطبيعية والصناعات الاستراتيجية والهامة حيث أممت ٢٢٨ شركة ومنشأة صناعية وأنهت الحكومة جميع عقود استغلال المناجم والمحاجر الممنوحة للافراد فى سنة ١٩٦٣ ، تلك القوانين التى استهدفت الحكومة بها العدل بين المواطنين والقضاء على احتكار الفرص ، وذلك واضح جلى مما ورد فى الميثاق من :

« ان قوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص ، وانما كان لها هدفان أساسيان :

الهدف الأول : خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضى على آثار احتكار الفرص للقلة على حساب الكثرة ويساهم فى الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بمايعزز احتمالات الصراع السلمى بينها ويفتح الأبواب للحلول الديموقراطية للمشاكل الكبرى التى تواجه عملية التطوير. والهدف الثانى : زيادة كفاءة القطاع العام الذى يملكه الشعب

وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الأساس الاشتراكى » [1] .

وضعت حكومة الثورة نصب عينيها من أول وهلة سياسة اشتراكية هادفة للتخطيط ، حتى تضمن زيادة الانتاج وتحقق عدالة التوزيع ، فبدأت باصدار القانون ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ليضطلع ببحث المشروعات الاقتصادية التى من شأنها تنمية الانتاج القومى ، والعمل على توفير المواد الضرورية للمواطنين ، وفى سنة ١٩٥٣ أنشئت اللجنة التحضيرية للمؤتمر المشترك لضباط قيادة الثورة والوزراء لدراسة المسائل المتعلقة بالسياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية ، وتقديم توصياتها الى مجلس الوزراء .

وفى نفس العام صدر القانون ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة ليقوم ببحث السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والشئون الاجتماعية ، وبحث نشاط الهيئات التى تباشر تلك المسائل ، وفى مارس سنة ١٩٥٥ صدر القانون ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بانشاء لجنة التخطيط القومى لتتولى وضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة تنفذ فى أجل محدد ، على أن تتضمن الخطة أهدافا رئيسية توجه نحو الوصول الى جميع الجهود القومية حكومية وغير حكومية .

وصدر القرار الجمهورى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ الذى أدمج فى اللجنة المشار اليها المجلس الدائم للانتاج والمجلس الدائم للخدمات ، وتم تخطيط برنامج للسنوات العشر بحيث يتم فى نهايتها عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ مضاعفة الدخل القومى للبلاد من ١٢٨٢ مليون جنيه عام ١٩٥٩ — ١٩٦٠ الى ٢٥٦٤ مليون جنيه عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ مع تقسيم الخطة الى قسمين ، الأول ينفذ فى خلال ٥ سنوات أى فى المدة من ١٩٥٩ — ١٩٦٠ الى ١٩٦٤ —

---

(١) الميثاق ، الباب التاسع .

١٩٦٥ يرفع فيها الدخل القومى الى ١٧٩٥ مليون جنيه ، والثانى ينفذ فى المدة من ١٩٦٥ — ١٩٦٦ الى ١٩٦٩ — ١٩٧٠ يرفع فيها الدخل القومى الى ٢٥٦٤ مليون جنيه ، هذا مع ملاحظة أن الدخل القومى لم يزد فى عام ١٩٥٢ عن مبلغ ٨٠١ مليون جنيه .

ثالثا — وعن السياسة الاقتصادية :

جاءت حكومة الثورة فوجدت عجزا بالميزانية مقداره ٢٥ مليون جنيه وعجزا بالميزان التجارى مقداره ٧٢ مليون جنيه ، هذا بالاضافة الى هبوط الاحتياطى من ٧٥ مليون جنيه الى ١٦ مليون جنيه ، وبالاضافة الى عدم وجود نقد أجنبى بخزينة الدولة . وزاد من سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد أنه فى أعقاب حريق القاهرة — ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ — قام فاروق وأسرته وجماعة من الانتهازيين بتهريب أموال الى الخارج قدرت بنحو ١٢٦ مليون جنيه [١] . فكان من اللازم تدارك الأمر والعمل على انقاذ الاقتصاد القومى والنهوض به فى اطار من الخطوات الآتية :

« ١ — تجميع المدخرات الوطنية .

٢ — وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات .

٣ — وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج » [٢]

حتى يتسنى بذلك تحقيق خطة التنمية وفق ما سبق بيانه ورفع الدخل القومى من ١٢٨٢ مليون الى ٢٥٦٤ مليون جنيه ، واتخذت سبيلها الى ذلك ضم أكبر جزء من أدوات الانتاج الى القطاع العام بالتأميم واسقاط الالتزام والتمصير ، وبرز بقوانين يوليه سنة ١٩٦١ ثم بقوانين أغسطس سنة

---

(١) « ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى .
(٢) الميثاق ، الباب السادس .

١٩٦٣ ، التى مكنت القطاع العام من أداء دوره الطليعى فى قيادة التقدم ، والتى رسمت خطوطا وحدودا يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا : فى مجال الانتاج عموما :

« يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب »[1] .

وتحقيقا لهذه الغاية وضعت الدولة يدها على كافة المرافق المشار اليها بالقوانين المتتالية بالتأميم واسقاط الالتزام .

ثانيا : فى مجال الصناعة :

« أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها داخلة فى اطار الملكية العامة للشعب ، واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

« يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الأخطار واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فان القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب »[1] .

وفضلا عن تحقيق هذا الهدف بادخال الصناعات المشار اليها فى القطاع العام فان لحكومة الثورة دورا ضخما فى انشاء صناعات جديدة، وفى التوسع فى الصناعات القائمة حتى أصبحت الجمهورية العربية المتحدة فى الصف الأول بالنسبة للدول الصناعية فى العالم فى مدة اثنى عشر عاما ، هى كل عمر الثورة ، وأزالت من الأذهان الخرافة الاستعمارية القديمة التى تقول

---

(١) الميثاق ، الباب السادس .

باستحالة أن تكون مصر دولة صناعية وأنها بطبيعتها خلقت لتكون دولة زراعية ، أو كما أرادت لها بريطانيا مدة استعمارها أن تكون حقلا كبيرا لزراعة القطن تستغله لصالح صناعة النسيج فى لانكشير خاصة وصالح الاقتصاد البريطانى عامة .

أزالت حكومة الثورة تلك الخرافة من الأذهان اذأنشأت عدة صناعات جديدة من أهمها ما قامت به من تنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، واقامة صناعة الحديد والصلب وانشاء المصانع الحربية ، وصناعة عربات السكك الحديدية والسفن والسيارات على اختلاف أنواعها والكابلات والأسلاك الكهربائية والثلاجات الكهربائية وصناعة أجهزة الخياطة والراديو والتليفزيون ومنتجات الحديد والزهر والمواسير وانشاء مصنع لورق الكتابة والطباعة ، كما توسعت فى الصناعات القائمة كاستخراج البترول وتكريره وصناعة الغزل والنسيج وصناعة الحرير والمواد الغذائية والمواد الكيماوية والأدوية والزجاج ومنتجات الخزف والصينى والمنتجات التعدينية والخرسانية وغيرها من الصناعات الأخرى التى استغنت بها البلاد عن استيراد سلع بمئات الملايين من الجنيهات أصبحت تنتجها المصانع الوطنية .

كما شجعت القطاع الخاص فيما يقيمه من مصانع بكافة أنواع المساعدات المادية والفنية حتى بلغ مجموع المصانع فى سنة ١٩٦٣ : ٧٢٧ مصنعا بيانها كالآتى :

الغزل والنسيج	١٨٨	مصنعا
الصناعات الهندسية	١٩٠	مصنعا
الصناعات المعدنية	٤٦	مصنعا
الصناعات الكيماوية	١١٩	مصنعا
الصناعات الغذائية	١٣٥	مصنعا

الصناعات التعدينية	٢٢	مصنعا
الصناعات الريفية والحرفية	٢٧	مصنعا

هذا مع ملاحظة أن هذه البيانات قاصرة على المصانع التى يزيد فيها عدد العمال عن عشرة ، وتزيد تكاليف انشائها على خمسة آلاف جنيه ، فضلا عن ٢٥٨ مصنعا يزيد فيها عدد العمال عن عشرة وتقل تكاليف انشائها عن خمسة آلاف وتقسم كما يلى :

	عدد المصانع
مصانع غزل ونسيج	٥٩
مصانع هندسية	٢٠
مصانع كيماوية	٥٥
مصانع غذائية	٣٦
مصانع تعدينية	٤
مصانع ريفية وحرفية وتشمل :	
مصانع منتجات النخيل	٨
مصانع لانتاج عسل النحل	١١
مصانع للحصير	٣
وحدات انتاجية تدريبية :	
للاشغال النسوية	٥٧
مصانع لمنتجات الألبان	٥
اجمالى	٢٥٨

ولا يشمل هذا البيان أيضا ما يلى :

المطاحن التى يتم تشغيلها بالسلندرات وتكاليف كل منها يزيد عن عشرة آلاف جنيه	١٠

المشروعات التعدينية :

مشروعات الأبحاث التعدينية ٥

مشروعات انشاء ٤ مطارات بمناطق التعدين ٤

مشروعات معامل الأبحاث واختيار العينات البترولية ٢

مشروعات انشاء ثلاثة مكثفات للمياه على الساحل
بمناطق التعدين ٣

مشروعات انشاء ثلاث محطات لاسلكية لمناطق التعدين ٣

المشروعات البترولية :

مشروعات تجهيز حقول البترول والحفر الاستكشاف والبحث الانتاجي والسسموجراف البحرى ومرسى السويس للبترول ومآخذ المياه لشركة النصر للبترول وناقلات البترول ويبلغ اجمالى تكاليف هذه المشروعات
٢٨ مليون جنيه ٩

وكذلك لا يشمل البيان ما يلى :

مراكز التدريب المهنى التى تقوم بالانتاج بجانب
التدريب وعددها ٢٢

مصانع مديرية التحرير وتشمل مصنع الكريستال ومصنع المنتجات الخرسانية ومصنع الطوب الأسمنتى ومصنع علف الحيوان ومصنع حفظ الأغذية (المعلبات) ومصنع تجفيف وتعبئة الخضراوات والفاكهة الطازجة ومصنع المياه الغازية ومصانع الجمعية التعاونية للكساء الشعبى للاحذية الكاوتشوك والملابس الجاهزة والتى

نقلت الى المحلة الكبرى وثلاجات التخزين ١١

مصانع وادى النطرون وهى السجاد والكليم والصابون والزجاج والراديو ٤

هذا عدا المشروعات الصناعية للانعاش الريفى بقرى الجمهورية والتى تتبع الحكم المحلى كمصانع تجفيف البلح والألبان ومنتجات النخيل والسجاد والكليم والكرينة والحصر والخيزران والقش

مصانع السد العالى :

لخلط الخرسانة والطوب وثلاجات التخزين وغيرها من محطات القوى الكهربائية مثل محطة شمال القاهرة وجنوب القاهرة والتبين وخزان أسوان وغيرها

وكانت نتيجة هذه الانشاءات والتوسع الصناعى أن بلغت قيمة الاستثمارات فى الصناعة عام ١٩٦٢ : ١٥٥ مليون جنيه وبلغت معدلات الانتاج الصناعى سنة ١٩٦١ : ٩٠٠ مليون جنيه فى حين أنها كانت فى سنة ١٩٥٢ : ٣١٤ مليون جنيه .

وليس أدل على نجاح تلك التجربة الاشتراكية فى مجال الصناعة من بيان السيد وزير الصناعة الذى أعلن فيه زيادة انتاج وأرباح الشركات المؤممة على الوجه التالى :

« ١ — زاد الانتاج فى جميع الشركات المؤممة منذ صدور القرارات الاشتراكية فى يوليو سنة ١٩٦١ الى نهاية مارس سنة ١٩٦٢ بنسبة ٩٫٢ فى المائة وكانت جملة هذه الزيادة ٢١ مليون جنيه (من ٢٣٠ الى ٢٥١ مليون جنيه) .

« ٢ — زادت الأرباح فى ١٣ شركة انتهت من اعداد ميزانياتها بنسبة

٨ر٢٤ فى المائة ، فقد زاد الانتاج فى ٧ شركات منها بنسبة تزيد على ٥٠ فى المائة ، وقد وصلت النسبة فى احدى هذه الشركات (شركة اليايات) الى ٤٤٣ فى المائة أى أن انتاجها تضاعف ٤ مرات ونصف مرة .

« ٣ — بلغ النصيب النقدى للعمال والموظفين فى أرباح الشركات الـ ١٣ : مبلغ مليون و١٥٠ ألف جنيه غير نصـــيبهم فى الخدمات الاجتماعية والاسكان وهو يوازى ١٥ فى المائة من الأرباح ، ورغم ذلك فان هذه الشركات توزع على المساهمين فيها أرباحا تزيد فى بعضها عما وزعته عليهم فى العام الماضى قبل التأميم .

« ٤ — وترتب على تخفيض ساعات العمــل الى ٤٢ ســاعة أن تم تشغيل ٢٨٣٦١ عاملا حتى نهاية مارس سنة ١٩٦٢ وأن ٥٠٧٧ عاملا جديدا سيتم تعيينهم فى الشركات الصناعية قبل نهاية يونيو سنة ١٩٦٢ » .

ومن هنا نرى أن هذه السياسة الاشتراكية فى الصناعة نجحت نجاحا منقطع النظير بالنســبة الى زيادة الانتــاج ووفرة الأرباح ، وبذلك تحقق أمران :

الأول : أن تهيأ ســد حاجة الشعب من منتجــات تلك المصانع ، واكتفت الجمهورية ذاتيا بها . وهذا فضلا على أنه فى ذاته فخار وطنى ، فانه وفر للدولة مقادير وفيرة من العملة الصعبة كانت مضطرة الى صرفها لاستيراد مثــل تلك المنتجات من الخــارج لســد حاجة الاستهلاك الداخلى .

الثانى : أنه تحقق بزيادة الانتاج وجود فائض تصــدره الجمهــورية الى الأسواق العالمية وتحصل على ثمنه بالعملة الصعبة اللازمة لتمويل خطة التنمية .

ثالثا — فى مجال التجارة :

« أن تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ، وفى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها فى اطار القطاع العام وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات ، وفى هذا المجال فان القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب واذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فان القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

« أن يكون للقطاع العام دوره فى التجارة الداخلية ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانى القادمة وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ، أن يتحمل مسئولية ربح التجارة الداخلية على الأقل منعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى ، على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف »[1] .

وبدأت حكومة الثورة فأنشأت فى سنة ١٩٥٧ هيئة تنمية الصادرات للعمل على تصدير المنتجات المصرية فى الأسواق العالمية . واتخذت الحكومة سياسة مرنة لتشجيع التصدير وتبسيط اجراءاته . وكان من نتيجة تلك السياسة زيادة الصادرات وتنوع المواد المصدرة ، فالى جانب القطن صدر الأرز والبصل والبطاطس والفول السودانى والفواكه والخضراوات وغزل القطن والأقمشة القطنية ومنسوجات الحرير الصناعى وفوسفات الجير

(١) الميثاق ، الباب السادس .

الطبيعى والمنجنيز والأسمنت وزيوت البترول المعدنيــة والبنزين واطارات السيارات والأحذية والثلاجات ومنتجات البلاستيك والسكر والمستخرجات السكرية .

وبالنسبة للاستيراد عملت الحكومة على الحد من استيراد السلع غير الضرورية التى لها مثيل فى الانتاج المحلى اتباعا لسياسة الاكتفاء الذاتى .

وبالاطلاع على جدول المواد المستوردة فى سنة ١٩٦٣ يظهر بجلاء أن الاستيراد كان فقط بسبب الحاجة القصوى للبلاد ، ومقتصرا على ما هو لازم من الخامات اللازمة للصناعة وما هو لازم للاستهلاك المحلى من السلع التموينية ، فاقتصرت الدولة على استيراد مواد الوقود والبترول والمنتجات الكيماوية والأخشاب ومصنوعاتها والمعادن والآلات والأجهزة الكهربائيــة ووسائل النقل والخامات ومواد التعبئة والمواشى الحيــة واللحوم والقمح والدقيق والذرة والفول والسكر والبن والشاى والزيوت وشحومات الأكل والأدوية والعقاقير والكروسين والألبــان ومنتجــاتها والخضر والفــاكهة ومستحضرات اللحوم والأسماك والمنسوجات الصوفية والملابس الجــاهزة وسيارات الركوب والساعات وورق الطباعة والكتــابة والأجهزة العلميــة والبصرية .

وبالنسبة للتجارة الداخلية فان ممارسة القطاع العام حقه فيها بواسطة الشركات والمؤسسات التى أنشأها لهذا الغرض كان له أكبر الأثر فى تنميتها فضلا عن تيسير حصول المواطنين على السلع نظير حصول الحكومة على ربح معقول ، وبذلك تحطم الاحتكار ، وتحددت أسعار تجار القطاع الخاص بلا مغالاة وفى مستوى الربح المعقول .

رابعا — فى مجال المال :

« أن تكون المصارف فى اطار الملكية العــامة ، فان وظيفتها وطنيــة لا تترك للمضاربة أو المقامرة ، كذلك فان شركات التأمين لابد أن

تكون فى نفس اطار الملكية العامة صيانة لجـزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها » [1]

وكان أول اجراء اتخذته الحكومة فى هذا الشأن صدور أمر عسكرى فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ بمنع التعامل مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وتعيين حراس على أموالهم ، وكان الدافع الى التعجيل باصدار هذا الأمر هو ما ظهر عقب تأميم شركة قناة السويس من تكتل الدول الاستعمارية بغية هدم اقتصاد البلاد وما لجأت اليه من تجميد أرصدتنا الاسترلينية لديها وقبض يدها عن تمويل محصول القطن وعن تمويل مجالات الصناعة والتجارة .

وفى ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ أصدرت الحكومة القانون رقم ٢٢ لسـنة ١٩٥٧ بتمصير البنوك الأجنبية وقصر أعمال البنوك على الشركات المساهمة المصرية وعلى مقتضى هذا القانون تم تمصير ٩ بنـوك هى بنك باركليز والكريدى ليونيه والبنك العقارى المصرى والبنك الشرقى ويونيون بنك والبنك العثمانى وبنك الرهونات وبنـك الأراضى وبنـك الخصم الأهلى بباريس .

وأصـدرت القـانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ الذى قضى بأنه لا يجوز تسجيل أى هيئة تأمين الا اذا كانت متخذة شكل شركة مساهمة مصرية ، وأن تكون جميع أسهمها اسمية ومملوكة لمصريين دائما وأن يكون جميـع أعضاء مجالس ادارتها والمسئولين عن الادارة فيـها مصريين . وبذلك تم تمصير ١٦ شركة تأمين .

وأصدرت القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الذى قضى بقصر مزاولة أعمال الوكالات التجارية على الأفراد المصريين أو الشركات المساهمة .

ولا جدال فى أن هذه الشركات كانت القابضة على زمام الاقتصـاد المصرى ، وأن رجالها الأجانب كانوا يسيطرون بها على دفته ، وتبعا لذلك

---

(١) الميثاق ، الباب السادس .

تتحكم فى الثروة القومية . تعطى الأجانب القروض وتعاونهم وتمنع المعونة عن المصريين وتحاربهم ، وكانت أرباحها الباهظة توزع معظمها على أجانب يقيم فريق كبير منهم خارج البلاد يستفيدون من أموالها ولا تستفيد منهم ، بل هم أعداء لها دائما وحرب عليها بسبب وبغير سبب ، بل ان كثيرا من تلك الشركات الأجنبية كانت فى الوقت الذى تمارس أعمالها فيه تمارس أعمال الجاسوسية على البلاد وتشكل مراكز أعداء يحاربون الحـركات التحررية فيـها ، حتى ان بعضـها كان يخصص جزءا من الأرباح للصرف على تلك الأغراض السوداء .

ولقـد نشطت تلك الشركات بعد التمصـير وقامت بخـدمات جلى للاقتصاد الوطنى وبرزت فى تمويل القطن وباقى المحاصـيل الرئيسـية فى البلاد . وكانت محـل ثقة المواطنين وزادت قيمـة الودائع فى المصـارف والاستثمارات فى شركات التـأمين ، وآخر بيـان عن ذلك هو ما صرح به السيد وزير الخزانة يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣ حيث قال بأن ودائع المصارف التجارية فى السنة السابقة على التمصير (سـنة ١٩٥٥) كانت تبلغ ١٨٤ مليون جنيه وارتفعت فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٣ الى ٤٥٠ مليون جنيـه الأمر الذى يؤكد ثقة العملاء فى هذه المصارف .

كذلك الحال بالنسبة لشركات التـأمين فان استثماراتها كانت ١٦٫٥ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ وأصبحت ٥٧ مليون جنيه فى يونية سنة ١٩٦٣ .

خامسا — فى المجال العقارى :

« أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة : ملكية مستغلة تفتح الباب للاستغلال ، وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها .

« وفى مجال ملكية الأرض الزراعية فان قوانين الاصلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد أعلى لملكية الفرد لا يجـاوز مائة فدان على أن

روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للاسرة كلها ، أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع ، على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثمانى القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد بثمن نقدى الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أو للغير .

« كذلك فى مجال ملكية المبانى ، تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المبانى وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال » [1] .

فقد كان الاقطاع يتحكم فى الأرض ومن عليها فلم يتأخر رجال الثورة — التى قامت فى ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ — عن المبادرة فى ٢٤ سبتمبر من السنة نفسها الى اصدار المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذى كان حجر الزاوية فى بناء المجتمع الجديد ، وبداية الطريق الى الاشتراكية ،وهذه الحتمية فى المبادرة باصدار هذا القانون نتيجة فساد الحال قبل الثورة وسوء توزيع الأراضى الزراعية ، ومن الجدول التالى تظهر المفارقات فى هذا التوزيع :

١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ فلاح يعملون بالزراعة ولا يمتلكون شبرا من الأرض .

٢ر٠١٨ر١٣٢ فلاحا يمتلكون ٧٧٧ر٨٦٥ فدانا ، أى بمتوسط أقل من فدان لكل منهم .

٦٢٣ر٧٤٦ فردا يملكون مليونا و٣٤٤ ألف فدان ، أى بمتوسط من فدان الى خمسة أفدنة للفرد .

(١) الميثاق ، الباب السادس .

١٢٦٫٠٨٢ فردا يملكون مليونا و١٦٢ ألفا و٤٦٠ فدانا، أي بمتوسط من ٥ أفدنة الى ٢٠ فدانا للفرد .

٢٢٫٢٩٢ فردا يملكون ٦٥٣ ألفا و٨٦٧ فدانا ، أي بمتوسط من ٢٠ الى ٥٠ فدانا للفرد .

٦٫٣٧٨ فردا يملكون ٤٢٩ ألفا و٤٩٤ فدانا ، أي بمتوسط من ٥٠ فدانا الى ١٠٠ فدان للفرد .

٣٫١٨٤ فردا يملكون ٤٣٦ ألفا و٧٧٥ فدانا ، أي بمتوسط أكثر من ١٠٠ فدان للفرد .

والأسرة المالكة وحدها كانت تملك مليون فدان ، فاذا قدرنا أنمساحة الأرض الزراعية لا تزيد على ٦ مليون فدان تقريبا ، فانه كان حوالى ٩٥٠٠ شخصا يملكون وحدهم مليون فدان ، أي حوالى ١٧ في المائة من جملة الأراضي الزراعية ، وأن ٣ ملايين نسمة تملك ٤ ملايين فدان ، بينما ١٢ مليون فلاح لا يملكون شيئا .

وكان من أثر تحديد ملكية الأراضي الزراعية والاستيلاء على القدر الزائد عن المقرر أن تم توزيع ٦٤٫٦٤٢ فدانا على ٢٢٦ ألف أسرة عدد أفرادها مليون ونصف مليون شخص ، وفي الوقت نفسه بقيت ٢٠٠ ألف فدان من أراضي الأوقاف والأراضي المستولى عليها يستفيد منها آلاف من الأسر .

وترتب على صدور قانون الاصلاح الزراعي أن زاد دخل الفلاح ، فبينما كان دخله من الفدان الواحد حوالى تسعة جنيهات ارتفع هذا الدخل فبلغ ٣٧ جنيها في المتوسط للفدان الواحد .

واتجهت حكومة الثورة في سبيل زيادة الرقعة الزراعية وتحسينها ، ثلاثة اتجاهات :

الأول : استصلاح الأراضى البور وتحسين الأراضى الضعيفة وتحويل بعض أراضى الحياض الى الرى المستديم، حتى وصل مااستصلح منها فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ : ٨٦ ألف فدان .

الثانى : زراعة الصحراء ، وتمثل ذلك فى المشروعين الكبيرين : مديرية التحرير والوادى الجديد .

الثالث : القيام بمشروع السد العالى الذى يحقق التوسع على النحو التالى :

هذا السد الذى بدأ بناؤه فى ٩ يناير سنة ١٩٦٠ ، وتم تحويل مجرى النيل فى قنوات التحويل فى ١٤ مايو سنة ١٩٦٤ ، ثم تم سد المجرى الأصلى فى ١٦ مايو سنة ١٩٦٤ فى احتفالات شعبية تاريخية حضرها الرؤساء : خروشوف وعارف وبن بيلا والسلال وصانع المعجزة جمال عبد الناصر . وقد بلغت تكاليف السد ٤٠٤ ملايين جنيه ، وبلغ عدد العاملين فيه ٢٥ ألف عامل وفنى وخبير ، بين عربى وسوفييتى . وكانت غاية الاعجاز أن تمت تلك المرحلة الأولى فى مايو سنة ١٩٦٤ قبل الموعد المحدد لها بعام كامل وتقرر كذلك أن تنتهى المرحلة الثانية عام ١٩٦٧ بدلا من عام ١٩٦٨ .

ومزايا وأهداف هذه المعجزة البشرية :

ا) زيادة الدخل القومى سنويا بمقدار ٢٣٤ مليون جنيه .

ب) استصلاح أراض جديدة مقدارها ١٫٣٠٠٫٠٠٠ فدان علاوة على تحويل أراضى رى الحياض الى رى دائم ومقدارها ٧٠٠٫٠٠٠ فدان مع تيسير زراعة الأرز سنويا فى مساحة ١٫٠٠٠٫٠٠٠ فدان مع ضمان احتياجات الرى لجميع الأراضى المنزرعة .

حـ) تحسين حالة الصرف .

د) تحسين حالة الملاحة النهرية .

هـ) وقاية البلاد من أخطار الفيضانات العالية .

و) انتاج طاقة كهربائية مقـدارها ١٠ مليـار كيلووات ساعة سنويا .

ز) انشاء مصانع جديدة وتشغيل أيد عاملة جديدة .

هذا وفى الوقت الذى عنيت فيه الحكومة بزيادة رقعة الأرض المنزرعة وجهت العناية الى زيادة الحاصلات ضمانا لزيادة الدخل القومى وفق مايظهر من المقارنات التالية :

ا) أولت الحكومة عناية فائقة بالمحاصيل الآتية :

١ — القطن : الذى كان متوسط غلة الفدان منه فى سـنة ١٩٥٢ : ٩ر٤ قنطار ، بلغت سنة ١٩٦٢ : ١ر٥ قنطار .

٢ — الأرز : قد كان ما يزرع منه فى سـنة ١٩٥٢ : ٤٠٠ ألف فدان بمتوسط ٤٦ر١ ضريبة زاد المنزرع منـه فى سـنة ١٩٦٢ الى ٨٥٠ ألف فدان ، وبلغ متوسط ما ينتجه الفدان الواحد ٢٦ر٢ ضريبة .

٣ — وكانت مساحة البساتين فى سنة ١٩٥٢ : ٩٤ ألف فدان فزادت المساحة فى سنة ١٩٦٢ وبلغت ١٣١ ألف فدان .

ب) وكان للثروة الحيوانية حظا كبيرا من العناية سـواء من ناحية العناية باختيار سلالاتها وتربيتها لغرض توزيعها على المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعى أو لاستغلال لحومها ، أو من ناحية العناية بالحيوان بصـفة عامة من حيث تهيئة العيادات البيطرية اللازمة ، والتأمين عليها .

كذلك وجهت العنـاية الى الدواجن حيث أقامت مشروعا لتحسـينها باستيراد وتوزيع سلالات أجنبية ممتازة على المواطنين حتى بلغ ما وزعته

الحكومة حتى نهاية يونيه سنة ١٩٦١ : ١٫٦١٧٫٥٠٢ كتكوتا على المنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى .

وكان لابد الى جانب ذلك أن يقوم التعاون الزراعى فأصدرت الحكومة بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ القانون رقم ٣١٧ بشأن الجمعيات الزراعية الذى نص على انشاء جمعيات زراعية فى جميع قرى الجمهورية لتنظيم تلك الجمعيات والتيسير على المتعاونين وبلغ عدد تلك الجمعيات فى سنة ١٩٦١ : ٣٧٢١ جمعية تضم ٩٢٫٥٦٩ عضوا ، وفى سنة ١٩٦٢ زاد عددها فبلغ ٤٠٤٢ جمعية تضم حوالى مليون ونصف مليون عضو . وللغرض نفسه أصدرت الحكومة القرار الجمهورى رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بانشاء المؤسسة المصرية التعاونية العامة ، وبينت المادتان الثالثة والرابعة منه الغرض من انشاء تلك المؤسسة ، وهو التوجيه والاشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية والاتحادات النوعية الزراعية وبنك التسليف التعاونى وصندوق موازنة أسعار الأسمدة والهيئة الزراعية ورسم السياسة العامة للقطاع التعاونى وتنميته بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية والمؤسسة وتوجيه نشاطها والاشراف عليها بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال .

وفى خطة السنة الرابعة للتنمية (١٩٦٣ — ١٩٦٤) أولت الحكومة قطاع الزراعة عناية خاصة بتقديم الكثير من المواد الأولية اللازمة للنهوض بكثير من الصناعات وليساهم بدور كبير فى التصدير وتوفير عملات أجنبية من الخارج ، ويقدر الانتاج الزراعى المستهدف خلال السنة الرابعة (١٩٦٣ — ١٩٦٤) بمبلغ ٦٧٦٫٩ مليون جنيه بزيادة ٩٥٫٣ مليون جنيه بالنسبة لسنة الأساس (١٩٥٩ — ١٩٦٠) أى بزيادة ١٦٫٤ فى المائة وقدر الدخل من الزراعة بمبلغ ٤٧٤٫٣ مليون جنيه بزيادة ٦٩٫٣ بالنسبة لسنة الأساس [١] هذا بينما كان الدخل القومى من الزراعة فى سنة ١٩٥٢ : ٢٥٢ مليون جنيه .

---

(١) من حديث للدكتور لبيب شقير نائب وزير التخطيط ، منشور فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بجريدة الجمهورية .

وبالرجوع الى ميزانية الدولة قبل الثورة ومقارنتها بها فى كل سنة من سنوات الثورة يظهر بجلاء مدى التطور الاقتصادى الصاعد للدولة ، ففى سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ كانت ميزانيتها ٢٣٥ مليون جنيه ، وأخيرا فى عام ١٩٦٢ — ١٩٦٣ أصبحت ٢٣٥٢ مليون جنيه .

وتطور الانفاق العام فى ميزانية الدولة من ٢٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ الى ٧٧٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٦١ — ١٩٦٢ ثم ارتفع الى نحو ١٠٧٩ مليون جنيه فى ميزانية ١٩٦٣ — ١٩٦٤ .

وبلغ الدخل القومى فى سنة الأساس للخطة ٥ر١٢٨٥ مليون من الجنيهات ، وبلغ فى أولى سنوات الخطة على أساس الأسعار الثابتة ١ر١٤١١ مليونا ، ثم ارتفع فى نهاية السنة الثالثة الى ٩ر١٥٣١ مليونا من الجنيهات .

ومن ذلك يتضح أن الزيادة التى تحققت فى الدخل بلغت ٧ر٢٤٦مليون جنيه فى السنوات الثلاث منها ٨ر١٢٠ فى السنة الثالثة وحدها وهى زيادة تكاد تعادل ما تحقق فى العامين السابقين ، وعلى هذا فان الدخل القومى الذى تحقق بلغ ٣ر٩٦ فى المائة من الدخل المستهدف .

ومحصل هذا أن نسبة الزيادة فى الدخل المتراكم بلغت فى السنة الثالثة وحدها ٥ر٨ فى المائة وهى نسبة يجب أن نفخر بها اذا عرفنا أن نسبة الزيادة التى تحققت فى معظم الدول النامية تراوحت بين ٣ فى المائة و٤ فى المائة خلال نفس السنة ، أى نصف ما حققته جمهوريتنا [1] .

وكان من نتيجة ذلك — فضلا عن رسوخ مركزنا المالى — ما أحرزته الجمهورية من سمعة طيبة فى هذا المضمار دوليا وما شهد به الأصدقاء والأعداء على السواء ، ومن أمثلة ذلك ما كتبه الكاتب البريطانى المعروف

(١) من حديث للدكتور عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء منشور فى ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بجريدة الاخبار .

« ديزمند ستيوارت » فى مجلة « سبكتيتور » البريطانية عن الرئيس جمال عبد الناصر وعن الاقتصاد المصرى فقال :

« أظهر الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة مقدرة فذة خلال السنوات الاحدى عشرة الماضية باقامة أكبر دولة عربية على أساس متين » .

« ان الرئيس العربى قاد بلاده فى طريق التنمية السليمة وأن ثمار ثورته فى هذا المجال تعد حقائق مذهلة ، وفوق كل شىء ، فهى تتزايد باستمرار لتنفيذ المشروعات التى ترضى الشعب وتعمل على رفع مستوى الجماهير »[1] .

رابعا — وعن الجيش :

وفى سبيل تحقيق المبدأ الخامس من مبادىء الثورة الذى يقول : « فى مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ما تبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو « اقامة جيش وطنى قوى » قامت الثورة ابتداء واتجهت الى الغرب لتطلب السلاح لجيشها — وهى فى قرارة نفسها تعلم انه يحتكره ولا يعدل فى بيعه ، يتصرف وفق مصلحته ، لا وفق مصلحة الأمة التى تطلبه .

وكان ما توقعته وأبى الغرب عليها ما تطلب غرورا منه وظنا انه بمنع السلاح عن مصر يحمى اسرائيل صنيعته ، ويهيىء لها سبيل العدوان ، فلم تر مصر ازاء ذلك بدا من أن تحصل على السلاح من أية جهة وبأى ثمن ، فاتجهت الى الشرق وعقدت صفقتها الأولى مع تشيكوسلوفاكيا كما سبق وبينا ، فهزت قواعد الغرب وقضت على خرافة توازن القوى فى المنطقة . ومن ذلك الحين بدأت الثورة تبنى رجال الجيش على أسس كثيرة منها :

١ — الواقعية فى التدريب .

---

(١) منشور فى الاهرام فى ٢٥ من اغسطس سنة ١٩٦٣ .

٢ — اللياقة البدنية والصحية .

٣ — الدراسات العسكرية العليا والتخصص .

٤ — التدريب المشترك والتعاون بين القوات البرية والقوات الجوية والقوات البحرية .

٥ — التدريب العسكرى للقطاع المدنى [1] .

وهيأت له أحسن العتاد بما استوردته من الخارج من الأسلحة المختلفة وما صنعته محليا فى المصانع الحربية من سلاح وذخيرة بكافة أنواعها الصغيرة والمتوسطة والثقيلة ، حتى أصبح أكبر قوة ضاربة فى الشرق الأوسط، وأكبر برهان على تطور أسلحة الجيش يوما بعد يوم ما ظهر منها فى استعراض ٢٣ يولية سنة ١٩٦٢ ، وفى مقدمتها أسلحة جديدة برزت فى العرض المذكور :

السلاح الأول : الصاروخ ذو المرحلتين « الرائد » لأبحاث الفضاء والذى يستطيع أن يخترق الغلاف الجوى والمعد لأن يحمل قمرا صناعيا يدور فى الفضاء الخارجى .

السلاح الثانى : طائرات سرعتها ضعف سرعة الصوت ، وهى من أقوى المقاتلات فى العالم وأسرعها .

السلاح الثالث : الدبابات البرمائية التى تسير فى البحر وتسير على الأرض .

السلاح الرابع : مدفعية الاقتحام المدرعة ، وهى مدفعية ثقيلة تحميها دروع ضخمة من الصلب .

السلاح الخامس : دبابات بها مدفعان مضادان للطائرات وهى سلاح فعال ضد طائرات العدو .

---

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، الكتاب السنوى ، سنة ١٩٦٢ .

السلاح السادس : المدافع الصاروخية الجديدة التى تطلق ٢٤ صاروخا طلقة واحدة .

السلاح السابع : الصواريخ الموجهة التى تنطلق من الأرض الى الجو وتتبع طائرات العدو على أى ارتفاع وتسقطها .

السلاح الثامن : طائرات النقل « أنتينوف » وهى أكبر وأقوى وأسرع طائرات لنقل الجنود فى العالم .

السلاح التاسع : قاذفات قنابل I. V. 104 بعيدة المدى وهى دقيقة الاصابة سريعة الطيران .

وأنشأت الحكومة المعاهد المختلفة لتعليم رجال الجيش وتدريبهم : أنشأت الكليات الفنية العسكرية لتخريج الضباط المهندسين على أعلى مستويات الخبرة الفنية العسكرية ، وكلية ضباط الاحتياط لتأهيلهم لأعلى مستوى عسكرى ، والدراسات العليا لتخريج قادة وأركان حرب التشكيلات الكبرى .

والى جانب ذلك أنشأت الحرس الوطنى ليكون الصف الثانى خلف القوات المسلحة ، وأقامت له معسكرات التدريب فى أنحاء البلاد كافة والى جانب ذلك أيضا وكلت الى هيئة الفتوة الاشراف على التدريب العسكرى فى المدارس الثانوية وما فى مستواها والمعاهد العليا والكليات ، وتهيئة الطلبة فيها للذود عن وطنهم والقيام فى حالة الحرب بحراسة المنشآت العامة والكبارى والمواصلات .

وأولت حكومة الثورة الجيش وعلى وجه الخصوص جنوده — رعاية خاصة فزادت المرتبات العسكرية — وعملت على تحسين غذائهم وكسائهم وساعدتهم بمختلف المساعدات المالية فى حالات الزواج والمرض وتعويضات مجزية لأهالى من يستشهد منهم .

وبسبب ذلك كله ومن أجل مصر كان جيشنا مثاليا فى الذود عن الوطن ابان الاعتداء الثلاثى الغاشم فى سنة ١٩٥٦ .

وكان محل فخرنا يوم اختارت الأمم المتحدة فرقة منه للعمل فى البوليس الدولى ابان أزمة الكونغو ، فكانت محل اعجاب العالم لما امتازت به من سرعة وكفاية ولياقة بدنية ومظهر حسن .

وذهبت قوات منه الى اليمن — على بعد الشقة — لتقف الى جانب شعب اليمن الثائر فى معركة مصيره لتحمى ثورته ضد الملكية المستبدة والاستعمار الغربى فى ظروف جوية مغايرة لجونا ، وعلى أرض تغلب فيها الصحارى والجبال الشاهقة ، ورغم ذلك حقق جيشنا المعجزة ، سواء من ناحية نقل القوات والعتاد والامدادات هذه المسافة الطويلة التى تفصلنا عن اليمن أو من ناحية انتصاراته المتتالية فى المعارك المتلاحقة على قوات الملكية المغرضة من جيوش ومتسللين ، وحقق للثورة اليمنية مقومات النجاح والاستقرار .

خامسا — وعن التعليم :

« ان المفاهيم الثورية الجديدة للديموقراطية السليمة لابد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم ، والقوانين واللوائح الادارية »[1] .

فلامكان تحقيق أهداف الثورة فى خلق مجتمع جديد ، لابد من ايجاد جهاز ثورى جديد ، على قدر كبير من الثقافة ، ملم بحدود المجتمع الجديد وبالمفاهيم الثورية التى يجب أن تحكمه ، مؤمن غاية الايمان برسالته فيعمل بقلب مشبع بحب الوطن وفى سبيل الغاية الكبرى ، وهى رفع شأن الوطن واسعاد المواطنين ، ومؤمن بأن كل جهد يبذله ، يعود بالخير عليه فى شتى الصور على الشعب ، وعلى الأسرة ، وعلى ذاته ، وعلى يقين من أن كل قطرة من العرق تنتج ذرة من الخير أصبحت حقا خالصا للعاملين المواطنين ،

---

١) الميثاق ، الباب الخامس .

بعد أن هدمت الثورة قلاع الاستغلال ودكت صروح الاقطاع ، وأصبح الدخل القومى ملكا خالصا لأفراد الشعب ، وأصبح يوزع فى نظام وفى عدل عليهم .

ان المفاهيم الثورية الجديدة للديموقراطيـة السليمـة أنارت أمامنا الطريق فبدا واضحا جليا :

« ان التعليم لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة، ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة » [1] .

وتأسيسا على هذه الحقائق كان لابد من تثقيف الشعب تثقيفا متطورا وجذريا يتفق مع الأوضـاع الجديدة ومع الآمال العريضـة التى تبتغيها الثورة لهذا الشعب الكريم ، وكان لابد من ثورة فى هذا المجال تسـاعد تساند الثورتين السياسية والاجتماعية ، أو كما يقول السيد الرئيس جمال عبد الناصر :

« ان الثورة الثقافية تضع نفسها فى خدمة الثورة السياسية وفى خدمة الثورة الاجتماعية ، ونحن فى سبيل بناء مجتمع مبنى على أساس من الكفاية والعدل لابد لنا من ثورة ثقافية معادية للاستعمار .. معادية للرجعية .. معادية للاقطاع .. معادية لسيطرة رأس المال ودكتاتوريته .. معادية للاستغلال بكل معانيه .

« ثورة ثقافية هادفة الى أن يعرف الشعب حقوقه ، يعرف مكاسبه ، يعرف آماله ، ثم يعرف من هم أعداؤه ومن هم أصـدقاؤه ، ثم يعرف السبل التى تمكننا من أن نبنى المجتمع المتحرر ، المجتمـع الذى تسوده الكفاية والعدل » [2] .

---

(١) الميثاق ، الباب الخامس .

(٢) خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد العلم يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

فمن ناحية عدد الطلاب حرصت حكومة الثورة على اعطاء الفرصة لأكبر عدد منهم ، كي يحقق أمله فى التعليم ، فبلغ عدد التلاميذ فى المرحلة الابتدائية ٢٫٧٥٤٫٥٦٦ طالبا وطالبة فى العام الدراسى ١٩٦١ — ١٩٦٢ بعد أن كان عددهم فى عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ : ١٫٣٩٥٫٧٢٩ وبلغ عدد الفصول المخصصة لهم ٦٣٫٨٦٣ فصلا بعد أن كانت فى عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ : ٣٥٫٣١٣ فصلا .

وفى المرحلة الثانوية العامة كان عدد التلاميذ عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ : ٢٠٫٠٦٢ فأصبح عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ : ١٢٤٫٦٠٧ . وكان عدد الفصول عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ : ٢٦٦٧ فأصبح فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ : ٣٩٢٦ فصلا .

واهتمت حكومة الثورة بالتعليم الصناعى والتجارى والزراعى فى المرحلتين الاعدادية والثانوية ، وعملت على اتساع المناهج والعمل على تخريج طلبة التعليم الصناعى على علم بمجموعة من الصناعات المتقاربة والتدريب والكفاية ، وطلبة التعليم التجارى على دراية وخبرة بالدراسات التجارية لتسد بهم حاجة الحكومة والمشروعات والمؤسسات الى الشباب المثقف الملم بالأعمال الادارية والكتابية ، الهادف الى تحقيق الغاية من نظامنا الاشتراكى الديموقراطى التعاونى ، وعلى تخريج طلبة التعليم الزراعى على دراية بالأعمال الزراعية على أوفق الأصول العلمية الحديثة .

وهيأت الحكومة لكل من يبغى الالتحاق بتلك المدارس الفرصة بما أنشأته منها وما وسعت فيه فى بعضها ، فقد كان عدد مدارس التعليم الاعدادى الصناعى عام ١٩٥٢ — ١٩٥٤ : ٣٠ مدرسة تضم ٢١٢٧ تلميذا فأصبح فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ : ٧٩ مدرسة تضم ٤٥٧٤ تلميذا وكان عدد المدارس فى التعليم الثانوى الصناعى عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ : ٢٩ مدرسة تضم ٧٠٠٠ تلميذ فأصبحت عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ : ٩٠ مدرسة وقسما تضم ٢٢٦٢٦ تلميذا .

وكان عدد مدارس التعليم الاعدادى التجارى عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ : ٣ مدارس تضم ١٧٤ تلميذا فأصبحت فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ : ٢٥ مدرسة وقسما تضم ٦٠٣٨ تلميذا .

أما عدد المدارس الثانوية التجارية فقد كانت عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ : ٢٠ مدرسة تضم ٤٠٤٧ تلميذا فأصبح عددها عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ : ٤٤ مدرسة و٣٣ قسما تضم ٣٤٢٢٠ تلميذا .

وفى التعليم الزراعى كان عدد تلاميذ المرحلة الاعدادية الزراعية ٩٥٢ تلميذا فى العام الدراسى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ وارتفع عددهم الى ١٩٣٧ فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ .

وكان عدد تلاميذ المرحلة الثانوية الزراعية ١٣٠٢ تلميذ عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، فأصبح فى عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ : ١١٠٤٩ تلميذا .

وفى التعليم الفنى للبنات بلغ عدد الفتيات فى مدارسه عام ١٩٦١ — ١٩٦٢ : ٢١٦٠ فتاة .

والمدارس الثانوية النسوية زاد عدد المدارس ففى عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ كان عدد تلك المدارس ٣١ مدرسة تضم ٢١٤٨ تلميذة فأصبح عددها ٤٢ مدرسة تضم ٨٣٦٣ فتاة .

كما توسعت حكومة الثورة فى اعداد مدارس المعلمين والمعلمات الأمر الذى ساعد على تهيئة الفرصة الى تخريج عدد كبير من المعلمين والمعلمات للمساهمة فى خطة التعليم الهادفة [1] .

وبلغ التعليم العالى قمته بفضل ما أولته الحكومة من عناية ورعاية حتى بلغ عدد طلاب جامعة القاهرة فى عام ١٩٦٠ — ١٩٦١ : ٣٦٠٦٥ طالبا وطالبة بخلاف ١٢٠٨ طالبا وطالبة بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، وفى جامعة

---

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، الكتاب السنوى ، سنة ١٩٦٣ .

الاسكندرية بلغ عدد طلابها عام ١٩٦٠ — ١٩٦١ : ٢٤٢١٩ طالبا وطالبة . وفى جامعة عين شمس بلغ عدد الطلاب والطالبات فى عام ١٩٦٠ — ١٩٦١ : ٢٦٥٧٧ طالبا وطالبة . هذا بخلاف ما ضمته جامعة أسيوط التى أنشئت فى عهد الثورة من الطلبة والطالبات ، وبخلاف ما تضمه المعاهد الأخرى مثل معاهد اعداد المعلمين والمعلمات ككلية المعلمين ومعهد التربية الرياضية للمعلمين بالاسكندرية ومدرسة الألسن وكلية المعلمات بالمنيا وكلية المعلمين بأسيوط ومعهد التربية الموسيقية للمعلمين . وهذه المعاهد الستة الأخيرة أنشئت فى عهد الثورة ، ومثل معاهد التعليم الفنى والمعاهد التجارية والزراعية والكليات الأخرى المختلفة .

والى جانب تهيئة الفرصة للتعليم على هذا المدى الواسع والى جانب سبق الجمهورية العربية المتحدة جميع دول العالم فى جعل التعليم مجانيا فى كل مراحله ، فقد طورت المناهج الدراسية حتى تتلاءم مع الاشتراكية الديموقراطية التعاونية التى هى قاعدة مجتمعنا الجديدة . ودعت الأساتذة والعلماء من مختلف الجامعات الأجنبية للمعاونة فى هذا التطور التعليمى كما توسعت فى ايفاد البعثات وعلى وجه الخصوص فى العلوم الهندسية والصناعية والكيماوية ، وعقدت المعاهدات الثقافية مع الدول المختلفة ، وأنشأت المكاتب والمراكز الثقافية لتهيىء الفرصة لتثقيف المواطنين .

وكان من أمجاد حكومة الثورة فى مجال التعليم تطويره فى الأزهر ، فقد رأت أن تضاف الى مناهجه العلوم المختلفة حتى تعود اليه مكانته الأولى حيث كان يدرس به الفلك وعلم الأرصاد وغيرها من العلوم المدنية ، فقد وجدت حكومة الثورة أن رسالة الأزهر الشريف الأولى هى نشر الدعوة الاسلامية وأن من الأصوب أن يسلح ناشر تلك الدعوة بالعلوم والمعارف المتصلة بالحياة العامة ، ولا يخفى ما فى ذلك من سهولة أدائه رسالته ، ومن أجل ذلك أنشأت الكليات المختلفة المستحدثة ككليات : المعاملات والادارة والطب والهندسة .

ولأول مرة دخلت الفتاة الأزهر وتم انشاء معهد للفتيات يضم الأقسام الابتدائية والاعدادية والثانوية كما تم انشاء كلية للبنات تتضمن شعبا للدراسات الاسلامية والعربية والاجتماعية .

ومن هذه اللمحة السريعة التى استعرضنا فيها بعض ما قامت به الثورة فى مجال تثقيف الشعب يظهر مدى النجاح الذى حققته فى هذا المضمار وما قدمته للخدمات العامة من شباب عقد العزم على أن يعلو بصرح أمته ، هذا الذى قال فيه السيد الرئيس جمال عبد الناصر :

« اننى فى هذا الاحتفال كل عام أرى أجيالا جديدة من القيادات الوطنية تلحق بأجيال سبقتها الى مجالات الخدمة العامة للقضية العظمى التى يناضل من أجلها شعبنا وكل الشعوب وأعنى بها قضية الحرية فى صورها وأشكالها المتعددة السياسية والاجتماعية والثقافية .

« فى هذا الاجتماع أرى موجة من الأمل تسابق موجة ، أو بصورة أخرى فاننى فى هذا الاجتماع كل سنة أكاد أن ألمس بيدى تيارا للتطور الخالق يمضى فى استمراره العظيم الذى لا ينحرف ولا ينقطع يشق طريقه فى قوة وصحة وشباب حاملا آمالنا الكبرى وعملنا المخلص لها ماضيا الى المستقبل .

« وليس يداخل يقينى أى شك فى أن هذا الشعب بأصالته قادر دائما على أن يصوغ الأجيال الجديدة من أبنائه وفقا لمقتضيات مطالبه على مراحل الأمل مرحلة بعد مرحلة » [1] .

سادسا — وعن القوانين الثورية والسلطة القضائية :

كان من ألزم ما يلزم أن يفكر الثوار وهم فى صدد انشاء مجتمع جديد فى القوانين الملائمة لخدمته ، وكان لابد من التخلص من كثير من

---

(١) خطاب السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى عيد العلم الثامن يوم ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ .

القوانين القائمة التى وضعت فى القرن التاسع عشر ، فى ظل الاستعمار ، والى جانب الاقطاع والاستغلال والاحتكار .. ووضعت لخدمة هؤلاء جميعا ، وكان لابد من ادخال تعديلات على بعض تلك القوانين واعادة صياغتها واستحداث قوانين جديدة « لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تقيمها الديموقراطية السياسية تعبيرا عن الديموقراطية » [١] .

وبذلك تتهيأ الأسس والأحكام التى تيسر العدل لكل المواطنين وعلى فرص متكافئة ، اذ « أن العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد ، لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطنين ، ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر ، ولابد أن يصل اليه من غير موانع مادية أو تعقيدات ادارية [١] .

ففى مجال التشريع استحدثت الدولة من القوانين ما يلائم التطور الثورى الذى تعيشه البلاد ، وعدلت القوانين القائمة بما يتفق والتيار الواثب المتحرر الذى تسيره ، وكان من أبرز تلك القوانين :

١ — القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ : بالاصلاح الزراعى .
٢ — القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ : بتنظيم الأحزاب السياسية .
٣ — القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ : بالغاء الوقف على غير الخيرات .
٤ — القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ : فى شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبى .
٥ — القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ : بتعطيل بورصة عقود القطن بالاسكندرية الى أجل غيرمسمى لوضع حد للمضاربة والمقامرة فى تلك البورصة على أسعار القطن .

---

(١) الميثاق ، الباب الخامس .

٦ — القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ : بتشديد العقوبةعلى احرازالمواد المخدرة لتخليص البلاد من هذا الداء الوبيل .

٧ — القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ : بتعديل بعض الأحكام الخاصة بالرشوة فى قانون العقوبات بما يكفل الضرب على أيدى العابثين بالمصالح العامة .

٨ — القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ : بتعديل قانون الشركات ووضع نصوص وأحكام جديدة لصالح المساهمين .

٩ — القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ : بشأن القمار .

١٠ — القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ : بشأن القمار .

١١ — القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ : بتعديل قانون الشركات لصالح المساهمين .

١٢ — القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ : بشأن تقليد وتزوير العملة .

١٣ — القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٥٦ : بتعديل جديد لقانون الشركات زيادة فى رعاية حقوق المساهمين.

١٤ — القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ : بانشاء المؤسسة الاقتصادية .

١٥ — القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ : بتمصير البنوك .

١٦ — القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ : بتمصير شركات التأمين .

١٧ — القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ : بتمصير الوكالات الأجنبية .

١٨ — القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨ : بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى

١٩ — القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ : باجراء تعديلات جديدة على قانون الشركات .

٢٠ — القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦١ : بتقرير الأحكام الخاصة بالكسب غير المشروع .

٢١ — القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ : بتعديل نصوص قانون العقوبات المتعلقة بتخريب الأملاك العامة والخاصة والرشوة والتزوير والاختلاس تعديلا يحفظ أموال الدولة والمؤسسات والجمعيات والمنظمات والمنشآت التى تسهم فيها الدولة أو احدى الهيئات العامة فى مالها أو بأى صفة كانت .

وغير ذلك من القوانين المتعددة التى هدفت الى ارساء قواعد المجتمع الاشتراكى ، مثل قوانين التأميم والتمصير ، وقوانين تخفيض الايجارات التى صدرت حتى يولية سنة ١٩٦١ حيث صدرت القوانين الاشتراكية التى أظهرت ملامح المجتمع الاشتراكى ، وحسمت بها الثورة الكيان الاقتصادى الذى يقوم عليه المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، تلك القوانين التى رسمت معالم الطريق الى الرفاهية والعدل والتى على هداها صدرت قوانين أغسطس سنة ١٩٦٣ المكملة لها وما تلاها من القوانين .. وأوثر أن أعرض موجزا لقوانين يوليه سنة ١٩٦١ التى طورت كياننا الثورى فيما يلى :

١ — القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ : بتعديل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات بوضع أسس توزيع الأرباح وتخصيص الموظفين والعمال بنسبة ٢٥ فى المائة من الربح .

٢ — القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ : بكيفية تشكيل مجلس الادارة فى الشركات والمؤسسات والنص على ألا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة أى شركة أو مؤسسة على سبعة أعضاء ومن بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال .

٣ — القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ : بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الايراد .

٤ — القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١ : بتعطيل بورصتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية .

٥ — القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ : بتأميم بعض الشركات والمؤسسات .

٦ — القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ : بتقرير مساهمة الحكومة فى بعض الشركات والمنشآت .

٧ — القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ : فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ليبون .

٨ — القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ : فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة .

٩ — القانون رقم ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ : بقصر أعمال مقاولات الحكومة والمؤسسات العامة والشركات شبه الحكومية على الشركات التى تساهم فيها الحكومة .

١٠ — القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ : بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة .

١١ — القانون رقم ١٢٠٤ لسنة ١٩٦١ : بادماج بعض البنوك .

١٢ — القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ : بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى .

١٣ — القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦١ : بتخفيض أقساط الدين وفوائده على المنتفعين بقوانين الاصلاح الزراعى بمقدار النصف .

١٤ — القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ : بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الضريبة على العقارات المبنية .

١٥ — القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦١ : بالغاء الضريبة الاضافية المفروضة على وعاء الضريبة العامة على الايراد .

١٦ — القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ : فى شأن تنظيم العمال فى المؤسسات الصناعية الذى نص على عدم جواز أن يعمل العامل

فى أكثر من مؤسسة واحدة كما لا يجوز للمؤسسات أن تشغل العامل وقتا اضافيا أو توظف عمالا يعملون بمؤسسات أخرى بعض الوقت الا باذن من وزير الصناعة .

١٧ – القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦١ : بتخويل وزير الصناعة سلطة تحديد أحجام الانتاج فى المنشآت الصناعية المحلية وتحديد عدد الورديات بها .

وأولت حكومة الثورة القضاء رعايتها ، فوضعت الأسس التى تكفل أن يقوم القاضى برسالته خير قيام ، وفى الوقت نفسه عملت على أن يرتاح المتقاضى ويصل اليه حقه فى سرعة ويسر ، فأصدرت لهذا الغرض القوانين التالية :

١ – القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ : بتوسيع دائرة تطبيق نظام الأوامر الجنائية ، وعلى مقتضاه يتفرغ القضاة لنظر القضايا الهامة .

٢ – القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ : بتعديل نظام أوامر أداء الديون الثابتة بالكتابة وبذلك يتيسر للدائن أن يحصل على دينه فى أسرع وقت .

٣ – القانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٤ : بتعديل نصوص قانون نظام القضاء بما يجيز انتقال دوائر الاستئناف العالى الى بلاد غير

البلاد التى فيها مقرها تيسيرا على المتقاضين .

٤ — القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ : بالغاء المحاكم الشرعية والمجالس الملية واحالة اختصاصاتها الى المحاكم الوطنية .

٥ — القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ : الذى وحد نظام المحاماة أمام المحاكم تبعا لتوحيد جهة التقاضى وأجاز للمحامى من دول الجامعة العربية المرافعة أمام المحاكم تمكينا للروابط بين الدول العربية .

٦ — القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ : فى شأن السلطة القضائية الذى ينظم شئون القضاء ويقرر ضمانات جديدة لرجال القضاء والنيابة وفى الوقت نفسه يضع أسسا جديدة من شأنها تيسير اجراءات التقاضى .

٧ — القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ : فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض والتى على مقتضاها قضى المشروع على كثير من العقبات التى كانت تطيل اجراءات التقاضى أمام تلك المحكمة .

٨ — القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦١ : بانشاء محكمة ابتدائية بمحافظة الاسماعيلية .

٩ — القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦١ : بانشاء محكمة ابتدائية بمحافظة السويس .

١٠ — القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ : بتطبيق النظام الادارى العادى والنظام القضائى العام فى المواد الجنائية فىمحافظات البحرالأحمر ومطروح والوادى الجديد .

١١ — القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦١ : بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ٤٦ وادخال الواحات البحرية والفرافرة فى اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية .

١٢ — القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦١ : بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ٥٩ فىشأن السلطة القضائية تعديلا منشأنه التيسير على من يعين مساعدا للنيابة العامة .

١٣ — القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ : بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية بغية تبسيط اجراءات التقاضى .

١٤ — القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٢ : بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية تعديلا من شأنه تشكيل محكمة الجنايات من مستشار واحد من بين رؤساء الدوائر فى بعض الجنايات .

١٥ — القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ : بتعـديل بعض أحـكام حالات واجراءات الطعن أمام محـكمة الطعن بغية تسهيل الاجراءات .

١٦ — القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ : بتعـديل بعض أحـكام قانون الاجراءات الجنائية تعـديلا من شأنه تبسيط الاجراءات وسرعة الفصل فى القضايا .

هذا الى جانب اللجان التى كلفت بصياغة القوانين الآتية :

١ — قوانين نظام القضاء واستقلاله .

٢ — قانون العقوبات .

٣ — القانون المدنى .

٤ — قانون الاجراءات الجنائية .

٥ — قانون المرافعات وقانون المحاماة .

٦ — قانون التجارة وقانون التجارة البحرى .

٧ — قوانين الأحوال الشخصية .

والى جانب ما أنشأته الدولة من أقسام جديدة بمصلحة الطب الشرعى التى زاد عدد أقسامها من ١٥ قسما الى ٢٨ قسما تدعيما لهذه المصلحة التى تعاون القضاء معاونة فعالة فى المسائل الطبية والتزييف والتزوير .

والى جانب ما أنشأته فى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق من ادارات جديدة للبحوث والتشريع والقضايا والشئون الهندسية ، ومكاتب للشهر والتوثيق فى بعض المحافظات .

ولما كانت ادارة القضايا تتولى الدفاع عن الحكومة وجهاتها المختلفة

أمام القضاء فقد عنيت حكومة الثورة بتنظيم هذه الادارة ، فصدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيمها ، وكان من أبرز نصوصه احالتــه الى قانون مجلس الدولة بالنسبة لقواعد التعيين والمرتبات والاحالة الى المعاش . ولم يقف نشاط تلك الادارة عند عبء الدفاع فى القضايا التى بلغت فى سنة ١٩٦٢ : ١٣١٫٣٣٩ قضية بل تعدى نشاطها عمل المرافعة فى تلك الدعاوى فى الداخل الى المرافعة فى قضايا الدولة الهامة فى الخارج والى المراقبة فى نزاعات التحكيم ، فكسبت الدولة التحكيم فى نزاعات امتيــازات الترام والميــاه وشركة السكر ، والتزمت فى كافة أعمالها بالأصول الاشتراكيــة وقــواعد الميثاق .

وفى عهد الثورة وعلى مقتضى القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ أنشئت النيابة الادارية لتشرف على الأداة الحكومية ولتتــولى اجراء التحقيقــات الادارية مع موظفيها وعمالها . ثم صــدر القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئا الخاصة . وعلى مقتضى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية أعادت النيابة الادارية تقسيم الادارات التى يتكون منها قسما الرقابة والتحقيق .

هذا الى جانب المجهود الكبير الذى تقوم به النيابة العامة فى سبيل تحقيق العدالة .

كل ذلك يبين النهضة التشريعية فى عهد الثورة والقوانين التى يتطلبها تنسيق المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى الذى نعيشه ، والتى لزمت لكى ينعم الناس بلا تمييز بالعدل ولتصل اليهم حقوقهم فى أسرع وقت .

سابعا — وعن البحوث العلمية :

تعين على حكومة الثورة أن تستكمل أوجــه النقص فى أجهزة البحث العلمى وأدواته لترعى شئونه ، وجعلت أولى مهامها ما يأتى :

١ — تخطيط البحوث العلمية فى الدولة بصورة تكفل البحث المنظم الهادف ، ولتساير البحوث العلمية التطور العالمى وتهدف الى خدمة الانتاج ورفاهية الشعب .

٢ — تنظيم البحث لضمان عدم تعدد أقسام البحوث وتعدد الأجهزة العلمية المختلفة والتنسيق المستمر بين جهود الباحثين فى الميادين المختلفة .

٣ — توثيق الصلة بين البحث العلمى وبين الانتاج فى كافة الميادين وضمان سرعة تطبيق نتائج البحوث بما يسهم فى أهداف خطة التنمية .

٤ — تحرير البحوث والجهود العلمية من كل ما يعوق تقدمها .

٥ — متابعة التقدم العلمى العالمى وتسجيل الأبحاث العلمية ونشرها وتسهيل تداولها ، وذلك على مستوى الخاصة والعامة بحيث يصبح العلم ونتائج البحوث حقا من حقوق الشعب تخدمه وتدفعه للامام [1] .

وأنشأت الوزارة لتحقيق تلك الأغراض المؤسسات الآتية :

ا) المركز القومى للبحوث متضمنا شعبا أربعا :

١ — شعبة البحوث الكيميائية : وتشمل أقسام الكيمياء والطبيعة والتكنولوجيا الكيميائية العضوية والكيمياء البيولوجية ، والكيمياء التحليلية والبترول .

٢ — شعبة البحوث الطبيعية : وتشمل أقسام الفيزياء العامة وأشعة القياس والمعايرة وفيزياء الجوامد والفيزياء الهندسية والفيزياء الأرضية والرياضية والفيزياء النظرية .

٣ — شعبة البحوث الزراعية : وتشمل أقسام الأراضى، والمحاصيل، ووقاية النباتات والصناعات الزراعية .

---

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، الكتاب السنوى ، سنة ١٩٦٣ .

٤ — شعبة البحوث الطبية : وتشمل أقسام الفسيولوجيا والأقرباذين والكيمياء الحيوية والتغذية ، والباثولوجيا (علم الأمراض) والصحة والطب الوقائي والتشريح والأنثروبولوجيا (علم تطور الكائنات الحية) .

ب) مؤسسة الطاقة الذرية : التي يمكن اجمال نواحي نشاطها فيما يلي :

١ — انشاء معمل الطبيعة النووية : الذي تهيأ للاستعمال في سنة ١٩٦٠ .

٢ — انشاء المفاعل الذري للأبحاث الذي بدأ العمل فيه في أواخر سنة ١٩٥٨ .

٣ — انشاء معمل الكيمياء النووية الذي تم تشغيله في سنة ١٩٦٢ .

٤ — انشاء مركز للنظائر المشعة الذي بدىء العمل فيه في يولية سنة ١٩٥٥ .

٥ — البحث والتنقيب عن الخامات الذرية .

٦ — تصنيع وصيانة الأجهزة العلمية .

٧ — التدريب واعداد الأفراد وتبادل الخبراء .

٨ — الاتصالات بالهيئات العلمية والتعاون الدولي .

٩ — الاعداد لمشروع مفاعل القوى ومشروعات التصنيع الذري .

جـ) المجلس الأعلى للعلوم : الذي بدأ نشاطه في سنة ١٩٦١ على الأوجه التالية :

١ — بتتبع حالة الانتاج العلمي وتطوره في المصالح الحكومية والجامعات والهيئات المشتغلة بالعلوم البحتة والتطبيقية

لتنسيقها والربط بينها والتأكد من سيرها وفقا للمقاييس المعترف بها والعمل على دعمها .

٢ — بتقصى الحاجة الى الكفايات العلمية وبرسم السياسة التى تؤدى الى استيفاء حاجة البلاد منها فى مختلف فروع التخصص.

٣ — يتابع تقدم العلوم فى العالم عامة ويعتمد على تزويد المشتغلين بالعلوم فى مصر بما يلزمهم لمسايرة هذا التقدم .

٤ — يعمل على تنظيم وتوحيد أسس تقويم الاعانات والجوائز التى تمنحها الدولة لتشجيع الانتاج فى البلاد .

ثامنا — وعن رعاية الشباب :

حرصت الدولة على اعداد الشباب للقيام بخدمة وطنه ، وأخذ دوره فى بناء المجتمع الجديد ، فأنشأت من أجل ذلك المجلس الأعلى لرعايةالشباب فى سنة ١٩٥٤ ثم فى سنة ١٩٦٢ أنشأت وزارة الشباب لترعاه ، وتكون فى خدمته ، وليس أدل على ما قامت به تلك الوزارة فى معرض ما قامت به من خدمات للشباب ، مما أتمته من المشروعات فى نفس سنة انشائها ومن استعراض المشروعات التالية يظهر مبلغ ما حققه الشباب من فائدة :

اسم المشروع	عدد المستفيدين
معسكرات العمل بالوادى	٢٤٧٠
اعداد المدربين الرياضيين	١٧٨
اعداد رواد المعسكرات الصيفية	١٠٩
اعداد قادة معسكرات الشعب	١٣٣
وفد الشباب العربى بمعسكرات العمل بيوغوسلافيا	٤٠
معسكر الشباب بأبى قير	٢٦٠٠٠

وهى كما ترى معسكرات هادفة متنوعة ، منها معسكرات التدريب والصقل ومعسكرات للترويح عن النفس والثقافة ، وأخرى لاعداد القادة من الشباب .

هذا ، فضلا عما تبثه تلك المعسكرات فيهم من روح الرياضة والعمل بل وانكار الذات بما يسهمون به من جهد فى الخدمات العامة ، ومن البيان التالى يظهر بعض ما قاموا به من خدمات فى هذا السبيل :

سنة ١٩٦٠ قاموا بتشجير تلال الدراسة ، وكان عددهم ١٥٦١ فردا
سنة ١٩٦٠ عاونوا فى استكمال انشاء استاد القاهرة وكان عددهم ... ... ١٨٠٠ فرد
سنة ١٩٦٠ ساهموا فى انشاء طريق بلطيم وكان عددهم ... ١٣٠٧ أفراد
سنة ١٩٦١ ساهموا فى انشاء طريق بلطيم وكان عددهم ١٤٢٤ فردا
سنة ١٩٦٢ قاموا بتشجير وادى النطرون وكان عددهم ... ٤٤٥ فردا

ومن الاطلاع على ميزانية رعاية الشباب فى سنوات الثورة المختلفة يظهر بجلاء تضاعف الخدمات التى قامت بها الدولة فى هذا المضمار :

		جنيه
سنة ١٩٥٢	كان ما خصص لرعايتهم	٦٥٣٠٠
سنة ١٩٥٣	كان ما خصص لرعايتهم	١٠١٣٤٠
سنة ١٩٥٤	كان ما خصص لرعايتهم	٣٠٢٠٠٠
سنة ١٩٥٥	كان ما خصص لرعايتهم	٧٤٧٦٥٥
سنة ١٩٥٦	كان ما خصص لرعايتهم	٩٥١٠٠٠
سنة ١٩٥٧	كان ما خصص لرعايتهم	١١٣٧٣٠٠
سنة ١٩٥٨	كان ما خصص لرعايتهم	١٢٦٧٦٠٠
سنة ١٩٥٩	كان ما خصص لرعايتهم	١٦٢٢٢٠٠
سنة ١٩٦٠	كان ما خصص لرعايتهم	١٦٨٦٢٠٠
سنة ١٩٦١	كان ما خصص لرعايتهم	١٧٧٢٥٠٠
سنة ١٩٦٢	كان ما خصص لرعايتهم	١٩٩٣٠٠٠

تاسعا — وعن العمل والعمال :

« العمل شرف ، العمل حق ، العمل واجب ، والعمل حياة » [1] .

وهو وسام على صدر العامل ، وخير يعم الجميع ، ورعاية العمال ورفع الكفاية الانتاجية لهم زيادة فى الخير ، غير أن أحدا فى العهود الماضية لم يعمل لتلك الحقائق .

« لقد كان أصحاب العمل يسعون لشراء الحكام ، وكانوا يتقربون منهم لاغرائهم ، وكان الحاكم ينظر الى العمال ويحاول بكل وسيلة بث روح التفرقة بينهم ، وتحت ستار الحزبية بين العمال لمصلحته الخاصة ومنفعته الشخصية » [2] .

وتغييرا لهذا الواقع الخاطىء بادرت حكومة الثورة الى تحرير العمال من قيود الماضى وآثار الاستغلال ، واتجهت فى شأنهم اتجاها جديدا

« فالحاكم لا يسعى الى صاحب العمل ، والحاكم لا يدس بين العمال ولا يفرق بينهم لمنفعة خاصة ، فحينما قامت هذه الثورة كنا نهدف الى الحرية ، فالحرية لها معان سامية لا يمكننا أن نحققها فى أيام ، لأن الماضى يقف فى سبيلنا واننا نؤمن ايمانا كاملا ونعتقد أن للعامل حقا ولصاحب العمل حقا .

« أما الآن فصاحب العمل والعامل يفكران فكرة واحدة ، ويعملان لهدف واحد ، وهو خدمة مصر ، مصر وحدها » [2] .

ومنذ السنوات الأولى للثورة بشرت حكومتها فيمن بشرت العمال بسيرهم الى الأهداف التى وصلت اليها الحركات العمالية فى جميع بلاد العالم ، وبتطور مادى يوازى جهدهم ويكفى حاجتهم ، وأوفت بما وعدت

(١) الميثاق ، الباب الثامن .
(٢) من خطاب السيد الرئيس فى يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٥٣ فى مقر هيئة التحرير بالاسكندرية .

اذ أصدرت قانون عقد العمل الفردى وقانون تكوين النقابات وتنظيم النقابات وتنظيم التوفيق والتحكيم ، ثم قانون نظام التأمين والادخار ، وقانون التأمين ضد المرض والشيخوخة ، الى أن صدرت قوانين يوليو الاشتراكية حيث اختص العمال بنسبة من الربح ، وخصصت لهم مقاعد فى مجالس الادارة .

وكان انشاء وزارة العمل ، واختيار عامل وزيرا لها : قمة التقدير ، وغاية الرعاية ، ونيط بهذه الوزارة سلطة الاشراف والمسئولية عن تطبيق قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .

ويمكن اجمال ما قامت به الحكومة من أجل العمل والعمال فيما يلى :

ا) تكوينهم النقابى :

كان هذا الحق محكوما بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وكان محروما منه من عدا العمال فى الصناعة والتجارة ، ولم يكن من حق فريق كبير من العمال أن يكونوا نقابات ترعى مصالحهم مثل عمال الزراعة والوكلاء المفوضين والموظفين العموميين ورجال الجيش والبوليس .

فأصدرت الحكومة القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال الذى حقق للعمال أمرين :

الأول : أنه ألغى نظام تسجيل النقابة كشرط لقيامها .

الثانى : أنه توسع فى الاعتراف للعمال بحقهم فى انشاء النقابات ولم يحرم من هذا الحق غير « الوكلاء المفوضين » بالاضافة الى الموظفين ورجال الجيش والبوليس .

ثم أصدرت بتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٥٩ القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — قانون العمل الموحد — الذى خصص المشرع الفصل الرابع منه ، وهو

مكون من ثمان وعشرين مادة لنقابات العمال ، والذى نصت المادة ١٦٠ منه على أنه « للعمال الذين يشتغلون بمهنة واحدة أو صناعة واحدة من المهن أو الصناعات التى يحددها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل أن يكونوا فيما بينهم نقابة عامة ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية .

كما يجوز للعمال الذين يشتغلون بمهن أو صناعات مماثلة أو مرتبطة ببعض أو تشترك فى انتاج واحد والتى يحددها قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل أن يكونوا فيما بينهم نقابة عامة .

ويكون لعمال التراحيل ولخدم المنازل ومن فى حكمهم الحق فى الانضمام الى نقابة مهنتهم أو صناعتهم .

ومن هذا ترى أن المشرع أعطى الحق النقابى لخدم المنازل واستحدث فى الفصل الثانى من الباب الأول نصا يقضى بعدم سريان أحكام ذلك القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار من رئيس الجمهورية ، ويكون تطبيقه على هذه الفئات كلها أو بعضها تدريجيا فى حدود الامتيازات والحقوق المختلفة بالنسبة للمناطق والأقاليم والقطاعات التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية .

وبالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ عدلت المادة ١٦٠ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ ، وجعل حق تكوين النقابة مقصورا على العمال الذين يعملون فى المهن التى يحددها وزير العمل .

وتنفيذا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ صدر القانون رقم ٩١٩ لسنة ١٩٦١ بتطبيق أحكام الباب الرابع من قانون العمل — والتى وردت فى شأن نقابات العمال — على عمال المؤسسات العامة فيما عدا عمال المؤسسات والهيئات التابعة لوزارة الحربية .

وقد راعى المشرع وهو فى معرض التقنين لنقــابات العمال المبادىء والأحكام التى تتلاءم مع الاتفاقات الدولية الخاصة بحق التنظيم والمفاوضة الجماعية والحرية النقابية فجاءت قوانين العمال فى هذا الصدد على أحدث النظم العالمية وعلى أرفع المستويات النقابية .

ب) العمل وحق العامل :

سبق أن أشرت الى القوانين الاشــتراكية ، قوانين يوليو سنة ١٩٦١ والأحكام التى تضمنتها فى شأن العمل والعمال .

القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعــديل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات وما تضمنه البنــد الخامس منه من تخصيص ٢٥ ٪ من الأرباح توزع على الموظفين والعمال . والقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ وما تضمنته المادة الأولى منه من أنه لا يجوز أن يزيد على خمســة آلاف جنيه سنويا مجموع ما يتقاضــاه رئيس مجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة المنتدب أو عضو مجلس الادارة أو أى شخص يعمل فى أى هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفا أو مستشارا أو ىبأى صفة أخرى سواء صرفت اليه المبالغ بصفته موظفا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى .. والقانون رقم١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجلس الادارة فى الشركات والمؤسسات وما تضمنته المادة الأولى منه من وجوب ألا يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة أى شركة أو مؤسسة على سبعة أعضــاء من بينهم عضــوان ينتخبــان عن الموظفين والعمال فيها على أن يكون أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال . ويتم انتخاب العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المبــاشر تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وتكون مدة العضوية لهما سنة تبدأ من أول يوليه ويصــدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشــيح والانتخاب والقواعد الخاصة بها .

وتبع ذلك القـرار الجمهورى رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٢ فى شـأن تنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب لعضوين عن الموظفين والعمال بمجلس ادارة الشركة أو المؤسسة . ثم القرارين ١٤١ ، ٢٤٤٩ لسنة ١٩٦٣ اذ رفع أعضاء مجلس ادارة كل شركة أو مؤسسة الى ثمانية أعضاء واشترط أن يكون من بينهم أربعة عن العاملين بها .

هذا بالاضافة الى صدور القـانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بالتنظيم النقابى الجديد والقرارات المنفذة له السابق الاشارة اليه واليهما فيما سلف .

والقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ فى شـأن تنظيم تشغيل العمـال فى المؤسسات الصناعية وما تضمنته المـادة الأولى منه — استثناء من أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — من أنه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التى يصدر بتحديدها قرار من وزير الصناعة المركزى تشغيل العامل تشغيلا فعليا أكثر من ٤٢ ساعة فى الأسبوع . ولا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة وما تضمنته المادة الثانية من أنه لا يجوز للعامل أن يعمل فى أكثر من مؤسسة واحدة كما لا يجوز للمؤسسات المشـار اليها أن تشغل العامل وقتا اضافيا أو توظف عمالا يعملون بمؤسسات أخرى بعض الوقت .

جـ) التأمين الصحى للعمال :

قدر المشرع أن التـكافل الاجتمـاعى من أسس المجتمع الاشتراكى التعاونى . ووجد أن السبيل الأكيد المنظم لهذا التكافل هى نظم التأمينات الاجتماعية وعلى هدى ذلك وضع أسس التأمينات الاجتماعية .

١ — بالنسبة للمشتغلين فى الحكومة : صدر القانونان ٣٦ ، ٣٧ لسـنة ١٩٦٠ بتنظيم أحكام التأمين والشيخوخة والعجز والوفاة ويفيد منه نحو ٦٠٠ ألف موظف وعامل . والحكومة فى سـبيل انجاز مشروع للتأمين الصحى يطبق عليهم يفيـدون منهم وتفيد أسرهم وعدد كل هؤلاء يبلغ ٣ ملايين مواطن تقريبا [1] .

(١) الجمهورية العربية المتحدة ، الكتاب السنوى ، سنة ١٩٦٣ .

٢ — بالنسبة للمشتغلين بالقطاع غير الحكومى : أصدرت الحكومة القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التأمينات الاجتماعية والقوانين المعدلة له ١٤٣ لسنة ١٩٦١ و١٥٥ لسنة ١٩٦١ و١٣٧٢ لسنة ١٩٦١ — ذلك القانون الذى يسرى على مليون عامل يفيدون منه فى شكل معاشات شيخوخة أو عجز أو فى شكل معاشات لأسر من يتوفى منهم . ويسرى على هؤلاء أيضا نظام التأمين ضد اصابات العمل ويتعداهم على حكم المادة ١٩ من القانون المذكور الى عمال الزراعة المشتغلين بآلات ميكانيكية أو المعرضين لأحد الأمراض المهنية . والى العمال الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص عمال التراحيل والعمال الموسميين وعمال الشحن والتفريغ ويبلغ عدد المشتغلين بهذه الأعمال ربع مليون عامل .

عاشرا — وعن الثقافة والارشاد :

الثورة العربية — أداة النضال العربى الآن وصورته المعاصرة — تحتاج الى أن تسلح نفسها بقدرات ثلاث تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم وأن تنتزع النصر محققة أهدافها من جانب ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات الثلاث هى :

أولا : الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير — والناتج من الفكر المستنير ، والمتولد من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب .

ثانيا : الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى — على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الأخلاقية [1] .

---

(١) الميثاق ، الباب الثانى .

ثالثا : الوضوح فى رؤية الأهداف ومتابعتهـا باستمرار وتجنب الانسياق الانفعـالى الى الدروب الفرعية ، التى تبتعد بالنضـال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وفى سبيل تسليح الثورة العربية بهذه القدرات وفى سبيل نشر الثقافة بين طبقات الشعب المختلفة ، حملت وزارة الثقافة والارشاد الشعلة . وكان لها مكان الصدارة فى التوجيه والاعلام ، وتقوم تلك الوزارة بأداء رسالتها فى قطاعات سبعة هى :

١ — قطاع الثقافة والاستعلام .

٢ — قطاع السياحة .

٣ — قطاع الاذاعة والموسيقى والمسرح .

٤ — قطاع النشاط الاقتصادى للاذاعة والتليفزيون والسينما .

٥ — قطاع الآثار .

٦ — قطاع المكتبات والوثائق .

٧ — قطاع الفنون الجميلة والانشاءات الهندسية .

وقد حققت تلك القطاعات تقدما كبيرا فى مجالاتها — فعلى سـبيل المثال قام قطاع الثقافة والاستعلام بدور كبير فى حرب السويس ولعب دورا كبيرا فى الدعاية فى داخل البلاد وخارجها وأصدر من أجل ذلك سلسلة من الكتب السياسية والقومية وافتتح دارين للثقـافة والاستعلامات فى أسوان والاسـكندرية ، وأنشأ مراكز للاستعلامات والثقـافة فى ميـادين المدن والمحافظات عبـارة عن مكاتب يطلع فيهـا الشعب على الصحف والمجلات ويستعير الكتب ويشاهد التليفزيون ، كما خصصت الوزارة ٥٠ قافلة تنقل الاعلام والثقافة الى قرى الجمهورية . وأصدرت عدة مجلات عربية من أجل نشر الثقافة وأخرى أجنبية من أجل الدعاية ، وأتمت مشروع المكتبة العربية

الذى يهدف الى اصدار حوالى ٢٠٠٠ كتاب والذى خصص له نصف مليون جنيه هذا العام . بغية تحقيق التراث العربى والتأليف فى الموضوعات التى لم تعالجها المؤلفات العربية ، كذلك ترجمت أهم المؤلفات العربية الى اللغات الأجنبية [1] .

وفى عهد الثورة انتقلت اذاعتنا من الصفوف الخلفية بين اذاعات العالم الى موقف الصدارة حيث تحتل اليوم المركز الأول بين اذاعات العالم . وكان ذلك بسبب ما خصها من عناية باعتبارها جهازا له دور رئيسى فى التوعية والاعلام والتوجيه والثقافة وليس أدل على مبلغ تلك العناية من أن قوتها قبل الثورة كانت ٧٢ كيلووات فأصبحت فى سنة ١٩٦٣ « ٢٠٠٠ كيلووات » ومن أنها ستصبح فى يوليو سنة ١٩٦٤ ٤٠٠٠ كيلووات (وقد أصبحت فعلا) . وكانت ساعات الارسال فيها قبل الثورة ١٥ ساعة يوميا فوصلت فى سنة ١٩٦٣ الى ١١٧ ساعة وعلى أمل أن تصل الى ٢٠٠ ساعة فى يوليه سنة ١٩٦٤ (ووصلت) .

أو ليس أدل على القوة الخارقة التى اتسمت بها شبكة ارسالها فى سنوات الثورة الاحدى عشرة من أنها كانت قبل الثورة تذيع باللغة العربية فيما عدا بضع دقائق يوميا تذيع فيها باللغتين الانجليزية والفرنسية . بينما تذيع اليوم بسبع وعشرين لغة تبشر للخير وتدعو للسلام ، وحق الشعوب فى الكفاية والعدل .

وقد شهد العالم لنا بالنسبة للارسال التليفزيونى ، فبالرغم من أنه لم يبدأ ارساله الا من ثلاث سنوات فقط . فانه اليوم يذيع على ثلاث قنوات ويذيع يوميا ٢٥ ساعة تقريبا ، وبصرف النظر عن المكاسب المادية التى حققتها وزارة الثقافة والارشاد من التليفزيون ، فانه أسهم فى النهضة الثقافية والفنية ، وفى الدعوة الى البلاد فى الخارج .

---

(١) نشرة مصلحة الاستعلامات ، وزارة الثقافة والارشاد فى ١١ عاما .

وكان لحكومة الثورة فضل لا ينسى فى تيسير الحصول على أجهزة التليفزيون المختلفة التى يبلغ عددها الآن ٢٠٠ ألف جهاز بأثمان معتدلة وبتيسير كبير فى الدفع فاشترك فى اقتنائه التاجر والموظف والعامل والفلاح .

والحديث عن الصحافة وثيق الصلة بالثقافة والارشاد فقد قدرت حكومة الثورة ما للصحافة من رسالة سامية وقدرت أن صحافة ما قبل الثورة كانت مهاترات حزبية ، ومتاجرة بأسرار الناس الشخصية ، مع خضوع كامل للاستعمار والاستغلال ..

وان تلك الصحافة لا تصلح للمشاركة فى بناء المجتمع الجديد فأصدرت فى سنة ١٩٦٠ قانونا بتنظيم الصحافة نقلت بمقتضاه ملكية المؤسسات الصحفية الى الشعب ممثلا فى الاتحاد القومى (الاتحاد الاشتراكى العربى الآن) وبذلك تخلصت الصحافة من شوائبها واتجهت الى مصلحة الشعب توجهه وتتحدث عن آماله . كذلك فان ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون الصحافة الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم ، قد انتزعت للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ومكنت أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

ان الصحافة ، بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها ، هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ، قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة . كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها .

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب [1] .

---

(١) الميثاق ، الباب السادس .

هذه هى ثورتنا المباركة ، وتلك أصولها ، نبتت جذورها والدهر طفل واتصلت حلقاتها على مر السنين ، وتفاعلت أحداثها دائما مع الأيام ..

وتلك هى المبادىء الستة التى اتخذها ثوار ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ شعارا لهم . قاموا بالثورة من أجلها .. وعملوا لها وبها ..

ثورة كانت فى ذلك اليوم ، على موعد مع القدر ، اذ تم فيه تفجيرها وبدأ منه امتدادها ..

ثورة تعلم الأحرار فى كل مكان ، وتناصرهم ، وتهــدى أمتنا العربية وتقود دولها فى معارك التحرير ، وترسم لها الطريق الى الكفاية والعدل ..

وبعد فان هذا عرض يسير لبعض ما صنعت من أجل رفعة الوطن ، ومن أجل سيادة الجماهير فى فترة من عمر الزمن ، خلال سنواتها الاثنتى عشرة ، فلحقت دولا كانت تسبقها بمرحلة طويلة ، ثم قفزت فخلفت تلك الدول وراءها بعيدا ..

كل ذلك لأن الثــوار فتية آمنوا بربهم فوفقهم ، وبأنفسهم فصــمموا وغيروا مجرى التــاريخ ، وبالشعب فكان عند حسن ظنهم ، ســار وراءهم وناصرهم فى معركة المصــير ، ثم قدم كل طاقاته فى عملية بنــاء المجتمع الجديد .

وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

والله ولى التوفيق .

مراجع البحث

حسب ترتيب الاشارة اليها

١ – الميثاق .. ..

٢ – روح الثورات .. .. للدكتور جوستاف لوبون

٣ – خطب وتصريحات وبيانات .. .. السيد الرئيس جمال عبد الناصر

٤ – على طريق الثورة .. .. للأستاذ فؤاد الركابى

٥ – كتاب فلسفة الثورة .. .. للرئيس جمال عبد الناصر

٦ – قصة الثورة كاملة .. .. للسيد أنور السادات

٧ – مصر القديمة .. .. للدكتور سليم حسن

٨ – تاريخ مصر .. .. للدكتور نجيب هاشم

٩ – انتصار مصر فى رشيد .. .. للدكتور عبد العزيز رفاعى

١٠ – كفاح الشعب الجزء الأول .. .. .. للأستاذ محمد أمين حسونة

١١ – قصة الأرض الطيبة .. .. محمد صبيح

١٢ – مذكرات أحمد عرابى .. .. الجزء الأول

١٣ – عبد الله النديم .. .. للدكتور على الحديدى

١٤ – كتاب التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر .. .. ولفرد سكاون بلنت

١٥ – مذكرات الأستاذ محمد عبده .. ..

١٦ – كفاح الشعب الجزء الثانى .. .. للأستاذ محمد أمين حسونة

١٧ — المسألة المصرية .. .. فالنتين شيرول
١٨ — مذكرات أحمد عرابى .. .. الجزء الثانى
١٩ — السيد جمال الدين الأفغانى .. .. حياته وفلسفته للدكتور محمود قاسم
٢٠ — محمد عبده .. .. للأستاذ أحمد أمين
٢١ — السيد جمال الدين الأفغانى .. .. للسيد عبد القادر المغربى
٢٢ — مصطفى كامل .. .. للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى
٢٣ — شخصيات مصرية وغربية .. .. .. للدكتور محمد حسين هيكل
٢٤ — قصة حياتى .. .. لأستاذ الجيل أحمد لطفى السيد
٢٥ — محمد فريد .. .. للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى
٢٦ — ثورة سنة ١٩١٩ جزء ثان .. .. .. للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى
٢٧ — قصة حياتى .. .. للأستاذ عبد العزيز فهمى
٢٨ — ثورة سنة ١٩١٩ جزء أول .. .. .. للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى
٢٩ — مصر فى فترة الاحتلال .. .. .. للكولونيل .. ج آلجود
٣٠ — فى أعقاب الثورة .. .. للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى
٣١ — لمحات فى تاريخ العالم .. .. البنديت جواهر لال نهرو
٣٢ — ثورات التحرير الكبرى .. .. .. اللواء أركان حرب أحمد شوقى عبد الرحمن
٣٣ — مبادىء السياسة الأمريكية .. .. فرانك تانتباوم تقديم الأستاذ أحمد عبد المجيد نوار
٣٤ — فلسفة الثورة فى الميزان .. .. .. للأستاذ عباس محمود العقاد
٣٥ — الثورة اليمينية فى فرنسا .. .. .. هانز كوهين أستاذ التاريخ بكلية نيويورك سيتى

٣٦ — ثورات العرب .. .. للأستاذ محمد على الغتيت

٣٧ — يا ولدى هذا عمك جمال .. .. .. للسيد أنور السادات

٣٨ — حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر .. للدكتور راشد البراوى

٣٩ — البحث عن الكرامة .. .. والتن وين

٤٠ — الثائرون .. .. بريان كروزيير

٤١ — مصر وافريقيا فى العصر الحديث للدكتور على ابراهيم عبده

٤٢ — مؤتمر القمة الافريقى وما بعده .. للأستاذ أحمد صوار

٤٣ — الجمهورية العربية المتحدة .. .. .. الكتاب السنوى سنة ١٩٦٣

٤٤ — حول النظرة الاشتراكية .. .. .. للدكتور عبد القادر حاتم

٤٥ — ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .. .. للمؤرخ عبد الرحمن الرافعى

٤٦ — الجمهورية العربية المتحدة .. .. .. الكتاب السنوى سنة ١٩٦٢

جرائد ومجلات

٤٧ — مجلة آخر ساعة

٤٨ — جريدة الأهرام

٤٩ — جريدة الأخبار

٥٠ — جريدة أخبار اليوم

٥١ — المجلة المصرية للعلوم السياسية

٥٢ — مجلة بناء الوطن

(مطابع شركة الاعلانات الشرقية)

